الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

- الشرق الأقصى يتحضّر
  للقرن الحادي والعشرين
- أزمة الاقتصاد الروسي
- الأمن القومي، السلطة والعلاقات الدولية
- مجلس التعاون الخليجي
  دراسة في الخيارات الإقليمية والدولية
- مشروع مسح المعطيات الإحصائية
  للسكان والمساكن

■ L'Europe de l'Est:
Géopolitique et Mutation Economique

■ World Arms Trade
The United States Domination

الدفاع الوطني اللبناني
الدفاع الوطني اللبناني

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد العشرون ـ نيسان ١٩٩٧

الدِّراسة

في ضيعتنا، كانوا يضعون نبتات القمح اليابسة، بقشِّها وسنابلها تحت النَّورج، ويضغطون عليها لفصل حب القمح عن القش، ويُسمِّي أهل الضيعة هذه العملية «الدراسة».

هذه الدِّراسة الطبيعية تفصل طعام الإنسان (حبوب القمح) عن القش، وهي ما أشبهها بالدراسات الستراتيجية التي تُمحِّص وتضغط في المعطيات لتُحدِّد اتجاهات التطور في مجال ما أو حلولاً لمشكلة معينة أو ترتيباً لأوضاع منطقة.

كلما جلس عدد أكبر من الصبية على النورج، كانت الدراسة أسرع وأجود، وانفصلت حبة القمح تماماً عن قش السنبلة، وكذلك كلما تعمقت الدراسة كانت النتائج أكثر إقناعاً.

وأيضاً، بقدر ما تكون حجار الصوان في النورج متينة وصلبة، بقدر ما تسرع في فصل الحبوب عن القش.

وأيضاً وأيضاً، كلما كانت وسائل الدراسة متطورة، كانت التوصيات أكثر قبولاً.

النورج يتجه دائرياً وتجره بقرة أو فرس ويوجهه إنسان، ثم يعكس الاتجاه ليصيب بحجارته ما لم يصبه في الاتجاه السابق. والدراسة وسائلها إحصاءات وكومبيوترات، ويوجهها عقل إنساني يديرها بالاتجاه الصحيح ليفصل حب الحقيقة عن القش الذي يغطيها.

أقول هذا وأنا أدعو الدارسين الباحثين إلى التَّحقُّق الدائم من وسائل الدراسات ومعطياتها وإلى مراجعة اتجاهات الدراسة وضبط مساراتها، والتأكُّد من صحَّة المعلومات ودقَّتها، وإجراء المقارنات حتى توصل إلى نتائج وتوصيات مفيدة كما توصل فلَّاح ضيعتي إلى فصل حب القمح عن القش.

العقيد الركن الياس فرحات

مدير التوجيه

الفهرست

العدد العشرون - نيسان ١٩٩٧

الشرق الأقصى يتحضَّر
للقرن الحادي والعشرين ..... **العميد الركن سامي ريحانا** ٥

أزمة الاقتصاد الروسي ..... **د. ميشال يمين** ٤٩

الأمن القومي، السلطة والعلاقات الدولية ..... **د. ميشال نعمه** ٧٥

مجلس التعاون الخليجي
دراسة في الخيارات الإقليمية والدولية ..... **عبد الجليل مدهون** ٨٩

مشروع مسح المعطيات الإحصائية
للسكان والمساكن ..... **د. مروان الحوري** ١١١

الشرق الاقصى يتحضر للقرن الحادي والعشرين

العميد الركن سامي ريحانا(*)

شكل الشرق الاقصى، منذ اقدم العهود التاريخية، منطقة غامضة للبحاثة الغربيين، منطقة تفاعلات سياسية وعقائدية ودينية وعرقية طُبعت بطابع خاص ميزها عن العالم القديم المعروف. إنها منطقة شعوب نشيطة تميزت بالمساحات الواسعة وباعداد السكان المرتفعة وبالتاريخ الحافل بالانجازات والاكتشافات كتطوير الصواريخ والفلسفات الغامضة والديانات السماوية والتنظيمات الاجتماعية الغامضة كالساموراي وغيرها.

من امبراطورية الشمس التي لا تغيب في اليابان ، الى الفيافي الصينية المتسعة وسلاسل الجبال التي تكسوها الثلوج مدار السنة، الى الهند ومنابع الحكمة والفلسفة وعدم الانحياز ، الى ڤييتنام المحاربة العنيدة؛ كلها مناطق عرفت حضارات غابرة عريقة في التاريخ منذ السلالات الصينية الشهيرة، الى السلالات المغولية مع جنكيزخان وابنائه، الى أباطرة اليابان العسكريين (الشوجين). فمنذ انتهاء الحرب الباردة بين معسكري العالم بقيادة واشنطن وموسكو ، شخصت انظار العالم نحو الشرق الاقصى حيث التناقضات في الانظمة. من اليابان المتطورة اقتصادياً والتي تصطدم مصالحها التجارية بمصالح العملاق الاقتصادي الاميركي ، الى الصين المتطورة عسكريا والتي توصلت منذ الثمانينات الى تأمين الاكتفاء الغذائي الذاتي لعدد سكانها الضخم والى الإطلال على العالم الخارجي عبر اتفاقها مع الولايات المتحدة، الى الهند التي توصلت لتصنيع القنبلة الذرية مؤمنة تفوقا عسكريا على باكستان، الى الكوريتين اللتين ادى اختلافهما العقائدي الى حرب كادت توصل العالم

(*) رئيس غرفة الاوضاع في القصر الجمهوري حالياً- دكتوراه دولة ودكتوراه حلقة ثالثة في التاريخ من جامعة السوربون بفرنسا ـ خريج كلية الحرب في بلجيكا (١٩٨١ - ١٩٨٣).

الى الحرب العالمية الثالثة، الى ڤييتنام التي تمكن شعبها المناضل من ايقاع هزيمتين متتاليتين بالجيوش الجرارة لدولتين من اقوى الدول في العالم.

ومنذ ان تمكنت الولايات المتحدة من ادخال العالم في ظل النظام الاوحد، خيّل الى المحللين الستراتيجيين ان السيطرة الاميركية على العالم باتت محسومة. إلا انه، ومنذ انتهاء عاصفة الصحراء، بدأت كل منطقة تحاول تعبئة الفراغ الدولي بفرض نفسها كمحاور محتمل لواشنطن. وهكذا نشط الاتحاد الاوروبي بدوله الخمس عشرة، موجهاً انظاره نحو الشرقين الاوسط والاقصى كمناطق نفوذ محتملة، علاوة على حوض البحر الابيض المتوسط. وتحركت دول المحيط الهادي الاسيوية عبر شبكة اتصالات قامت بها كوريا الجنوبية وتايوان وسنغفورة، كذلك كل من الصين واليابان وحتى روسيا للقيام بهذه المهمة مع بوابة القرن الواحد والعشرين.

كل هذه المعطيات تدفعنا لدراسة المجتمعات الشرق اقصوية، ومدى فعاليتها الحالية في الاحداث العالمية، وتأثيرها المستقبلي المحتمل في لعب دور مهم في تطور البشرية السياسي والاقتصادي والعسكري والاجتماعي . وسنعمد في هذا المقال، وبعد كلمة قصيرة عن اهمية منطقة الشرق الاقصى الستراتيجية، الى تقسيم الدراسة مناطقياً وذلك بالتعرف الى دوله الكبرى، وتحليل امكاناتها ومحاولاتها في سبيل فرض نفسها في محيطها وعلى الصعيد العالمي.

أولاً - أهمية منطقة الشرق الاقصى الجيوستراتيجية

منذ انتهاء الحرب الباردة والاستقطاب الثنائي، دفع الفراغ الامني والجيوستراتيجي في العالم بالشرق الاقصى الى واجهة الاحداث، فراحت دوله تستقطب الاهتمام خاصة وانها تتمتع بتفوق تجاري واضح، علاوة على الحيوية الكبيرة لشعوبها في ميدان العمل والانتاج ولقدرات بعضها العسكرية الضخمة. وتتمتع هذه المنطقة بجملة امكانات ترشحها للسيطرة على مجريات الامور، لاسيما الاقتصادية، خلال القرن المقبل. فقد شهدت السنوات القليلة الماضية اهتماماً عالمياً بالشرق الاقصى، كما تحدث زعماء قوى عالمية بارزة عن المارد الآسيوي والنهضة الآسيوية، فيما راح الغرب يبحث عن اسواق خارجية جديدة.

ومع اقتراب القرن الحادي والعشرين، برزت آسيا التي تضم قوى ذات أوزان مختلفة. فهناك القوى المؤثرة وذات النفوذ كالصين واليابان والهند واندونيسيا، وهناك قوى متوسطة مثل الكوريتين وڤييتنام. إلا أن القاسم المشترك بين هذه القوى يبقى زيادة انفاقها العسكري وامتلاك بعضها وتطوير اخرى اسلحة الدمار الشامل .

على الصعيد الاقتصادي ، تعتمد بلدان آسيا تلك في امنها التجاري، على سلامة الممرات المائية وامنها وعلى سلامة الثروات البحرية والجزر المتنازع عليها. ففي

الوقت الذي عاد كل فريق بعد عاصفة الصحراء الى قواعده محاولا تلمس عناصر قوة في محيطه الطبيعي، فوسعت اوروبا عضويتها الى خمسة عشرة ودعمت الولايات المتحدة تعاونها مع المكسيك وكندا بتفعيل منظمة نافتا ، بدأت دول المحيط الهادىء الاسيوية تعزز تعاونها . لقد جسدت هذه الدول هذا التعاون عبر شبكة في العلاقات الاقتصادية بقيادة النمور الاسيوية الثلاثة أي كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة ودخلت في حوار مع العملاق الصيني الذي يحتل المرتبة الثالثة بين الدول الكبرى اقتصاديا. ويرى الخبراء الاميركيون ان شرق آسيا سيكون قلب الاقتصاد العالمي ومركزا للعلوم التقنية الحديثة، وان كل من يملك السيطرة على هذه المنطقة في القرن المقبل سيسيطر على العالم. وهذا ما يدفع الولايات المتحدة حاليا الى عدم التهاون في نشوء خصم مقتدر في شرق آسيا. وبالفعل زاد اجمالي الناتج القومي لكل من الصين واليابان ومجموعة دول

بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٩ بنسبة ١٦٦٪ فيما لم تتجاوز الزيادة العالمية المئة بالمئة[١].

وفي الميدان العسكري، انطلقت دول شرق آسيا في سباق التسلح الذي ساهمت القوة الاقتصادية المتنامية في دفعه قدما علاوة على التقنيات المتطورة. وانطلق هذا السباق من موضع احتكاك الصين بتايوان والتنافس بينهما في شراء الاسلحة. وامتد سباق التسلح الى دول «آسيان»[٢] واليابان بسبب نزاع شبه الجزيرة الكورية وجزر بحر الصين الجنوبي الغنية بالنفط. وتقوم تايوان بتصنيع وتجميع طائرات ف ١٦ وصواريخ پاتريوت الاميركية، كما تتمتع اليابان بامتياز تجميع طائرات ف ١٥ ، فيما تسعى الصين للحصول على امتياز تصنيع طائرات ميغ ٣١.

لقد احتل سباق التسلح في المنطقة رأس جدول اعمال مؤتمر وزراء خارجية ١٣ دولة آسيوية، اضافة الى الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الاوروبي. كما لفتت الصين وتسلحها الكبير أنظار المشاركين في المؤتمر الذين تساءلوا: ماذا تريد الصين من وراء بناء آلتها العسكرية الضخمة، خاصة بعد صدور كتاب صيني بعنوان «هل تكسب الصين الحرب المقبلة؟» وفيه دعوة واضحة للقوات المسلحة الصينية للاستعداد لحرب السيطرة الشاملة على بحر الصين وجزره وبلدان جنوب شرق آسيا. وتزايد التساؤل عن احتمال تصادم القوتين العالميتين اي الصين والولايات المتحدة ، الامر الذي استبعده المحللون الستراتيجيون لاسباب جغرافية وعسكرية وامنية ستراتيجية. لكن الخوف من الاحتكاك المباشر بين الجبارين، بسبب جملة من

---

(١) FREMY, Dominique et Michèle, Quid 1994, Robert Laffont, Paris, 1993.

(٢) رابطة دول جنوب شرق آسيا.

المشكلات الاقليمية مثل تايوان وشبه جزيرة كوريا وهونغ كونغ وجزر سبارتلي، قد يسبب عدم استقرار للمنطقة بكاملها.

ومن أسباب عدم الاستقرار الممكنة، التفاوت في النمو الاقتصادي وفي التقنية بين دول المنطقة التي تخلف العديد منها بسبب الحروب الاهلية وهيمنة الآلة العسكرية خاصة في ڤييتنام وكمبوديا والفيليبين وكوريا الشمالية. امام هذا الواقع والخوف من التصارع بين الدول الغنية والدول العسكرية، ارتفعت اصوات تدعو الى لمِّ الشمل الآسيوي وبناء وحدة آسيا ـ الهادي، أبرزها ٣ دعوات(٣):

أ - دعوة اميركية وجهها الرئيس كلينتون اثر قمة سياتل لدول مجلس تعاون آسيا ـ الهادي (إيبك) لتوحيد هذه المنطقة بدل تقسيمها سياسيا واقتصاديا وعسكريا. وانطلق كلينتون في هذه الدعوة من اهمية المنطقة التجارية بالنسبة لواشنطن إذ يتركز اكثر من ٤٠٪ من تجارتها في الشرق الاقصى.

ب - دعوة يابانية لبناء منطقة رخاء اسيوية، وذلك الى جانب خطوات اليابان نحو تحقيق مكانتها الدولية الجديدة والمطالبة بالعضوية الدائمة في مجلس الامن والمشاركة في قوات حفظ السلام.

ج - دعوة صينية برزت اثر انتهاء الحرب الباردة وتوسع الفراغ الامني والسياسي في المنطقة. وترافقت هذه الدعوة مع خطوات اتخذتها الصين للتقرب من تايوان وهونغ كونغ، كما قررت تحويل قسم من البرنامج النووي الى الاستخدام المدني.

ومما لا شك فيه ان الدول الكبرى التي وجهت احدى هذه الدعوات، كانت مدفوعة بمفاهيمها الخاصة للامن وللاقتصاد وبمحاولة تأمين الاستقطاب الاقليمي حول هذه المفاهيم. لذلك اثيرت الشكوك داخل الشرق الاقصى وخارجه حول صدقية هذه الدعوات وجدية شعاراتها في بناء آسيا واحدة سلمية ومتطورة اقتصاديا. واعتبرت بعض الدول الدعوة الاميركية استغلالية تمثل تهديدا لهوية شعوب المنطقة اكثر مما هي شراكة في التجارة والاقتصاد.

وتزايدت الشكوك بنوايا واشنطن لانه، رغم الاتفاقية الاميركية - الصينية عام ١٩٨٢ الداعية الى خفض مبيعات الاسلحة الاميركية الى تايوان، استمرت واشنطن في تجهيزها بطائرات ف ١٦ . وهذا ما شجع الدول الغربية على بيع الاسلحة وتنفيذ الاستثمارات في المنطقة ضمن ميادين التنمية والتطور العسكري، ودفع بدول آسيان والصين وتايوان واليابان والكوريتيين الى تصنيع العتاد العسكري الثقيل والمتطور وصولا الى درجة الاكتفاء الذاتي ضمن هذا الاطار.

---

(٣) ابراهيم أحمد، «سباق التسلح في شرق آسيا وجنوبها»، الحياة ، ١١٦٠٣ ، الخميس ٢٤ / ١١ / ١٩٩٤ ص ٧.

كل هذه المعطيات دفعت بمنطقة الشرق الاقصى الى واجهة الاحداث الدولية، فركز البحاثة على اوضاع دولها المختلفة نظراً لما لها من تأثير على مجريات الامور العالمية حالياً وما سيكون لها من تأثير خلال القرن المقبل. وهذا ما يدفعنا الى دراسة الدول الاهم في هذه المنطقة.

ثانيا - الصين: يقظة العملاق

الصين الشعبية ، ذلك الجبار العالمي، بعظمتها وامتداد مساحتها وعدد سكانها الضخم(٤) وتاريخها الحافل وسورها العظيم ، تدفع البحاثة لدرسها والتوقف عند دورها في التوازنات الدولية الحالية والمستقبلية. بلد الجبال المرتفعة والسهول الواسعة والمدن المقدسة، تجمع في ارجائها جميع التناقضات والامكانات التي تحتاجها الدول الحديثة للنمو والازدهار. لقد دخلت الصين التاريخ المعاصر مع القرن العشرين، وبدأت في النصف الثاني من هذا القرن تلعب دورا هاما في السياسة العالمية.

ومنذ عام ١٩٩٢، انفتحت الصين على الحضارة الغربية وراحت تبتعد عن النموذج الشيوعي المغلق، فاعتمدت دستورا جديدا يرفض الثورة الثقافية والاتجاهات اليسارية في الدولة ويعود الى تقاليد الصين القديمة(٥). وهكذا بدأت زيادة التبادل التجاري مع الغرب وخاصة اليابان والولايات المتحدة واوروبا. كما اعتمد دينغ هسياوبينغ منذ ايلول ١٩٨٢ التنمية الاقتصادية كسياسة عامة ورفض نظام الثورة الثقافية(٦). ومنذ ذلك الحين كتب نيكسون: «تستفيق الصين حالياً ومن الممكن ان تهز العالم»(٧). كما كتب كيسنجر خلال نفس الفترة نفسها: ان المجهود الذي تبذله الصين حاليا لاجتياز العقبات بسرعة، بالاضافة الى عمل حكامها لجعلها على مستوى الجبارين السوفياتي والاميركي، تشكل عوامل ايجابية للعب دور مهم على التوازنات الدولية(٨).

كما تساءل محللون ستراتيجيون عدة : هل سيكون مركز الثقل العالمي في القرن ٢١ في منطقة الشرق الاقصى وخاصة الصين(٩).

---

(٤) حسب التوقعات، سيبلغ عدد سكان الصين عام ٢٠٠٠، مليار وثلاث مائة ومليون ومائة وتسعة وستين الف نسمة (١٣٠١١٦٩٠٠٠ نسمة).

(٥) OKSENBERG M. et BUSH, R. «China's political evolution, problems of Communism». Sept. Oct. 1982 , P1-2.

(٦) Le Figaro, 11 Sept. 1982.

(٧) NIXON , «La vraie guerre», Albin Michel, Paris 1980 , P 165.

(٨) KISSINGER, H, «A la Maison Blanche», Fayard, Paris , 1979, P 1105.

(٩) DE MONTBRIAL, Thierry «Parler sur la Chine», Le Figaro, 15727, Lundi 13 Mars 1995, P2.

أ - عوامل القدرة القومية

مما لا شك فيه ان عوامل القدرة القومية للصين تؤهلها لهذا الدور. فديموغرافيا تمتد على مساحة ٥ر٩ مليون كيلو متر مربع اي $\frac{1}{5}$ مساحة العالم(١٠)، مع سهول زراعية قليلة (١٤٪ من المساحة) واهمها في منشوريا والسهول الشمالية. ويخترق البلاد ١٥٠٠ نهر اطولها نهر «يانغزي» بطول ٥٨٠٠ كيلو متر مجملها صالح للملاحة. وفيها عدد ضخم من النباتات الزراعية (٣٢ الف صنف، منها ٢٠٠٠ صالح للغذاء)، وعدد كبير من الحيوانات (١٣,٤ من المجموع العالمي)، مع خيرات معدنية وبترولية كبيرة خاصة الالمينيوم والتانكستان والزنك والزئبق والانتيموان والمانغنيز والقصدير(١١).

وابرز عوامل قوة الصين وضعفها يبقى بدون شك عدد سكانها الضخم الذي يبلغ حاليا (١٢١١٠٠٠٠٠٠) نسمة، والذي يبلغ مع العام الفين (١٣٠١١٦٩٠٠٠) نسمة(١٢). وفي الميدان الاقتصادي، تشكل الصين حاليا منطقة تسابق للشركات الغربية بهدف توظيف اموالها في مشاريع زراعية وصناعية بعد ان تطورت البلاد في ميدان اقتصاد السوق والانفتاح على الحضارة الغربية. فقد اعطت حسابات البنك الدولي الصين المركز الثالث في العالم، بعد الولايات المتحدة واليابان، في ميدان الدخل القومي القائم البالغ ٦٩٠ مليار دولار عام ١٩٩٦(١٣). وذلك لانها اعتمدت نظاما مبنيا على القوى الشرائية للنقد، ولان امورا عديدة كالخدمات العامة في الصين هي مجانية، مما رفع الدخل الفردي السنوي الى ما بين ١٥٠٠ و٢٠٠٠ دولار(١٤). فاذا حافظت الصين على معدل نمو اقتصادي يبلغ ٩٪ سنويا فسوف يحتل اقتصادها المركز الاول في العالم بحلول العام ٢٠٥٠، وبالفعل وصل هذا المعدل الى ٨٪، اما في المناطق الجنوبية الشرقية فبلغ ٢٠٪ في الوقت الذي لم يزد معدل النمو في اليابان واوروبا الغربية على ٢٪(١٥).

وتجتذب الصين رؤوس الاموال الاجنبية، خاصة بعد اعلان سياسة الاصلاح في

---

(١٠) بما فيها ١٢٠ كلم من الحدود و١٨ الف من السواحل و٣٢٪ من مساحتها للجبال و١٩٪ للتلال و٢٠٪ للهضاب و١٦٪ للوديان و ١٤٪ للسهول الزراعية.
المستند : تشين ون ، «موجز احوال الصين»، دار النشر باللغات الاجنبية، بكين ، ١٩٨٣، ص ١- ١٢.

(١١) FREMY, Dominique et Michèle Op cit, P 950.

(١٢) تشين ون، المصدر نفسه، ص ١٥.

(١٣) Le Point, No. 1266-67, 21 Décembre 1996, P130-131.

(١٤) العزي غسان، «الصحوة الصينية، عواملها المحلية واتجاهاتها الخارجية»، النهار ، العدد ١٩٢١٣، الجمعة ٨ آب ١٩٩٥ ، ص ١١.

(١٥) WALSH, James «China: Too hot for comfort», Time 26 September 1994, P33.

السنوات الاخيرة. وسبب اهتمام المستثمرين يعود الى سوق الصين الواسعة ورخص الايدي العاملة (يبلغ عدد القادرين على العمل في الريف حوالى ٤٥٠ مليون نسمة)، وايضا الى التطور السريع في معدلات النمو الاقتصادي. وتأمل الحكومة بزيادة انتاجية المصانع والمؤسسات عن طريق جذب الرساميل والادارة والتكنولوجيا الاجنبية المتطورة، مما يؤدي الى رفع مستوى معيشة الشعب. ونظرا للنقص في الرساميل، تتجه الصين الى جذب ٢٥ مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة ، كما تقوم الادارة ببيع المصانع والمؤسسات الاقتصادية غير المنتجة(١٦).

وتركض الصين حسب ما يبدو بسرعة نحو الحداثة ونحو مستوى من الرفاه والقوة الاقتصادية، داخلة نادي المصدرين العشرة الكبار في العالم. فخمس ناتجها القومي القائم يأتي من المبيعات الى الخارج، اي ما يعادل ٨٥ مليار دولار . ويبلغ فائضها التجاري شهرياً، مليار دولار مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا(١٧). اضف الى ذلك ظهور سوق داخلية حقيقية تشمل اكثر من مليار نسمة متعطشين للاستهلاك وللتجارة، مما قد ينذر بثورة حقيقية في الاقتصاد العالمي بكامله. ويتمركز الازدهار الصيني خاصة في المناطق الساحلية حيث معظم الاستثمارات الاجنبية، وهذا ما خلق حزاما غنيا على طول الخط الجنوبي قرب حدود كوريا حيث يتراوح معدل الدخل السنوي للشخص بين ١٠٠٠ و ٢٥٠٠ دولار. وبالمقابل، يعيش ٨٥٠ مليوناً في الريف مع متوسط دخل ١٣٧ دولارا في السنة، مما دفع السكان للهجرة نحو الساحل والمدن حيث ترك حوالى ١٥٠ مليون عامل الريف مشكلين ازمة للسلطات المحلية.

ومن التدابير المتخذة لجذب الرساميل الاجنبية، نذكر اعفاءها من الضرائب لمدة ٣ سنوات، تدفع بعدها ١٥٪ فيما يدفع الرأسمال المحلي ٥٥٪ من السنة الاولى. كما تغاضت السلطات، على سبيل المثال، عن تسريح أحد الرأسماليين من هونغ كونغ، ١٢٠٠ عامل من اصل ٢٠٠٠ بعدما باعته احد مصانع النسيج. ويعتبر بيع الاراضي والعقارات احدى الطرق لجذب الرأسمال الاجنبي رغم انه غير منتج أو مثمر. كما بدأت منذ ١٩٩٤ حملة تقديم الامتيازات الى الشركات العالمية في ميدان الصناعة النفطية والطاقة، واعطاء الحق للرأسمال الاجنبي بامتلاك محطات الطاقة. ويهدف ذلك الى الحصول على التكنولوجيا المتطورة في ميادين الطاقة واستخراج النفط والزراعة والصناعة(١٨).

---

(١٦) على سبيل المثال، باعت بلدية كوانك زو ٦٠٪ من اسهم ٤٠ مصنعا من اصل ٤١ مصنعا تابعا للدولة الى احد مصانع هونغ كونغ، كما بيع في محافظة هونان حين ٢٠٠ مصنع.

(١٧) العزي غسان، «الصحوة الصينية»، النهار ، العدد ١٩٢١٣، الجمعة ١٨ آب ١٩٩٥ ، ص١١.

(١٨) تحتل الصين المركز الرابع في تكرير النفط في العالم.

هذه السياسة الانفتاحية، خلقت مشكلات امام الادارة الصينية لا سيما في موضوع تطوير الافاق الاجتماعية والاقتصادية وفي ميدان البطالة المتزايدة بين السكان وتعارضها مع الاهداف السياسية المعلنة للحكومة.

وضمن مفهوم الانفتاح الاقتصادي على العالم، نددت الصين باستبعادها من عضوية منظمة التجارة العالمية، لا سيما بعد ان حققت خطوات واسعة في فتح اسواقها امام التجارة والاستثمار. وانتقد الوزير الصيني المسؤول اعتبار العقوبات الاقتصادية كأدوات سياسية في عالم يعتمد بشكل متزايد على التجارة الدولية. من جهة اخرى، وردا على الغاء واشنطن وضع الدولة الاكثر رعاية الذي تتمتع به الصين، اتخذت بكين اجراءات انتقامية ضد الشركات الاميركية لمصلحة الشركات الاوروبية واليابانية[١٩].

ومقابل التطور الايجابي في اقتصاد الصين برزت عقبات وساد تشاؤم اوساط المستثمرين الاجانب ودول الغرب التي دأبت على معاملة الصين معاملة مميزة باعتبارها من دول العالم الثالث التي ما زالت في طور النمو. لكن بكين راحت بنفس الوقت تسعى لدخول منظمة الغات الدولية للتجارة الحرة كعضو مؤسس ، الامر الذي اعترض عليه الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة نظرا للمعاناة من تزايد اعمال القرصنة على منتوجاتها لا سيما الاميركية منها مما تسبب بخسائر تقدر بمليارات الدولارات[٢٠].

من جهة اخرى ، تزايد القلق داخل الصين، منذ ١٩٩٤ حيث اجمع علماء الاجتماع ان بلادهم تجتاز ازمة اقتصادية حادة، من حيث ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية في المدن الكبرى بنسبة ١٨ر٩٪ وارتفاع نسبة البطالة من ٤ر٢ الى ٦ر٢٪ علاوة على تزايد شراء السيارات الخاصة وبلوغه ٥ر١٤ مليار دولار من الاموال العامة اي بزيادة ١٣٧٪ خلال سنة واحدة[٢١]. وفي الميدان العسكري، يعتبر جيش الصين من اهم منجزاتها، لا سيما بعد أن اعطى دستور ١٩٨٢ قيادة الجيش للجنة عليا ينتخب رئيسها من قبل الجمعية الشعبية، وبعد امتلاكها القدرة النووية المتطورة والصواريخ عابرات القارات والاقمار الصناعية والمحطات الفضائية والسلاح التقليدي وغير التقليدي المتطور، وتشكيلها قوة عسكرية بارزة على الصعيد العالمي، وذلك رغم العقيدة القتالية الصينية التي حددها تصريح رسمي في آذار ١٩٧٩ بالقول[٢٢]:

---

(١٩) وكالة رويتر - بكين ، الجمعة ٢٨ / ٥ / ١٩٩٤.

(٢٠) مخول معن، «النمو الاقتصادي والارتداد السياسي في الصين»، الحياة ، العدد ١١٦٥٤ ، ١٦ كانون الثاني ١٩٩٥، ص ٧.

(٢١) التقرير السنوي حول وضع الصين الصادر عن اكاديمية العلوم الاجتماعية في بكين عام ١٩٩٥.

(٢٢) تصريح رسمي بتاريخ ٥ آذار ١٩٧٩.

«اذا لم نُهاجَم لا نُهاجِم ، لكن اذا هوجمنا فاننا نقوم بهجوم معاكس».

ويبقى الجيش الصيني مرهوبا نسبة لحجمه وامكاناته ونوعية جنده المتطوعين من الفلاحين الاقوياء والمنضبطين والذين يتحلون بروح المسؤولية والمعنويات المرتفعة.

ومن المؤكد ان القوة العسكرية الصينية آخذة في التصاعد، نتيجة شراء الاسلحة بسعر زهيد من دول الاتحاد السوفياتي السابق وبالتحديد من روسيا . فقد انضم الى الترسانة العسكرية ٢٩ طائرة مقاتلة من طراز اس يو ٢٧ قيمتها مليار دولار و ٢٤ طوافة أم أي ١٧ وعشر طائرات ثقيلة للنقل أي ون ٧٦ و ٥٠ دبابة ت ٧٢ وقدرة على تموين الطائرات في الجو مصدرة من اسرائيل وايران و١٠٠ صاروخ سطح -جو أس ٣٠٠ ذات قواعد متحركة. هذا اضافة الى صواريخ ستينغر المضادة للطائرات من باكستان، كما ان بكين تتفاوض لشراء ٥٨ طائرة ونظام مبكر للانذار وما بين ٢ و٤ غواصات من طراز «كيلو»(٢٣).

الى جميع عوامل قدرة الصين القومية التي ذكرت، تتمتع الصين بانسجام بارز على الصعيد العرقي للسكان رغم انتمائهم الى قوميات متعددة، لان قومية واحدة تسيطر وهي قومية الهون التي تجمع حوال ٩٣,٣٪ من مجموع السكان(٢٤). لذلك فان الذين يشبهون الصين بالاتحاد السوفياتي السابق، مبشرين بتفكك جمهورياتها، ليسوا واقعيين تماما. فما يجمع الشعوب الصينية هو اكثر مما يفرقها، لا سيما مع بداية التطور الاقتصادي الذي سبق التكلم عنه. حتى في هونغ كونغ، يلاحظ انه لم يرتفع صوت واحد للمطالبة بالاستقلال التام عام ١٩٩٧. وحتى في تايوان، ما زال التيار الاستقلالي ضعيفا ويجمع اقلية من السكان(٢٥).

يضاف الى ذلك قوة الدولة المركزية التي كان الزعيم الراحل بينغ يجمعها حول شخصيته، رافضا الثورة الثقافية ومعتمدا التنمية الاقتصادية كسياسة للبلاد التي بدأت تغزوها افواج من التقنيين ذوي التنشئة الغربية، مستبدلة الكادرات القديمة التي تابعت تنشئتها في بلاد ستالين(٢٦). وهكذا، ساهم رجلان خلال هذا العصر في دفع

---

(٢٣) سعيد عبدالمنعم، «لغز الصين ما بين الجموح العسكري والانضواء في الرأسمالية المعاصرة»، الحياة، العدد ١١٦٦٨، السبت ٢٨ كانون الثاني ١٩٩٥، ص ١٧.

(٢٤) تشي ون ، المرجع نفسه ، ص ١٦.

(٢٥) DU SABLON, Jean Leclerc «Hong Kong: La Farce de Qian», Le Figaro No. 16283, Lundi 23 Décembre 1996, P.6.

DE MONTBRIAL, Thierry, «Parier sur la Chine», Le Figaro No. 15727, Lundi 13 Mars 1995, P 2.

(٢٦) PEYREFITTE, Eric Roussel, «Observateur du miracle chinois», le Figaro No. 16286, Jeudi 26 Décembre 1996, P 4.

الصين وتحديثها، ماوتسي تونغ الذي اقام الدولة بمؤسساتها العامة، وبينغ الذي دفعها في ميادين الحداثة والتطور.

ب - دور الصين في التوازنات الدولية

منذ الثمانينات، راحت الصين تنفتح على الحضارة الغربية مبتعدة عن النظام الشيوعي المغلق. وفي شهر كانون الثاني ١٩٨٢، اعتمدت مع بينغ دستورا جديدا يرفض الثورة الثقافية والاتجاهات اليسارية في الدولة ويعود الى تقاليد الصين القديمة ودستورها الاول الذي صدق عام ١٩٥٤ ويعتمد التنمية الاقتصادية كسياسة عامة. وهكذا بدأ توجه جديد في البلاد يرفض التعامل مع الدول الكبرى، كما قال كيسنجر، حسب المبادىء الايديولوجية ، انما حسب المعطيات الجيوستراتيجية(٢٧).

والان، وبعد عشرين عاما على هذا التوجه، دعمت الصين علاقاتها العالمية مركزة على اهمية دورها في التوازنات الدولية. لكن هذا الدور، ورغم امتلاكها حق الفيتو في مجلس الامن، ما زال بحاجة الى دفع تأثيرها العالمي لتتمكن من مجاراة الجبار الاميركي واوروبا الموحدة في هذا الميدان.

١ - منطلقات القوة العظمى:

وتنطلق الصين في رغبتها لعب هذا الدور، من مفهوم القوة العظمى التي تتشكل حاليا وسط عالم تتقاسمه التأثيرات والتوازنات الدولية. لقد بدأت ترفض التهم الموجهة اليها خاصة في مواضيع الحريات العامة وحقوق الانسان، كما اتخذت مواقف عدائية من الدول التي زودت تايوان بالاسلحة كفرنسا التي باعتها سلاحا تقليديا، واكدت ان المانيا، التي رفضت تزويد الجزيرة الصينية بالغواصات ، ستكافأ على ذلك . ورداً على رفض الولايات المتحدة تمديد وضع الدولة الاكثر حظوة في ميدان المبادلات التجارية ، قررت الصين مساعدة باكستان في برنامجها النووي. كما امتعضت السلطات الصينية، خلال زيارة وزير الخارجية الاميركية لها، من تلميحه الى عدم احترامها لحقوق الانسان(٢٨).

ومن المؤكد انه، ومنذ بداية التسعينات وبعد التزام بكين وواشنطن خط الانفتاح التجاري على بعضهما، فان اية حوادث عنيفة في شرق آسيا لم يعد بالامكان ان تحدث وتهز اركان التجارة العالمية وتضع مسيرة سنوات عدة تحت التهديد ، مساهمة في تقويض اسس نظام عالمي جديد ما انفكت واشنطن تنادي به. وتحاول الصين

---

(٢٧) KISSINGER, «A la Maison Blanche», Op cit, P 173.

(٢٨) CASANOVA, Jean-Claude: «Asie: Ombres» L'Express No: 2233 - 28 Avril 1994, P 5.

استغلال هذه الحقيقة لزيادة تأثيرها في المنطقة، فقد اختار العالم الغربي منطق التفاهم معها في الشرق الآسيوي لعجزه عن مواجهتها، الامر الذي استفادت منه لتثبيت تأثيرها واهميتها. وهكذا عملت بكين، ودون ان تتخلى عن عظمة الدور الطليعي الذي يضطلع به الحزب الحاكم ولا عن منطق القوة العظمى التي يحافظ عليها الجيش الاحمر ، على نحو ذكي لامتصاص غضب الغرب وتهدئته.

من جهة اخرى، حرص الصينيون خلال السنوات الاخيرة على وضع خلافاتهم الايديولوجية مع دول الشرق والغرب جانباً، والارتباط معها بعلاقات جديدة قوامها التعاون الاقتصادي والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. فبعد عداء دام اكثر من اربعة عقود، قامت الصين بتسوية خلافاتها القديمة في آسيا والشرق الاقصى، واسرعت الى تطبيع علاقاتها مع دول الاتحاد السوفياتي السابق وڤييتنام، واقتربت من كوريا الجنوبية واسرائيل وعززت علاقاتها مع اليابان[٢٩]. كما زار رئيس وزرائها لي بنغ موسكو في ٢٦ كانون الاول ١٩٩٦، مطلقا مبادرة نحو الرئيس يلتسين باعتباره اول رئيس دولة يستقبله بعد عودته لتسلم مهامه الدستورية[٣٠]. وتهدف الزيارة الى استغلال الانفتاح الصيني على العالم وتأكيد دورها الجيوستراتيجي كقوة عظمى. وقد ادت هذه الزيارة الى اتفاق حول خفض قوات البلدين على الحدود المشتركة وإلى عقد قمة بين الرئيسين يلتسين وزيمين في شهر نيسان ١٩٩٧. وقال المتحدث باسم الرئاسة الروسية ان البلدين اتفقا على الخريطة السياسية للعالم التي يتعين ان تكون متعددة الاقطاب وغير منقسمة الى قادة وتابعين[٣١] بالمقابل اكد يلتسين رفض روسيا اقامة علاقات دبلوماسية مع تايوان.

كل هذه التغييرات تهدف الى لعب دور القوة العظمى التي تحضّر لها بكين مع بداية القرن الحادي والعشرين، الامر الذي تتقبله الدول المجاورة خوفا من حدوث اضطرابات اجتماعية واقتصادية وسياسية فيها، تدفع الملايين البشرية الصينية الى عبور الحدود نحو كوريا والهند وروسيا التي تعيش اصلا أزمات داخلية.

وضمن المفهوم ذاته نفذت الصين سلسلة من المناورات العسكرية بهدف التأكيد للداخل ان الجيش والحزب يعملان بالتنسيق ولا يعانيان من اي نقص في المعنويات او الشرعية[٣٢]. وعمدت القيادة السياسية غالبا الى تجميد جميع الاصلاحات السياسية وخطة الانفتاح التجاري على الخارج فور تعرضها لخطر

---

(٢٩) ابراهيم احمد، «الصين تنتظر رحيل قائدها»، الحياة ، العدد ١١٧٣٠ ، الاثنين ١٩٩٥/٤/٣، ص ٧.

(٣٠) DU SABLON, Jean-Claude «La Chine revient dans le grand jeu», Le Figaro, No: 16287, Vendredi 27/12/1996, P5.

(٣١) وكالة الصحافة الفرنسية ، الجمعة ١٩٩٦/٤/٢٧.

(٣٢) وكالة انباء شين خوا الصينية ، الجمعة ١٩٩٦/١٢/٢٧.

انشقاق داخلي او ازمة في الشرعية، كما حصل عام ١٩٨٩ حين تعرض الحزب لحملة تشهير في ساحة تيان انمين، مما جمد الاستثمارات الاجنبية طيلة ٣ سنوات بأمر من القائد دينغ(٣٣).

حتى الشبيبة الصينية تعمل ضمن اطار الصين قوة عظمى. فقد ادرجت احدى مجموعات الشبان الصينيين مقالا في احدى صحف هونغ كونغ يرفض التدخلات الاميركية في شؤون البلاد الداخلية. وجاء فيه: ان حاملات الطائرات الاميركية لا ترهبنا ، وهي تواجه الآن بلادا قوية لا كالصين التي واجهتها خلال حربي كوريا وڤييتنام(٣٤).

من جهة اخرى ، ومع تزايد الروح الوطنية الوثابة في صفوف الشباب، اعتمد جهاز الدعاية في قيادة دانغ خلال السنوات الثلاث الاخيرة، خطة تحضير للرأي العام على مراحل ثلاث(٣٤).

- الاولى ، عام ١٩٩٣ ، تهدف الى تأجيج الروح الوطنية.
- الثانية ، منذ عام ١٩٩٤ وتهدف الى استقبال الالعاب الاولمبية لعام ٢٠٠٠ في بكين.
- الثالثة ، منذ عام ١٩٩٣، وتقضي برفع العلم يوميا في جميع المدارس والجامعات والمؤسسات العامة والخاصة.

وجندت هذه الخطة جميع امكانات البلاد لدفع الروح الوطنية الى الامام ، ومنها:

- الصين ينبغي ان تصبح اول قوة اقتصادية في العالم بحلول العام ٢٠١٠
- جميع سائقي السيارات العامة يضعون العلم الصيني داخل سياراتهم.
- توزيع كتيب على تلامذة المدارس يعدد امجاد الصين الغابرة ويؤكد على تاريخها منذ ٥٠٠٠ عام.
- التأكيد اليومي على ضرورة توحيد الصين.
- المناورات العسكرية الضخمة.
- الى ما هنالك من مظاهر العظمة التي تؤكد الدور الذي ترغب الصين ان تلعبه في العالم المقبل.

---

(٣٣) الصافي سعيد، «امبراطورية الوسط على عتبة القرن الحادي والعشرين»، الشرق الاوسط، العدد ١٣٣٧، الخميس ١٩٩٦/٤/٤، ص ١٦.

(٣٤) PUEL Caroline, «Chine: le rouleau compresseur nationaliste», le Point , No. 1228, 20 Mars 1996.

٢ - توحيد الصين

اعتمد الزعيم الصيني الراحل بينغ ، في احد ابرز خياراته ، توحيد الصين بكاملها بما فيها تايوان وهونغ كونغ وماكاو، وذلك بهدف تأمين دعم رجال الاعمال الصينيين واللوبي الصيني في العالم[٣٥]. وفي اوائل شهر آذار ١٩٩٦، وفي خطوة ينتظر ان تزيد التوتر السياسي والعسكري بين الصين وتايوان، دعا الرئيس الصيني جيانغ زيمين الى مواصلة النضال لاعادة توحيد البلاد طالما ان السلطات التايوانية لم تضع حدا لنشاطاتها الهادفة الى تقسيم الصين[٣٦]. في الوقت نفسه اطلقت بكين ثلاثة صواريخ ذاتية الدفع في البحر قرب الساحل التايواني بتاريخ ٨ آذار ١٩٩٦، مما اثار ادانة دولية واحتجاجات غاضبة من الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا. لقد شدد الرئيس الصيني امام نواب مدينة شانغهاي على أن تايوان هي جزء لا يتجزأ من الصين، وان بلاده لن تسمح لاي قوة بتعديل وضعها في اي شكل من الاشكال[٣٦] اما وزير الدفاع كيان كيشين، فقد ذكر ان الجيش الصيني المؤلف من ثلاثة ملايين عنصر وضع في حالة تأهب لحماية السيادة الوطنية[٣٦]. علاوة على ذلك، اجرت الصين مزيدا من المناورات العسكرية الضخمة وبالذخيرة الحية في مضيق تايوان حيث شارك في مناورات الخميس ١٥ آذار ١٩٩٦ اكثر من ٤٠ سفينة حربية و٢٠ سربا من الطائرات و١٥٠ الف جندي[٣٧]. وتهدف المناورات التي دامت تسعة ايام الى تمثيل مهاجمة تايوان، كما نقل التلفزيون الصيني اخبار المناورات مؤكدا انها تهدف الى اظهار قوة الجيش الصيني الحقيقية في الحروب المقبلة الهادفة الى السيطرة على سماء الصين وبحرها. وكان قد سبق للصين ان هددت مرارا باللجوء الى القوة في حال اعلنت الجزيرة استقلالها، مذكرة بشعار الزعيم الراحل دينغ القائل: «نظامان أو ثلاثة انظمة ، إنما بلاد واحدة»، كذلك بقوله ان سياسة الانفتاح الاقتصادي لا بد وان تسير بالتوازي مع سياسة استرجاع جزر الصين المشاغبة[٣٨]. من جهة اخرى، وضمن حملة التوحيد هذه التي اعادت بروز الروح الوطنية، علقت يافطات عدة ووضعت اعلانات في الصحف تدعو الى هذا التوحيد. ونذكر احدها الذي وضع بتاريخ ١٦ آذار ١٩٩٦ في الصفحة الاولى من صحف هونغ كونغ موقعا من مجموعة مجهولة دعت نفسها شبيبة سيجي Siji الوطنية، وجاء فيه[٣٨]: «جميع الصينيين مدعوين للتوحد والصراع لتحقيق الهدف الاكبر الذي هو توحيد البلاد».

---

(٣٥) ADLER Alexandre, «Chine: Velpone à Pékin», Le Point, No. 1228, 30 Mars 1996, P28.

(٣٦) وكالة الصحافة الفرنسية بتاريخ ٨ آذار ١٩٩٦.

(٣٧) وكالة الصحافة الفرنسية بتاريخ ١٤ آذار ١٩٩٦.

(٣٨) الصافي سعيد، «امبراطورية الوسط على عتبة القرن الحادي والعشرين»، المرجع نفسه.

ويعتبر الحزب الشيوعي الصيني انه ، وكما عادت التيبت وتوركستان الى البلاد في عام ١٩٥٠، وكما ستعود هونغ كونغ عام ١٩٩٧ وماكاو عام ١٩٩٩، فان تايوان لن تجد امامها من طريق سوى العودة للاحتماء بظل علم البلاد الموحدة عن طريق القوة او عن طريق اتفاق تسوية. وهذه العودة تعني تحقيق حلم الصين بالعظمة ورمز الخلاص من عصر الاهانات وانتقاماً كبيراً من المعتدين اليابانيين والغربيين الذين تعاونوا على تمزيق امبراطورية الوسط[٣٩]. امام هذا التصعيد بين الصين والغرب حول وضع تايوان، يبدو وضع هونغ كونغ في افضل حال بالنسبة للصين إذ سيغادرها البريطانيون في اول تموز ١٩٩٧، كما اكد الزعيم الصيني كيان غيشين في اول زيارة لمسؤول صيني الى المدينة خلال شهر تشرين الثاني ١٩٩٦. ومن المعروف ان هونغ كونغ ستتبع منذ اول تموز ١٩٩٧ للادارة الصينية المباشرة. لكن هذا التوجه أصبح حالياً موضوع شك خاصة بعد انتخاب تونغ شي هوا رئيساً للسلطة التنفيذية في هونغ كونغ في شهر كانون الثاني ١٩٩٧ وسقوط مرشح الصين الذي سبق لبكين وساعدته مادياً لمنع انهيار امبراطوريته التجارية[٤٠].

٣ - ضبط الوضع الداخلي واستعادة دور الشيوعية:

لقد مر حدث وفاة الزعيم بينغ دون حوادث تُذكر، بعد أن كانت السلطات تتخوف من حدوث انتفاضة شعبية على غرار انتفاضة تيان انمين تجرف البلاد نحو الفوضى والحرب الأهلية. وتحضيراً لهذا الحدث، كانت قيادة الحزب الشيوعي الصيني قد اتخذت قرارين مهمين استعداداً لخلافته.

الاول: يتعهد باصلاح الحزب المحلي والمنظمات الموالية وعددها ٦٤ الفا والتي هي في حالة انحلال تام.

الثاني: تنشئة وتعزيز فريق من الشباب النخبة يكون مؤهلا لقيادة الشيوعيين في القرن المقبل والبالغ عددهم ٥٥ مليون عضو.

وجاءت هذه الاصلاحات بسبب ضعف هيمنة الحزب الواحد، ومعارضة المقاطعات لقيادة بكين، والشك بمفاهيم ماركس وماو. اما عن سكرتير الحزب الشيوعي بيانغ زيمين (٦٨ عاما) فتتخوف السلطات من تداعي سيطرته على القيادة الجماعية بعد أن رحل دانغ الذي كان ، ورغم مرضه الشديد ، يملك السلطة المطلقة.

---

(٣٩) DERON Francis, «Du Tibet à Taiwan, la Chine réaffirme ses prétentions», le Monde International , No. 2430 , Jeudi 1/6/1995, P4.

(٤٠) DU SABLON Jean- Leclerc, «HongKong: Le choix de Pékin», Le Figaro, No. 16252, Samedi 16, Novembre 1996, P3.

وما تتخوف منه القيادات الصينية هو صعوبة ايجاد حل للاشكالية الصعبة التي خلفها بينغ والمتمثلة بالآثار الجانبية لانفجار الصين الاقتصادي، كالفوارق في توزيع الدخل واتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية وافلاس بعض الشركات الحكومية وتفاقم البطالة وما رافقها من خروج عن القانون والرشوة. وضمن الاطار نفسه، دعا عضو الحزب هو يينتاو الى استعادة الدور الطليعي للشيوعية داخل المناطق الريفية، واعادة احياء آلاف القواعد الامامية التي شلت حركتها. كما وضع الزعماء الصينيون الخطط لتعزيز حكومة الحزب المركزية، وتقضي هذه الخطط بتطهير المؤسسات والاجهزة الحكومية من المعارضين والاعداء والمناوئين للسلطة المركزية وجنرالات الجيش غير الموالين وملاك الاراضي والاقطاعيين والاقليات العرقية التي كان الزعيم دانغ قد حذر منها(٤١). أما الكاتب وانغ شان، فيرى ان السنوات الخمس عشرة للنمو الاقتصادي الكبير خلقت طبقات عدة من الشعب هم الفلاحون والموظفون والرأسماليون، ولكل منهم مطالبه المختلفة، لكن المستقبل كفيل بجمعها لان لكل جماعة منها صوتها داخل الحزب واللجنة المركزية(٤٢). رغم هذه الصعوبات، ما انفكت قيادات الحزب الشيوعي تؤكد ان ليس لديها اية مخاوف من ان تتعرض البلاد لحال التفكك والانهيار التي تعرض لها الاتحاد السوفياتي ، وذلك بسبب امكاناتها الاقتصادية والاجتماعية التي تجعلها بعيدة عن حال الفوضى الاجتماعية والاقتصادية التي اودت بدول الكتلة الشيوعية. فتجربة الموازنة والتوازن التي اعتمدتها الصين في الشؤون الاقتصادية وقبولها بمبدأ تحقيق النمو الاقتصادي أياً كان مصدره، تفرض نفسها على الشؤون السياسية والايديولوجية. لكن التعلق الصيني السابق بشخص بينغ والتخوف من المشكلات التي قد تثيرها خلافته بما فيها الصراع على السلطة وانحلالها وتراجع تأثير الحزب الشيوعي وعدم السيطرة على الارياف والانفجار الاقتصادي وتراجع حجم الاستثمارات الخارجية واعمال الشغب التي قد يقوم بها المنشقون من انصار الديموقراطية، كلها عوامل داخلية لا تصب حتما في خانة ايجابيات ضبط الوضع الداخلي. كما ان مثلث السلطة الحالي، أي الرئيس بيانغ زيمين ورئيس الوزراء لي بينغ ونائبه للشؤون الاقتصادية زو رو نفجي يفتقر الى القاعدة الشعبية الضرورية لمواجهة المصلحين المستعجلين الذين يفضلون خفض دور الدولة في الاقتصاد والاسراع في التطوير الاقتصادي والاجتماعي. اما التحدي الاكبر، فقد يأتي من الجيش الذي قد يقرر الطريق الذي ستسلكه البلاد ، لا سيما وان الحزب الشيوعي هو في حالة تضعضع نسبية.

---

(٤١) ابراهيم أحمد، «الصين تنتظر رحيل قائدها»، الحياة، العدد ١١٧٣٠، الاثنين ١٩٩٥/٤/٣ ص ٧.

(٤٢) وانغ شين ، «رؤية الصين بعين ثالثة»، الحياة، العدد ١١٧٣٠، الاثنين ١٩٩٥/٤/٣ ص ٧.

٤ - العلاقات مع الولايات المتحدة:

مرت العلاقات الصينية ـ الاميركية بمرحلة طويلة من العداء المستحكم، بدأ بدعم واشنطن لشان كاي تشاك في الحرب الاهلية ضد ماوتسي تونغ. وكاد البلدان يصلان الى حد المواجهة العسكرية المباشرة خلال الحرب الكورية (١٩٥٠ - ١٩٥٣)[٤٣]. ومنذ ١٩٧٠، بدأ الرئيس نيكسون ومستشاره كيسنجر عملية التقارب مع الصين التي ادت عام ١٩٧٢ الى بيان شانغهاي الشهير، فأقيمت علاقات دبلوماسية بين البلدين في اول كانون الاول ١٩٧٩ بدون ان تحل قضية تايوان[٤٤]. وجاء تقارب الصين مع الولايات المتحدة ضمن سياستها للتقرب من الغرب والتعاطي مع الدول وفق معطيات جيوستراتيجية بعيدة عن الايديولوجية ولحماية نفسها من التهديد السوفياتي في الشمال، وفي اطار تعزيز قدراتها الاقتصادية باعتمادها على التكنولوجيا الغربية، كذلك ضمن اعتبارات القوة العظمى التي اجتازت مركب النقص الايديولوجي ووضعت جانبا مشكلة تايوان بصورة مؤقتة. وحاليا، تبدو علاقة الصين بالولايات المتحدة متأرجحة بين الحب والكراهية، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وعودة روسيا للتقرب من الغرب ولا سيما الولايات المتحدة. لقد انتهى شهر العسل بين بيكين وواشنطن عقب هذا الانهيار وبعد الحملة التي شنتها قوات الجيش على الطلبة والمطالبين بالديمقراطية عام ١٩٨٩. كما توترت العلاقات بينهما اكثر بعد ان سمحت واشنطن لرئيس تايوان لي بينغ هيو بالقيام بزيارة خاصة للبلاد عام ١٩٩٥، بدون مراعاة خاطر الصين التي تنظر الى تايوان كمقاطعة متمردة وليس كدولة مستقلة. وزادت المرارة الصينية عندما ارسلت واشنطن حاملتي طائراتها مع مجموعاتها القتالية الى مياه قريبة من تايوان في استعراض للقوة لمساندة تايبة. وجاء ذلك فيما كانت الصين تجري مناوراتها العسكرية والتجارب على الصواريخ في محاولة لترويع الجزيرة الصغيرة واجبارها على التخلي عن حلم الاستقلال[٤٦]. فقد اجبر الكونغرس الاميركي ادارة كلينتون بقرار اتخذ بتاريخ ١٩ اذار ١٩٩٦ بأغلبية ٣٦٩ صوتا مقابل اربعة عشر، يقضي، بحماية تايوان في حال تعرضها لحصار صيني[٤٧].

كتب تانغ جينيو في كتاب «الصين يمكنها ان تقول لا»:

---

(٤٣) PEYREFITTE, Alain, «Quand La Chine S'eveillera», Fayard, Paris, 1973, P 450.

(٤٤) NIXON Richard, op cit, P 159-160.

(٤٥) KISSINGER Henry, op cit, Tome 1, P 752 et 764.

(٤٦) EPSTEIN Marc, «Pékin Pointe ses Armes sur Taiwan», l'Express, 21/3/1996.

(٤٧) MARCHAND Stéphane, Jeux de Gerre entre Washington et Pékin , Le Figaro, 16048, vendredi 22 Mars 1996, P 3.

يتزايد عدد الصينيين الذين يشعرون بالاشمئزاز من افعال الولايات المتحدة. وأكد تانغ ان هذه نقطة تحوُّل بالنسبة لعامة الشعب، خاصة بعد ان فشلت الصين في استضافة الدورة الاولمبية لعام ٢٠٠٠ ، والقى كثيرون اللوم بشأن ذلك على واشنطن(٤٨). كما تنامت المشاعر المناهضة للعم سام حين ابرزت وسائل الاعلام الصينية ما اعتبرته معاملة غير عادلة للفريق الصيني المشارك في الدورة الاولمبية التي اقيمت في اتلانتا. وفي اطار آخر، منعت الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي عام ١٩٩٤ عودة الصين الى الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (غات) التي كانت قد انسحبت منها عام ١٩٥٠ عند صعود الشيوعيين الى السلطة، بعد ان كانت عضوا مؤسسا فيها. وترى واشنطن انه لا بد لبكين ان تقوم بخطوات مهمة في مجال انفتاح اسواقها واحترام حرية الملكية الفردية قبل انضمامها الى المنظمة. فيما اعتبر خبراء الاقتصاد في الصين ان امعان الولايات المتحدة في الاعتراض على هذا الانضمام انما تمليه اعتبارات سياسية واضحة(٤٩). علاوة على ذلك، اتهمت واشنطن الصين بمساعدة ايران وباكستان على تطوير برامج نووية من خلال تصدير بعض الاجهزة اليها(٥٠). واختصمت الصين والولايات المتحدة حول حقوق الانسان ونشر الاسلحة والتجارة، وتجنب البلدان بأعجوبة نشوب حرب تجارية بينهما عام ١٩٩٥ كما وجهت الولايات المتحدة اتهامات مباشرة للصين حول ما يعرف باسم القرصنة الثقافية التي تقوم بالسطو على حقوق نسخ الاشرطة المسجلة واقراص الكومبيوتر المبرمجة(٥١). وهكذا بدأت واشنطن المعركة التجارية مع الصين في شأن حماية حقوق الاستنساخ معلنة في ايار ١٩٩٦ انها ستفرض عقوبات تجارية على بكين ما لم تتخذ الاجراءات اللازمة لمنع قرصنة الاسطوانات وأشرطة الفيديو وبرامج الكومبيوتر(٥٢)، وكشف النقاب عن قائمة اولية تتضمن بضائع صينية قيمتها ٣ مليارات دولار قد تفرض عليها الولايات المتحدة تعرفات جمركية. وردت الصين معلنة قائمة انتقامية بمنتجات اميركية مستهدفة بعقوبات، ابرزها المنتجات المسموعة والمرئية والسيارات والمنتجات الزراعية التي تقرر فرض تعرفات جمركية تصل الى ١٠٠٪ كما أكد الرئيس الصيني ان العلاقات الصينية ـ الاميركية يجب ان تقوم على اساس ٣ مباديء هي احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمعالجة السلمية للمشكلات(٥٣). وتهدد العقوبات التجارية المتبادلة

---

(٤٨) وكالة رويتر ، ١٧ تشرين الثاني ١٩٩٦.
(٤٩) وكالة رويتر، السبت ٣ كانون الاول ١٩٩٤.
(٥٠) الشرق الاوسط ، العدد ٦٥٧٢، الاثنين ١٩٩٦/١١/٢٥، ص ١٤.
(٥١) وكالة رويتر، ١٧ تشرين الثاني ١٩٩٦.
(٥٢) وكالة الصحافة الفرنسية، الاربعاء ١٥ ايار ١٩٩٦.
(٥٣) وكالة رويتر ، الاربعاء ١٥ ايار ١٩٩٦ .

بالتصعيد الى حرب تجارية شاملة بين الشريكين العملاقين[٥٤]. كما انه يبدو ان شهر العسل بينهما والذي خطه كيسنجر ونيكسون منذ ١٩٧٢ يشرف على الانتهاء. ووصل الخلاف الى حد تهديد صغار المسؤولين الصينيين لمسؤول وزارة الخارجية الاميركية عن شرق آسيا بـ«إمطار لوس انجلوس بالقنابل النووية اذا دافعت الولايات المتحدة عن تايوان امام اي هجوم صيني في المستقبل[٥٥]. انما، ورغم مظاهر الخلاف هذه ، يحاول البلدان التنسيق بينهما ضمن المفاهيم الجيوستراتيجية وضمن خطة واشنطن القاضية بالتوازن بين الدولتين الاسيويتين الكبريين، الصين واليابان، لتفادي الصراع المكشوف بينهما. فقد تقرر عقد قمتين بين رئيسي البلدين في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ على التوالي في عاصمتي البلدين ، وتمنعت ادارة كلينتون في ٢١ آذار ١٩٩٦ عن بيع غواصات لتايوان وذلك احتراما لشعور الصين[٥٦]. كما جاء التحول الكبير في قرار الرئيس كلينتون بالنسبة لما قطعه من وعود ازاء حقوق الانسان في الصين منذ ١٩٩٤، اذ انه اكد على تغليب المصالح الاقتصادية والستراتيجية على القضايا الانسانية والعقائدية في منطقة تتمتع بالاولوية الاميركية. ويوضح القرار الفصل بين الامتيازات التجارية للصين وبين حقوق الانسان فيها، بدون ان تتراجع واشنطن عن مفهومها في الدفاع عن هذه الحقوق[٥٦]. ويرى كلينتون ان تجديد وضع الدولة الاكثر رعاية بالنسبة للصين هو في مصلحة الولايات المتحدة الستراتيجية والاقتصادية والسياسية في الشرق الاقصى حيث تسيطر الصين واليابان. كما اوضح انطوني لايك، مستشار الرئيس كلينتون لشؤون الامن القومي، ان حق النقض الذي تتمتع به الصين داخل مجلس الامن من شأنه ان يعزز قيام علاقة ايجابية وبناءة معها، وان للولايات المتحدة مطامح كبرى في آسيا ومنطقة المحيط الهادىء، مما يمنعها من الدخول في مواجهة مع احد العملاقين في المنطقة[٥٧].

٥ - تطبيع العلاقة مع روسيا

دعم الاتحاد السوفياتي الصين الشعبية منذ انشائها، وعقد تحالفاً معها في ١٤ شباط ١٩٥٠. انما، ومنذ ١٩٥٦، بدأ ماوتسي تونغ يبتعد عن الاتحاد السوفياتي الذي رفض طلباته للمساعدة منذ ١٩٥٧ وظهرت ، منذ ١٩٥٨، خلافات عقائدية بين الجبارين وكان كل منهما يدعي انه اكثر ماركسية من الاخر[٥٨]. وتدهورت العلاقات

---

(٥٤) إستوردت الولايات المتحدة عام ١٩٩٥ ما قيمته ٤٦ مليار دولار من البضائع الصينية فيما صدرت الى الصين ما بقيمة ١٢ مليار دولار .

(٥٥) وكالة الصحافة الفرنسية، الاثنين ١٨ آذار ١٩٩٦.

(٥٦) EPSTEIN Marc, «Pékin Pointe ses Armes sur Taiwan», L'express, 21 Mars 1996, P 18.

(٥٧) وكالة الصحافة الفرنسية ، الجمعة ٢٨ آيار ١٩٩٤.

(٥٨) BERGERE M.C., «L'Economie de la Chine Populaire», Paris, PUF, 1979, P 45-47.

بسرعة منذ ١٩٥٩ حين التقى خروتشيف وايزنهاور في كامب ديفيد، وادت سنة ١٩٦٠ الى سحب الخبراء السوفيات من الصين. وخلال عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ وجهت التهم المتبادلة بلسان يوغوسلافيا والبانيا. وبدأ الصراع المكشوف منذ ١٩٦٣. ومنذ ١٩٦٦، نقل الاتحاد السوفياتي من اوروبا الوسطى الى الحدود الصينية وحدات عسكرية ضخمة ومجهزة بوسائل حديثة نووية بلغ مجموعها عام ١٩٧٠ اربعين فرقة[٥٩]. وفي عام ١٩٦٩، وخلال اشتباكات الحدود، وصل البلدان الى شفير الحرب المفتوحة وبدت الصين منذ ذلك التاريخ كمثال اعلى للدول الاشتراكية التي تدور في الفلك السوفياتي وتبغي التحرر. كما استنبطت الصين منذ ١٩٧٠ نظرية العوالم الثلاثة حيث تحتل مع دول العالم الثالث المركز المرموق تجاه العالم الاول المتألف من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . اما العالم الثاني فيُشكل من القوى الغربية الحليفة للولايات المتحدة. وفي ذلك التاريخ صرح نيكسون[٦٠] «ان روسيا اخذت مكاننا في مركز العدو رقم ١ للصين الشعبية».

وتمحورت الخلافات الصينية - السوفياتية حول محورين :

اولا : المحور العقائدي والايديولوجي

الثاني : المحور السياسي والجيوستراتيجي

فعلى الصعيد العقائدي، حرك الصينيون هذا السلاح بكثير من البراعة جعلت الاتحاد السوفياتي بموقف الدفاع. وهذا التصعيد الذي انتهى بوفاة ماو يستند الى اختلافات عدة في وجهات النظر ابرزها:

أ - الانتقال من مرحلة الاشتراكية الى الشيوعية التي اعتبرت الصين نفسها جاهزة لتنفيذها فيما رأى الاتحاد السوفياتي ضرورة تأجيلها[٦١].

ب - التعايش السلمي الذي اعتمده السوفيات، فيما رأى الصينيون ان الحرب ضد الامبريالية دائمة والتعايش السلمي غير ممكن طالما هناك شعوب مقهورة وامبريالية تستغلها.

ج - الثورة في بلد واحد حسب خروتشيف ، اي في الاتحاد السوفياتي الذي تدور باقي الدول في فلكه وتدافع عن ثورته، الامر الذي عارضته الصين.

د - نظرية العوالم الثلاثة التي تكلمنا عنها سابقا.

ه - خلاف عقائدي (ماو - خروتشيف).

---

(٥٩) KISSINGER op cit, P 175.

(٦٠) NIXON Richard, «La Vraie Guerre», op cit, Tome 1, P 158.

(٦١) Beijing Information, 24 Mai 1982, P 5.

و - المفاهيم الاقتصادية حيث يأخذ الصينيون على السوفيات التشديد على التكنولوجيا الصناعية. اما بخصوص الخلاف الستراتيجي والسياسي فان الصين كانت تأخذ على الاتحاد السوفياتي الامور الاتية:

أ - احتلال مناطق صينية شمال نهر آمور ومناطق واسعة في الشمال، بعد عقد معاهدات غير متكافئة مع اباطرة الصين(٦٢).

ب - تمركز ٤٠ فرقة جيدة التجهيز على حدود الصين مزودة بصواريخ نووية أرض -أرض(٦٣).

ج - اكمال تطويق الصين وعزلها بالتحالف مع ڤييتنام والهند.

د - عالم المعسكرين، اذ ان الاتحاد السوفياتي اراد اقتسام العالم مع الولايات المتحدة وابقاء الصين متخلفة .

ه - السيطرة على العالم الاشتراكي بتطبيق مبدأ الاستقلالية المحدودة لا سيما في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ . كتب نيكسون : تريد الصين والاتحاد السوفياتي ان تكونا الرقم ١ في العالم الاشتراكي ، ولا تقبل اي منهما ان تصبح الرقم ٢(٦٤). كان هذا هو الوضع بين الدولتين الاشتراكيتين عندما انهار العالم السوفياتي وورثته روسيا مع الصين فبدأت الخلافات تتراجع لتحل مكانها روح التفاهم والتعاون التي توجت بالقمة الروسية ـ الصينية في ٣ ايلول ١٩٩٤ في موسكو، ووقع خلالها كل من الرئيسين يلتسين وزيمين تعهدا بعدم تبادل تصويب صواريخهما نحو بعضهما وعدم المباشرة باستخدام السلاح النووي(٦٥). كما تم الاتفاق على التبادل الاقتصادي لعام ١٩٩٥ وعلى حل قضية بيع الاسلحة الروسية. ونقلت وكالة انترفاكس يومذاك عن يلتسين قوله بعد الاجتماع: «كانت وجهات النظر متطابقة بين الطرفين» مشددا على اهمية هذا الاتفاق(٦٦). اما الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية هويمين فقد اكد بنهاية هذه الزيارة التي كانت اول زيارة لمسؤول كبير صيني منذ زيارة ماو عام ١٩٥٧: «ان علاقتنا تحولت الى علاقة ناضجة بعد فترة من الهبوط والصعود»(٦٧).

---

(٦٢) تعارض الصين ترسيم الحدود الموضوع عام ١٨٦٠ ال١ي بموجبه وُضعت ٣ جزر على نهر آمور الفاصل بين البلدين تحت السلطة الروسية. وشهدت احدى هذه الجزر عام ١٩٦٩ مواجهات دامية بين الجيشين الصيني والسوفياتي .

(٦٣) SHINRON Frank, «Après Brejnev, L'URSS cherche la détente en Asie», Monde diplomatique, Février 1983, P 22.

(٦٤) NIXON , op cit , P 159.

(٦٥) وكالة الصحافة الفرنسية بتاريخ ٤ ايلول ١٩٩٤ .

(٦٦) وكالة انترفاكس بتاريخ ٤ ايلول ١٩٩٤ .

(٦٧) وكالة رويتر بتاريخ ٤ ايلول ١٩٩٤ .

وضمن الاطار نفسه، وقع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الصيني كيان كيشان مع رئيس حكومة روسيا فيكتور تشيرنوميردين اتفاقا حول ترسيم قسم من الحدود المتنازع عليها بين البلدين والتي كانت من احد اسباب الخلافات بينهما[٦٨]. ومنذ ١٩٩٤، تابع البلدان عملية تطبيع العلاقات والتعاون الاقتصادي والستراتيجي فتوصلا خلال شهر نيسان ١٩٩٦ الى توقيع وثيقة في بكين تنص على اقامة شركة ستراتيجية بين الرئيسين زيمين ويلتسين، علاوة على توقيع ١٤ اتفاقا للتعاون. وصرح يلتسين بعد التوقيع بما يلي[٦٩]:

«لقد توصلنا الى مستوى جديد لم تشهده علاقاتنا من قبل يتمثل في اقامة شركة ستراتيجية للقرن الحادي والعشرين. نحن نريد ان نتعاون لاقامة نظام عالمي جديد»

وجاءت هذه الخطوة ردا على سياسة القوة والهيمنة والتفرد التي تمارسها الولايات المتحدة وضغوطها المستمرة على الدول، في وقت بدأت سياسة المعسكرات تتخذ مظاهرا جديدة تتمحور حول الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي واليابان مما جعل السلام العالمي والتنمية يواجهان تحديات كبيرة . ودعمت روسيا ، من خلال هذه الاتفاق ، الصين في مناداتها بان تايوان والتيبت هما جزء لا يتجزأ منها، واعتبرت المسألة الشيشانية شأنا داخليا. كما تطرق الاتفاق الى اقامة منطقة منزوعة من السلاح على الحدود، والى اقامة اجراءات ثقة عسكرية على حدود الصين مع اربع دول سوفياتية هي روسيا وطاجكستان وقرغيزيا وكازاخستان. كما نصت الاتفاقات التي وقعت على التسهيلات الاتية[٧٠]:

أ - خفض متبادل للقوات المنتشرة في المناطق الحدودية .

ب - تكليف حرس الحدود بالمراقبة المتبادلة .

ج - اقامة خط هاتف احمر بين الحكومتين على اعلى المستويات على غرار الخط الاحمر الذي يربط موسكو وواشنطن.

د - دعم الامم المتحدة والعمل على تطويرها.

هـ - حماية حقوق الملكية الفكرية والاستكشاف العلمي للفضاء والاستخدام السلمي للطاقة النووية، والتعاون في قطاع الطاقة والبيئة.

و - تأييد موسكو في معارضتها لتوسيع حلف شمال الاطلسي شرقا.

وفي اواخر كانون الاول ١٩٩٦، حفلت زيارة رئيس وزراء الصين لي بنغ الى

---

(٦٨) وكالة ايتارتاس بتاريخ ٤ ايلول ١٩٩٤ .

(٦٩) وكالة رويتر ، الخميس ٢٥ نيسان ١٩٩٦.

(٧٠) وكالة الصحافة الفرنسية ، الخميس ٢٥ نيسان ١٩٩٦

موسكو بالانجازات السياسية والتجارية مما يبشر بظهور قطب عالمي جديد في مواجهة تعاظم النفوذ الاميركي بعد انتهاء الحرب الباردة. وتعهدت الدولتان في بيان مشترك صدر بنهاية الزيارة، التي استمرت ثلاثة ايام، بالسعي الى تعزيز علاقاتهما الثنائية والتعامل الستراتيجي على ابواب القرن الحادي والعشرين وبناء عالم متعدد القطب[٧١]. ووصفت صحيفة ازفستيا العلاقات الروسية-الصينية بانها رد على الولايات المتحدة وستؤدي الى تغييرات جيو سياسية في العالم.

حتى في مباحثات روسيا مع الغرب حول توسيع حلف شمال الاطلسي شرقا، والتي جرت في موسكو بين يلتسين والمستشار الالماني كول في بداية عام ١٩٩٧، كانت الصين حاضرة بتأثيرها. فقد لمحت موسكو رداً على محاولات التوسع هذه، الى احتمالات استمالة بكين الى جانبها كعنصر يمكن الاستعاضة به عما فقدته في الساحة الاوروواسيوية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي[٧٢]. ونحن نرى ان الصين الحالية تتصرف في علاقتها مع روسيا من منطلقات القوة العظمى وسياسة المحاور والرغبة في لعب دور بارز في التوازنات الدولية اسوة بالجبار الاميركي . ويبدو ان العلاقات الحالية بين كل من الصين وروسيا والولايات المتحدة يجب ان ينظر اليها كعلاقة مثلثة الابعاد، وكل تقارب بين اثنين يتبعه ابتعاد واحدهما عن الثالث كما يجري الان من تقارب بين الصين وروسيا وابتعادهما عن الولايات المتحدة . ونتساءل : هل ان العلاقات المثلثة الأضلاع هي افضل للسلام العالمي من الاستقطاب الثنائي؟ مما لا شك فيه ان ما يعزز السلام العالمي هو تكاثر القوى العظمى التي يمكنها ان تلعب دوراً بارزاً في التوازنات الدولية . وحتى الان يبدو ان الولايات المتحدة تحاول التفرد في القرار الدولي امام روسيا والاتحاد الاوروبي والصين واليابان التي تحاول فرض نفسها كشريك فاعل في هذه التوازنات . فمن ينجح في النهاية؟

٦ - مختلف

علاوة على الدور الذي تلعبه حاليا الصين في التوازنات الدولية بالتوازي مع الولايات المتحدة وروسيا، رُصدت مواقف صينية من مختلف القضايا التي تشغل عالمنا اليوم. كما ان الصين اختطت لنفسها سياسة مستقلة عن المحاور التي سادت العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . فعلى الصعيد النووي، تُعتبر الصين من ابرز الدول في العالم، كما انها تساهم في تطوير الانشاءات النووية في العديد من الدول خاصة في باكستان. وقبيل تحديد واشنطن للوضع التجاري المميز المعطى الى

---

(٧١) وكالة رويتر ، الاحد ٢٩ كانون الاول ١٩٩٦

(٧٢) عمارة سامي، «الصين الحاضر - الغائب في المحادثات الصعبة بين يلتسين وضيفه كول»، الشرق الاوسط، العدد ٦٦١٤ ، الاثنين ١٩٩٧/١/٦ - ص ٧.

الصين حذرت دول غربية من ان بكين تستعد لاجراء تجارب نووية في باطن الارض فور صدور القرار الاميركي . كما نقلت صحيفة نيويورك تايمز عن مصادر ديبلوماسية غربية ان الصين اجلت هذه التجارب الى ما بعد تقرير الرئيس كلينتون تجديد منحها وضع الدولة الاولى بالرعاية التجارية. وكانت الصين قد سبق واجرت منذ ١٩٦٤ اربعين تفجيرا نوويا وهيدروجينيا. وبالفعل اجرت بكين خلال عام ١٩٩٥ تجربتين نوويتين في ايار وآب اثارتا ردود فعل اسيوية واوروبية شاجبة(٧٤). من جهة اخرى، وخلال زيارة الرئيس الصيني لباكستان، اكد في اول كانون الاول ١٩٩٦ ان بلاده ستواصل تعاونها النووي السلمي مع اسلام اباد متجاهلا بذلك التحذيرات الغربية. واعرب المتحدث باسم الخارجية الصينية شن غوفانغ ان التعاون هذا يتم تحت رقابة صارمة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية(٧٥).

وتأتي مساعدة الصين لباكستان التي تعد من الدول القادرة على انتاج سلاح نووي ، ضمن لعبة التوازنات الدولية التي تمارسها الصين، وذلك بهدف تحقيق التوازن النووي بين باكستان والهند التي تعتبر من احدى الدول النووية التي تدعمها الولايات المتحدة والتي رفضت التوقيع على معاهدة منع التجارب النووية. وهذا رغم نفي الصين المساعدة النووية على الصعيد العسكري لباكستان امام الوزير كريستوفر خلال زيارته لبكين في النصف الثاني من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٩٦(٧٦). وضمن المفهوم نفسه للقوة العظمى وللتأثير في منطقة جنوب شرق آسيا التي تعتبرها الصين منطقة نفوذ لها، قام الرئيس الصيني مع نهاية شهر تشرين الثاني ١٩٩٦ بجولة على دول المنطقة شملت الهند وباكستان، رغم ما يفرق هاتين الدولتين من خلافات سياسية وعرقية ودينية. ونتيجة لهذه الزيارة، قررت الصين والهند خفض قواتهما ومستويات تسلحهما في المنطقة الحدودية وتجنب اجراء مناورات عسكرية كبيرة على الحدود، وذلك ضمن اطار تعزيز اجراءات الثقة بينهما(٧٧)، ويأتي هذا التقارب تطبيقاً للمبدأ الستراتيجي القائل بانه ليس لدى الصين اعداء دائمين او اصدقاء دائمين، انما لها مصالح دائمة غير مرتبطة بالقضايا الايديولوجية او العاطفية(٧٨). وضمن مفهوم الانفتاح الاقتصادي والتجاري، اعلنت

---

(٧٣) الحياة ، العدد ١١٤٢٢ ، الجمعة ٢٧ / ٥ / ١٩٩٤ ، ص ٨.

(٧٤) وكالة رويتر ، ١٧ آب ١٩٩٥.

(٧٥) وكالة الصحافة الفرنسية ، ١ كانون الاول ١٩٩٦.

(٧٦) DU SABLON Jean-Leclerc, «La Tension entre L'Inde et le Pakistan», le Figaro, 16265, Lundi 2/12/1996, P 5.

(٧٧) وكالة رويتر ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٦ .

(٧٨) KISSINGER; op cit, P 750.

- يذكر ان الصين والهند خاضتا حرباً دامية عام ١٩٦٢ دامت ٢١ يوماً ، وما زالا مختلفين على منطقة حدودية

الصين في ٢٤ آب ١٩٩٤ عن عزمها على تعزيز وجودها الاقتصادي في الخليج العربي للتمكن من البروز كلاعب اساسي في قائمة المصدرين اليها بعد ان نجحت خلال الاعوام الخمسة الاخيرة في منافسة اليابان التي باتت عملتها عبئاً ثقيلاً على منتجاتها(٧٩).

وفي بريتوريا، اعلن الرئيس مانديلا بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٦ قطع علاقات بلاده الديبلوماسية مع تايوان بدءاً من كانون الاول ١٩٩٧ وتطبيع علاقات جنوب افريقيا مع الصين وفقاً للمواثيق الدولية. وجاء هذا القرار ضمن مفهوم العلاقة الستراتيجية بين البلدين الافريقي والاسيوي ، على حساب العلاقات بين جنوب افريقيا وتايوان(٨٠). ورداً على القرار، اتهم وزير خارجية تايوان جون تشانغ الصين بالضغط على حلفاء بلاده القليلين للتخلي عنها . هذا مع العلم ان ٢٩ دولة فقط في العالم تعترف بتايوان ، ومعظمها دول نامية في اميركا الوسطى وافريقيا(٨١). من جهة اخرى، مازالت الصين تحمي كوريا الشمالية وتمنع الضغوطات الدولية عليها، مؤكدة على لسان رئيس وزرائها، معارضتها ممارسة اي ضغط على كوريا الشمالية بسبب برنامجها النووي . وجاء ذلك بعدما رفضت كوريا منح الحق للامم المتحدة بتفتيش منشآتها النووية . حتى في الشرق الاوسط ولبنان خاصة، يبدو ان الجبار الصيني يعزز سياسته بهدف لعب دور بارز في التوازنات العالمية في هذه المنطقة. فقد اعلن نائب وزير خارجية الصين جي بي دينغ، خلال زيارته للبنان في بداية كانون الاول ١٩٩٦ ، ان بلاده تؤيد مؤتمر اصدقاء لبنان لاعادة الاعمار وتدعيم موقف بيروت في عملية التسوية السلمية على اساس مؤتمر مدريد ومبدأ الارض مقابل السلام. ورأى دينغ ان امكانات التعاون الاقتصادي كبيرة بين البلدين(٨٢). وكانت الصين قد قررت منح لبنان قرضاً بـ ٥٠ مليون يوان اضافة الى تشجيع الشركات ورجال الاعمال الصينيين للمساهمة في اعمار لبنان.

ج - المشكلات المعترضة للمسيرة الصينية

ويبقى امام الصين مسيرة طويلة لتأكيد دورها في التوازنات الدولية. يبقى

= في الهملايا تبلغ مساحتها ١٢٨ الف كيلومتر مربع. وكانا قد وقعا اتفاقاً عام ١٩٩٣ للحفاظ على السلام والهدوء في المنطقة الحدودية. كما سبق ووقعا ٣ اتفاقات حول التعاون في مجال مكافحة الارهاب والمخدرات ومنح خطوط نقل بحري وبقاء قنصلية عامة للهند في هونغ كونغ بعد عودتها الى السيادة الصينية عام ١٩٩٧ .

(٧٩) الحياة ، العدد ١١٥١٢ ، الخميس ٢٥ آب ١٩٩٤ ، ص ١٠.

(٨٠) وكالة الصحافة الفرنسية ، الخميس ٢٥ آب ١٩٩٤ ، ص ١٠.

(٨١) السفير ، العدد ٧٥٥٨ ، الاثنين ٢ كانون الاول ١٩٩٦، ص ١٤.

(٨٢) الديار ، العدد ٢٩٦٦، الثلاثاء ٣ / ١٢ / ١٩٩٦، ص ٥

امامها تذليل عقبات والتصدي لمشكلات تعترض هذه المسيرة، نرى من الضروري التعرض لدرسها قبل انهاء موضوع الصين . اولى تلك المشكلات تبقى توحيد الصين، ليس فقط بضم هونغ كونغ وماكاو ، انما خاصة تايوان . فهل ستشن الصين حرباً لاسترجاع الجزيرة فيما لم تتوصل المحاولات الديبلوماسية والسياسية الى حل؟ وهل تملك الصين خطة للغزو المباشر بقدر ما تملك خطة طويلة المدى لتضييق العيش على الابن الضال والتسبب بعودته الى الوطن؟

وبالمقابل ماذا سيكون موقف واشنطن من مغامرة عسكرية كهذه؟

هذا ما ستظهره السنوات الباقية من القرن الحالي، لاسيما وان حوادث عنيفة في آسيا بامكانها ان تهز اركان التجارة العالمية، وتضع مسيرة سنوات عدة تحت التهديد وتحبط اسس نظام عالمي جديد ما برحت واشنطن تنادي به. وينبغي على الصين تحسين صورتها الخارجية لا سيما في العالم الغربي لجهة الديموقراطية وحقوق الانسان والانفتاح على اقتصاد السوق. فرغم عمل الصين بذكاء لامتصاص غضب الغرب حول هذه القضايا بدون التخلي عن عظمة دورها الريادي ، فانه بقي امامها طريق طويل لاجتيازها لا سيما وان احداث ساحة تيان انمين مازالت ماثلة في اعين الغرب(٨٣). ويبقى امام الصين ايضاً تسوية خلافة بينغ نهائياً وتحقيق التوازن بين الحكم والجيش والحزب الشيوعي. فالجيش ينتهج سياسة التصعيد، في وقت تبدو سيطرة الحزب على البلاد اكثر تردداً بسبب التغيير في السلطة بعد غياب بينغ. لقد اتفق ٣٠٠ زعيم شيوعي خلال اجتماعهم في بكين في ايلول ١٩٩٥ علي ستراتيجية عامة تتيح لهم الاحتفاظ بالسلطة الى ما بعد نهاية هذا القرن بفترة طويلة. بالمقابل، اعطي الجيش دوراً حاسماً لمواجهة مرحلة ما بعد دانغ، كما عين سكرتيره السابق الجنرال رويلتي عضواً في اللجنة العسكرية المركزية. وكان الجيش يفضل استبدال الرئيس الحالي زيمين المدعوم من الحزب باحد جنرالاته خاصة رويلين أو شي هاوتين(٨٤). ويبقى امامها ضبط الحركات الانفصالية. ففي الصين تعيش غالبية من شعب الهون بنسبة ٩٥٪ في حين ان هناك اقليات من الاذريين والجورجيين والشيشان والاوزبكيين والارمن والمولدافيين وغيرهم من الذين يخوضون كل انواع الصراعات لتأكيد خصوصياتهم. وقد أوردت وكالة ساب الروسية تحقيقاً تحت عنوان «قنبلة اتنية في شمال غرب الصين» جاء فيه: في شمال غرب الصين منطقة

---

(٨٣) CASANOVA Jean Claude, «Asie: Ombres Chinoises», l'express No. 2233, 28 Avril 1994.
على صعيد حقوق الانسان، ذكر احد التقارير ان السلطات الصينية تستعمل بعض اعضاء اجساد المحكومين بالاعدام في أغراض طبية. وذكر التقرير بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ حالة سنوياً.

(٨٤) الصافي سعيد، «امبراطورية الوسط على عتبة القرن الحادي والعشرين»، الشرق الاوسط، العدد ٦٢٣٧، الخميس ١٩٩٦/٤/٤، ص ١٦.

تتمتع بالحكم الذاتي وتجاورها كازاخستان وقيرغيزستان وطاجكستان. ويشكل شعب اليوغور ٦٠٪ من سكانها البالغ ١٥ مليون نسمة، وهو من اصل تركي. وقد احتلت الصين الدولة اليوغورية عام ١٧٥٩، ومنذ ذلك التاريخ انتفض اليوغور ضد الحكم الصيني وما يزالون مطالبين باستقلال بلادهم معلقين اهمية كبرى على المتغيرات في آسيا الوسطى التي تلهم نزعتهم نحو الاستقلال(٨٥).

وضمن الاطار نفسه شكلت لجنة موحدة لشعوب شرق تركستان (يوغورستان) والتيبت ومنغوليا يرأسها وزير الخارجية في حكومة المنفى التيبتية لمتابعة موضوع استقلال هذه المناطق عن الحكم الصيني(٨٦). ومن المشكلات الاقتصادية، نذكر تفاوت نسب التنمية والاقتصاد بين مناطق البلاد . فالمراقب يلاحظ ان معظم الاستثمارات لا سيما الاجنبية، تتخذ المناطق الساحلية الصينية موطناً لها، وكأنه تم التخلي عن هذه المناطق للرساميل والشركات الاجنبية. لقد خلق هذا الازدهار الساحلي حزاماً غنياً يمتد على طول الخط الجنوبي قرب حدود كوريا، ووصل في بعضه الى مستوى نظيره في هونغ كونغ وتايوان أي ٢٥٠٠ دولار سنوياً. بالمقابل ، هناك اكثر من ٨٥٠ مليون صيني يعيشون في الريف ومتوسط دخلهم الفردي ١٣٧ دولاراً في السنة، وهو مرشح للتقهقر ايضاً. لذلك اتخذت الهجرة من الريف الى المدينة مؤخراً شكل الازمة حين هاجر ١٥٠ مليون ريفي نحو المدن للتفتيش عن عمل(٨٥). وقد صرح وزير العمل انه يعتقد ان عدد العاطلين عن العمل سيبلغ عام ٢٠٠٠ حوالي ٢٦٠ مليون(٨٧). وهكذا فان العلاقات بين المناطق الميسورة والمحرومة قد تتخذ طابعاً نزاعياً اذا استمرت المركزية في الدولة في مسار التراجع. يضاف الى ذلك مشكلات داخلية عديدة نذكر أبرزها:

- مظاهرات في التيبت احتجاجاً على زيارة الرئيس الصيني للهند خلال شهر تشرين الثاني ١٩٩٦. وقد احرق المتظاهرون دمية تمثل الرئيس زيمين واشعلوا النار في علم صيني(٨٨).

- صعوبة اجتياز المرحلة الانتقالية من الاقتصاد الاشتراكي المغلق الى اقتصاد السوق، مع ما يرافق ذلك من اضعاف للتقاليد الصينية واهتزاز في اساسات المجتمع

---

(٨٥) وكالة ساب الروسية ، الاثنين ٢٢ آب ١٩٩٤ .

(٨٦) ويشكل هؤلاء في المدن اعداداً كبيرة من العاطلين عن العمل يُضافون الى عشرات الالوف من العمال الذين سرحوا من القطاع العام المتدهور .

(٨٧) PUEL Caroline, «Le Grand Exode», le Point , No. 1184, 27 Mai 1995, P 51, et Silvie Levey, «Chine: L'invasion des "Dagong"», le Figaro No. 15759, Mercredi 19/4/1994, P 4.

(٨٨) الانوار ، العدد ١٢٧٩٣ ، الجمعة ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٦، ص ١٢.

والعائلة والافراد.

- تكاثر مظاهر الفساد والمافيات، وزيادة التضخم والفروقات في المداخيل الفردية وعوامل عدم الاستقرار التي تجتاح المجتمع الصيني خلال الفترة الانتقالية الحالية والتي قد تكون بداية ثورة حقيقية داخل البلاد، لاسيما وان الانتعاش الاقتصادي مازال متفلتاً من اية رقابة.

- التفاوت في معدلات النمو بين مختلف المناطق، وخاصة بين المدن والريف وبين المناطق المتطورة في الجنوب الشرقي والمناطق المتخلفة في الوسط والغرب. هذا الوضع قد يؤدي الى مشاكل معقدة، اضافة الى ارتفاع معدلات البطالة سنة بعد سنة رغم عدم تعود المجتمع الاشتراكي عليها.

- تكاثر حركات الاقليات الوطنية والتحركات الانفصالية. فبعد تحركات التيبت عام ١٩٩٣، اثر زيادة أسعار الزبدة والمحروقات برزت حركات للانفصاليين الكازاخستانيين والاوغور الذين يلقون مساعدة خارجية. ومن الحركات الوطنية نذكر جبهة تحرير التركستان الشرقية، وتجمع الشعب المغولي المعارض المنادي بانشاء منغوليا، وحركات منشوريا موطن الغالبية القومية من الهون التي لا تزال تتمسك باحلام الاستقلال . هذا علاوة على تحركات المسلمين في مختلف مناطق الصين[٨٩]. وينقل الكتاب الابيض الصادر عن اكاديمية العلوم الحديثة في الصين هذه الحقيقة[٩٠]. بين ٧ آب واول ايلول ١٩٩٣، قامت المنظمات الاسلامية والجوامع في مقاطعة غانسو وفي بلديات لانزهو و ليني هسياوهو بتنظيم مظاهرات وبتشكيل لجنة احتجاج ضد الاهانة والذم.

- محاولات الهروب في الصين من الشيوعية الى الايديولوجية الكونفوشيوسية لمواجهة مجتمع تكثر فيه الاعتراضات الناتجة عن طبقة وسطى مثقفة ظهرت مؤخراً. وتشدد الكونفوشيوسية على نزاهة ومناقبية الطبقة الحاكمة كونها الاساس الوحيد للشرعية السياسية في وقت يحس الشعب بغياب القانون عن بلاده[٩١].

د - خلاصة عن الصين:

وهكذا يبدو ان الصين اندفعت في ميادين التنمية الاقتصادية واقتصاد السوق والانفتاح على الغرب وحضارته وعلى الرأسمالية، واتبعت طريق الاندماج بعملية التبادل الدولي مغرية بسوقها الواسع النظام الرأسمالي العالمي في اكبر فرصة من

---

(٨٩) طاهري امير، «تململ في كاليفورنيا الصين»، الشرق الاوسط، العدد ٦٥٣٨، الثلاثاء ١٩٩٦/١٠/٢٢ ص ٨.

(٩٠) «الاوضاع الاجتماعية - تحليل وتوجيه» اكاديمية العلوم الاجتماعية في الصين.

(٩١) مطانس جانيت، «الصين بين كونفوشيوس والرأسمالية»، مترجم عن صحيفة لوموند ، الديار، الاحد ١٦ تشرين الاول ١٩٩٦ ، ص ٥ .

تاريخه للتوظيف. من ناحية اخرى ، مازالت الصين تنتمي الى العالم القديم في اصفى معانيه. فهي دولة لا تزال شيوعية في نظامها السياسي وواقعة في قلب الانقسام الايديولوجي الذي عرفه العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بين الشيوعية والرأسمالية. وهي دولة قومية لها طموحاتها واطماعها الاقليمية والعالمية رغم ان الشيوعية لا تنسجم مع النظام العالمي الجديد.

فهل يؤدي السلوك الاقتصادي الى تغيير طبيعة الدولة، وينقلها نقلة بعيدة باتجاه الاندماج والتكامل مع النظام العالمي الجديد؟ ام انه سيفرز المنطلقات الايديولوجية مع ما يسببه ذلك من احتمالات التوتر والصراع في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا ؟ ان بلدان شرق آسيا تبدو واقعة بين مطرقة النمو الاقتصادي للصين وسندان الايديولوجية والقومية الصينية التي ما زالت متأججة. فالنمو الاقتصادي أدى ، مع الزعيم بينغ، الى تراجع الاحلام الماوية والحركات الثورية. والان، ينتظر الجواب على هذه التساؤلات، فإما المتابعة بالرهان على النمو الاقتصادي مما يهدد بتغيير النظام السياسي الصيني بكامله انما بطريقة مختلفة عن حالة الاتحاد السوفياتي السابق حيث قاد التغيير الى الانهيار الاقتصادي والمعنوي، او تقوية الاتجاهات الايديولوجية والقومية والوطنية في الصين على صالح الاندماج في المنظومة الرأسمالية الاقتصادية الصاعدة. ويراهن المحللون الاقتصاديون والسياسيون الغربيون على اعتماد الصين الحل الاول، مع امكانية قيام تجمع اقتصادي لدول آسيا والباسيفيك والسعي الى تشكيل منطقة للتجارة الحرة بينها من الان وحتى العام ٢٠٢٠. أما عن العلاقات مع الجبار الاميركي، فرغم ان الشريك الاهم لواشنطن في آسيا هو اليابان، الا ان علاقتها بالصين مهمة جداً وواعدة رغم المشكلات التي تعترضها. ولا تزال الولايات المتحدة تحتفظ للصين بحق الدولة الاكثر رعاية مقابل عدم استعمال حق النقض في الامم المتحدة، مما يسهل عمل واشنطن العالمي الى اقصى الحدود. أما عن مكانتها في العالم وخاصة في آسيا وعالم الجنوب، فيكفي ان نتذكر ان الصين يقطنها ربع سكان العالم وتطل مباشرة على مناطق القارة الاسيوية باستثناء غرب آسيا، وهي الدولة الاكثر نمواً اقتصادياً في عالم اليوم وفرصها لجذب الاستثمارات الاجنبية هائلة. كما تجري فيها اهم تجربة تحديث اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية، اذا نجحت ستطلق عقال عملاق اقتصادي هائل القدرات . أما اذا فشلت ، فستطلق عقال اعصار كبير من الفوضى والاضطراب في القارة الاسيوية وربما في العالم بأسره . ويبقى امام الصين توحيد اجزائها بما فيها هونغ كونغ وماكاو وتايوان وتحسين صورتها في العالم الغربي لجهة الديمقراطية وحقوق الانسان واعتماد الاسس الثابتة لاقتصاد السوق المنفتح، يبقى عليها انهاء المشكلات العرقية والدينية والوطنية لا سيما في مناطق غرب الصين بما فيها تركستان والتيبت ومنغوليا، وتنمية اريافها لتوازي المناطق الساحلية الجنوبية . يبقى عليها محاربة الفساد والمافيات ومظاهر التضخم

والفروقات في المداخيل الفردية. ويبقى عليها، اخيراً، اختيار طريقها الثابت والنهائي بين الشيوعية الاقتصادية ورأسمالية السوق وفرض نفسها بصورة قوية في التوازنات على الساحة الدولية.

ثالثا - اليابان الجبار الاقتصادي الاسيوي

تشكل اليابان جبارا آسيويا آخر، ليس في ميدان القدرات العسكرية، انما في الميادين الاقتصادية خاصة مما يفرض دراستها بتعمق ودقة لما لها في تأثير في التوازنات الدولية الاقتصادية والتكنولوجية والتطور، خاصة في الحرب التجارية من جهتي الباسفيك وفي توازنات العملات القوية في العالم. فبعد الحرب العالمية الثانية، بدا الغرب الاوروبي والاميركي وكأنه اكتشف القوانين الكونية التي تحكم كل شيء بدءاً بالعلوم الاقتصادية ، الى السياسة والمال. ومع اندلاع الحرب الباردة ساد الفكر الغربي من جهة، والشيوعية من جهة ثانية، في وقت كانت اليابان تلملم الجراح التي تلقتها خلال الحرب لا سيما كارثتي هيروشيما وناكازاكي. وهكذا بدا النجاح والتحديث وكأنهما افكار غربية، وراحت التراتبية الهرمية للثقافات تضع في قمة الهرم الجنس الابيض المتفوق حضاريا واقتصاديا وتاريخيا. ورغم تحقيق آسيا الشرقية تحديثا مذهلا، الا انها ظلت مختلفة تمام الاختلاف عن الغرب. إلاّ ان نجاح آسيا الشرقية في العقدين الاخيرين من القرن العشرين شجع الرأي القائل بأن الشرق قادر بدوره على تصدير التقدم دون الحاجة الى التغريب . وفي عام ١٩٩٣، قام زعماء منطقة آسيا الشرقية باصدار اعلان بانكوك حول حقوق الانسان الذي يدعم الطريقة الاسيوية المتناسقة والمنظمة والجماعية مقابل نظيراتها الغربية[٩٢]. ورغم ان الاسيويين لم ينسوا وحشية فترة الحروب اليابانية ، فان العديد منهم اعتبر اليابان البطل الحقيقي لنظامهم . فالوزير الماليزي الاول مهاتير محمد امضى فترة في اليابان قبل ان يقوم بحملته في الثمانينات تحت شعار «انظر الى الشرق». وكوريا الجنوبية صاغت سياستها الصناعية على النموذج الياباني. وفي شباط ١٩٩٤ امضى المسؤول الصيني في الاقتصاد زو زونغ جي عشرة ايام في اليابان لدراسة اقتصادها المزدهر . ويعمل اليابانيون حاليا لترجمة التاريخ الرسمي لسياستهم الاقتصادية الى اللغة الصينية. أما الغرب فاعتبر ان النجاح الاسيوي الشرقي يشكل تحديا له، مما جعل دوله تسن تشريعات مختلفة لحماية مصالحها التجارية وفرض الاستيراد البديل والتدخل بقوة في الاسواق وضرب الشركات الاستثمارية الاجنبية في بلدانها رغم نظامها الاقتصادي الحر. وحاليا، وبعد ان اصبح الفائض التجاري الياباني يثير

---

(٩٢) ارزون مصطفى، «اليابان»، نداء الوطن ، العدد ٥٢٥، الخميس ٤ آب ١٩٩٤، ص ٩.

الحسد وتفوقت عملتها الوطنية على مثيلاتها، راحت اليابان تسعى لزيادة حجم صادراتها والاعتماد على الاستهلاك المحلي لدفع عجلة الاقتصاد الى الامام[٩٣]. اما السياسة الخارجية اليابانية فقامت في فترة ما بعد الحرب على مقومات ثلاث :

١ - الحصول على الاسواق لتسويق منتوجاتها الصناعية وتأمين حاجتها للمواد الاولية.

٢ - الحرص على صداقة جميع الدول من دون اعتبار للاتجاهات السياسية والايديولوجية، وتحسين صورتها كدولة داعية للتعاون والامن والسلام العالمي .

٣ - الحفاظ على التحالف مع الولايات المتحدة.

انما ، ومع تقدم الاقتصاد الياباني، راحت البلاد تتحرر تدريجيا من عقدة التبعية للولايات المتحدة التي رسمتها سنوات ما بعد الحرب وفرضت عليها ترسيم سياساتها وتحديد علاقاتها، مقابل تعهد واشنطن بالدفاع عنها وحماية طرقها التجارية. وهكذا راحت اليابان تلعب دورا في الاحداث العالمية، من المشاركة في قوات حفظ السلام، الى المطالبة بمقعد دائم في مجلس الامن، الى التطلع لاقامة قوة ذاتيه ومكانة في العالم الحر . لقد تزايد الشعور القومي داخل الشعب الياباني باهمية قوات الدفاع الذاتي والسياسة الخارجية المستقلة في مواجهة اي عدوان خارجي . كما يسود اليابان شعور ان الولايات المتحدة تحاول تحميل شعبها مسؤولية وتكاليف الانفاق الامني الاميركي في اليابان ورفع حصة طوكيو فيه من ٥٠ الى ٧٥٪، اذ تقرر ان تدفع اليابان بنهاية عام ١٩٩٥ حوالى ٤ مليارات دولار كنفقات اقامة ٤٧ الف جندي في ١٢ قاعدة عسكرية اميركية على اراضيها.

أ - مفهوم الدولة العظمى

يرى اليابانيون انه، وبعد انحسار دورهم اثر الحرب العالمية الثانية، وبعد الانعزال الدبلوماسي الطويل، آن الاوان لتلعب بلادهم دورا فاعلا في الاحداث العالمية وان يخصص لها المجتمع الدولي المكانة التي تعود لها أصلا. فاليابان تعتبر من اولى الدول في مجال المساعدات الخارجية للدول النامية، وهي ثاني قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة ، وتعتبر انها ستطبع القرن المقبل بطابعها المميز وذلك بهدف اقامة نظام عالمي جديد ذي رؤوس ثلاثة: الولايات المتحدة واوروبا واليابان. هذا ما كتبه رئيس وزراء اليابان شيناتو ايشينتارو عام ١٩٩١ في كتابه «يابان بدون مركبات نقص»، والذي باع منه اكثر من مليون نسخة.

ومن المؤكد ان اليابان بدأت تدفع اوراقها في العالم على الصعيد الجيوبوليتيكي.

---

(٩٣) DESMOND Edward W, «Championship Season», Time No. 38, September 1994, P 45.

فقد تمكنت من اجراء تغييرات في دستورها ، ووضعت كاسحة الغام بحرية عام ١٩٩٢ بتصرف قوات درع الصحراء في الحرب ضد العراق . وهذه كانت المرة الاولى التي يوافق فيها الديات الياباني على ارسال قوات عسكرية الى الخارج بعد الحرب العالمية الثانية. كما راحت اليابان تظهر حماسة كبرى للمشاركة في مهمات الامم المتحدة الانسانية،[٩٤] من مهمات التفتيش في العراق الى حفظ الامن في كمبوديا والموازمبيق، الى المساعدات الانسانية في زائير ورواندا وارسال مراقبين الى ناميبيا وغزة والبوسنة وقوات طواريء الى الجولان. ويؤكد مستشار رئيس وزراء اليابان ان كل من نتانياهو وعرفات يقدران مبادرات اليابان بالنسبة للسلام في الشرق الاوسط، حيث تقوم طوكيو بتمويل مشاريع عديدة منها اقامة مستشفى في اريحا واعادة اقامة جسر اللنبي على الاردن[٩٥]. كما عرضت مساعيها الحميدة بين سوريا واسرائيل لمعرفة مصير عدد من عسكريي الجيش الاسرائيلي المفقودين . لكن الدور الاهم الذي تعمل اليابان على القيام به يتجسد بدون شك في آسيا. ففي كوريا الشمالية تحاول تخفيض الترسانة النووية مقابل تقديم سنترالات للطاقة خالية من البلوتونيوم وتموين البلاد بالبترول للتعويض عن النقص في الطاقة الكهربائية. كما تقدم اليابان مساعدات لكل من الصين وروسيا بهدف ابقاء الجبارين الجارين في وضع ثابت لان انهيارهما يؤثر على امنها الاقليمي وعلى حدود الشرق الاقصى[٩٦]. وبامكان طوكيو لعب دور الوسيط بين الغرب والشرق الاقصى بصفتها الديموقراطية واحترامها لحقوق الانسان وكونها البلد ذي النموذج الغربي الوحيد غير المسيحي . لذلك فهي ترى نفسها مؤهلة لدخول نادي الكبار في مجلس الامن كونها تساهم فعليا في تمويله فيما لا تقدم الصين، رغم انها عضو دائم فيه، سوى ٠١٪ من ميزانية المنظمة الدولية.

تكنولوجياً، انضمت اليابان الى السباق الدولي الجاري للوصول الى المجتمع الخالي من النقود، وذلك بكشف عملاق الاتصالات الياباني نيبون تلغراف اند تليفون (NTT) عن محفظة الكترونية سرية وآمنة يمكن استخدامها من قبل اي زبون مصرفي لشراء سلع وخدمات من خلال شبكة الانترنت. وتحتوي المحفظة الذكية على رقائق كومبيوترية، بدلا من الشريط المغناطيسي الذي يميز البطاقات الحالية، يمنع السرقة والاحتيال ويمكن بواسطته تخزين المعلومات المطلوبة وتنفيذ الصفقات المالية[٩٧].

---

(٩٤) LOUYOUT Alain, «Le Japon Rêve à la Cours des Grands», l'Express, No. 2367, 14 Septembre 1996, P96.

(٩٥) LOUYOUT, op cit, P 97.

(٩٦) وكالة الصحافة الفرنسية ، السبت ١٩/ ٣/ ١٩٩٤.

(٩٧) الشرق الاوسط ، العدد ٦٥٠٧ ، السبت ١٩٩٦/٥/٢١ ، ص ١٤.

وفي الميدان النووي، تحرص اليابان على المضي قدما في استكمال برنامجها الذي تصفه بانه للاغراض السلمية ولتوليد الطاقة، وذلك رغم ارتفاع تكلفة هذه الطاقة اذا ما قورنت بالطاقة المولدة من استخدام البترول او الغاز الطبيعي. وتضم اليابان حتى الان ١٥ مفاعلا نوويا منتشرة في ارجاء البلاد. ويرى المحللون ان سياسة تخطيط الطاقة في اليابان تستند الى منطق يقوم على السياسة والستراتيجية اكثر من اعتماده على اعتبارات الاقتصاد، وذلك بهدف استقلال وحرية القرار الياباني الاقتصادي والسياسي لان البترول هو خارج سيطرتها انتاجا ومخزونا(٩٨). وتعارض دول الجوار الاسيوي برنامج التطوير النووي الياباني، وتنظر بعين الحذر الى التحركات اليابانية على اصعدة عدة وخاصة الصين وكوريا الجنوبية واندونيسيا وماليزيا والفيليبين . كما تعارض هذه الدول سعي طوكيو لنيل العضوية الدائمة في مجلس الامن.

حتى على الصعيد العسكري، خرجت اليابان من مركب النقص الذي ساد اوساطها منذ الحرب العالمية الثانية عندما اعلن رئيس وزرائها تومي ايتشي موراياما امام البرلمان ان وجود قوات الدفاع الذاتي لا تتعارض مع الدستور. ونشرت الحكومة مع بداية عام ١٩٩٥ تقريرا سنويا عن شؤون الدفاع ينص للمرة الاولى في تاريخها الحديث على ان الخطر الاول الذي يهدد امن البلاد لم يعد روسيا كما كان منذ ما قبل الحرب العالمية الاولى ، بل اصبحت هناك قوى اقليمية اخرى اشد خطورة وذلك في اشارة الى كوريا الشمالية بسبب برنامجها النووي(٩٨). بالمقابل، ترى الدول الاسيوية المجاورة لليابان ان برنامجها النووي ينطوي على اهداف عسكرية اضافة الى اغراض انتاج الطاقة المعلنة، لذلك قامت اليابان ببذل المزيد من الجهود الدبلوماسية للتخفيف من حدة مخاوف دول آسيا واولت اهتماما خاصا بتوثيق علاقاتها مع قادة اتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان)(٩٩) الذي يتمتع بثقل سياسي واقتصادي ملحوظ منذ الثمانينات، بعد ان اصبحت دوله تدرك اهمية اليابان في الحفاظ على امن واستقرار الاوضاع في شبه الجزيرة الكورية.

ب - اليابان والولايات المتحدة

يتجلى الدور العالمي الذي تلعبه وتحاول اليابان لعبه حالياً، في علاقاتها مع الولايات المتحدة، خاصة الاقتصادية منها والتي اتخذت منذ ١٩٩٤ شكل الحرب التجارية المباشرة. فسواء أعلن الرئيس كلينتون الحرب التجارية مستخدما المادة

---

(٩٨) د. قطبي حسين، «برنامج اليابان النووي ومخاوف آسيا»، مجلة العربي، العدد ٤٣٤، كانون الثاني ١٩٩٥، ص٢٦ - ٢٩.

(٩٩) هي دول تايلاندا - اندونيسيا - ماليزيا - سنغافورة - الفليبين - بروناي.

٣٠١ من قانون العقوبات الاقتصادية أم لا ، فان العلاقة بين البلدين تتجه نحو المأزق. ويعتبر كل فريق انه قدم اكبر قدر من التنازلات[١٠٠].

فبعد تفكك الاتحاد السوفياتي واضمحلال الخطر الشيوعي في جنوب شرق آسيا، تراجعت اهمية اليابان الستراتيجية بالنسبة لواشنطن التي رفعت المقاطعة عن ڤييتنام ودخلت في مفاوضات معها[١٠١]. اما اليابان فانها تتجه نحو نزعة الاستقلال السياسي بعد نمو قدرتها الاقتصادية والتجارية الى درجة الاشباع. وهي لم تعد مجرد ملحق آسيوي في دائرة النفوذ الاميركي. لقد بدأت طوكيو منذ الثمانينات التحرك ضمن اطارها الجغرافي لتعزيز مواقعها واستثماراتها وتجارتها مع دول محيطها، مغلّبة الطابع الاسيوي على الاوروبي، ومتحسبة للحرب التجارية. وتشير التطورات البيانية ان اليابان بدأت منذ ١٩٨٩ تعديل ستراتيجيتها الاقتصادية، فاخذت تخفض استثماراتها في الولايات المتحدة واوروبا الغربية تحسبا لاية خطوات عدوانية ضدها . وزادت بالمقابل استثماراتها في الصين والدول الاسيوية[١٠٢].

وتجاريا، واصلت طوكيو تقدمها على جبهة العلاقات مع واشنطن، فارتفع عجز الولايات المتحدة التجاري السنوي من ٤٦ مليار دولار عام ١٩٨٥ الى ٥٩,٣ مليار دولار عام ١٩٩٤[١٠٣]. اما زيارة الرئيس الاميركي الى طوكيو في ١١ شباط ١٩٩٤ ، فبدلاً من ان تعالج المشكلة، انتهت الى خلاف كبير وتهديدات متبادلة بسبب تمسك كل فريق بوجهة نظره. فالولايات المتحدة تريد من طوكيو رفع الحواجز الجمركية وتخفيف نظام الحماية الذي يطال بضائعها المتعلقة بشبكة الاتصالات والادوية ومعدات المستشفيات وشركات التأمين والسيارات وقطع البدل، الامر الذي ترفضه اليابان خوفاً من ان يجر ذلك الى معركة سياسية داخلية تشنها المعارضة التقليدية للحكومة. كما انها تعتبر ان قدرات اسواقها الداخلية وصلت الى حد الاشباع وان هناك حدا لقدراتها على الاستهلاك والشراء[١٠٤]. وعلى الصعيد السياسي ايضا ترغب طوكيو بلعب دور بارز يوازي حجمها الاقتصادي بعد انهيار العالم الشيوعي وتبدل ستراتيجية واشنطن في الشرق الاقصى وتقليصها لدور اليابان الامني. انما وامام الطموح الاوروبي الى الاستقلال عن النفوذ الاميركي، وامام بروز الخطر الاقتصادي

---

(١٠٠) نويهض وليد، «الحرب التجارية بين اليابان والولايات المتحدة»، الحياة ، العدد ١١٣٤٨ السبت ١٢ آذار ١٩٩٤، ص ٧.

(١٠١) DESMON Edward, «Championship Season», Time, 19 September 1994, P 38.

(١٠٢) انخفض حجم الاستثمارات اليابانية في السوق الاميركية من ٨ مليارات دولار سنويا عام ١٩٨٩ الى اقل من ٤ مليارات عام ١٩٩٢، وفي السوق الاوروبية من ٣ مليارات دولار سنويا عام ١٩٨٩ الى مليارين عام ١٩٩٢. وقفزت استثماراتها خلال الفترة نفسها من نصف مليار الى مليارى دولار في الصين.

(١٠٣) خوري انطوان، «حرب عمالة اقتصادياً وسياسياً وانسانياً»، النجوى العدد ٤٣٨ الاثنين ٢١ آذار ١٩٩٤ ص١٨.

(١٠٤) LEVINSON Marc, «An Economy on the skids», Newsweek, 29 August 1994, P 34.

الصيني ، فإن مصالح واشنطن قد تدفعها الى اعادة تعزيز دور طوكيو الامني والعملاني في منطقة شرق آسيا. وعلى الصعيد الامني والعسكري ، حسمت واشنطن وطوكيو ، في نهاية العام ١٩٩٦ ، نزاعهما حول القواعد العسكرية الاميركية في جزيرة اوكيناوا في اقصى جنوب اليابان، ووافقتا على تقليص مساحة الوجود الاميركي فيها وانشاء قاعدة عائمة للطوّافات قبالة السواحل(١٠٥). وضمن الاطار نفسه وافق الجانبان على المضي في مباحثات التعاون العسكري بينهما من جهة، وطمأنة الصين من جهة ثانية من أن هذا التعزيز لا يهدد الصين التي اعربت عن قلقها من تنامي الروابط العسكرية الاميركية ـ اليابانية(١٠٦). وحتى في ميدان جرائم الحرب المرتكبة خلال الحرب العالمية الثانية، وبعد نصف قرن من انتهائها ، عادت واشنطن ووضعت على لائحة مجرمي الحرب ستة عشر عسكريا في الجيش الامبراطوري الياباني قاموا بارتكاب جرائم، ومنعت دخولهم الى الاراضي الاميركية. واتهم هؤلاء بتصفية اسرى صينيين خلال احتلال منشوريا وباغتصاب آلاف من نساء كوريا والصين والفيليبين وبرمانيا وماليزيا(١٠٧). بالمقابل، سجل تقارب اقتصادي بين طوكيو وباريس توج بزيارة الرئيس شيراك لليابان في ١٨ تشرين الثاني ١٩٩٦ الهادفة الى تحسين العلاقات الاقتصادية بين الجانبين ضمن خطة عنوانها «فرنسا - اليابان، عشرون مشروعا حتى العام ٢٠٠٠» ويحضّر البلدان لاطلاق سنة اليابان في فرنسا عام ١٩٩٧ وعام فرنسا في اليابان عام ١٩٩٨(١٠٨).

ج - مشكلات يابانية

الى جانب الازدهار الاقتصادي والتقدم التكنولوجي والعلمي والتطور الامني والعسكري وبداية الدور العالمي الذي تجسد مع بداية عام ١٩٩٧ بانتخاب اليابان لرئاسة مجلس الامن في شهر كانون الثاني من العام نفسه(١٠٩)، اعترضت البلاد مشكلات نرى من الضروري ذكرها في هذا القسم من الدراسة. فعلى الصعيد التجاري، كان لتقدم الين على الدولار منذ عام ١٩٩٣ تأثيرات سلبية، مما دفع برئيس

---

(١٠٥) وكالة رويتر ، طوكيو ، السبت ١٩٩٦/١٢/٣٠.

خضعت جزيرة اوكيناوا منذ الحرب العالمية الثانية للادارة العسكرية الاميركية واستمر ذلك حتى عام ١٩٧٢.

ويوجد في الجزيرة $\frac{3}{4}$ المنشآت العسكرية الاميركية ونحو نصف ٤٧ الف عسكري اميركي متمركزين في اليابان.

(١٠٦) الشرق الأوسط، العدد ٦٥٨٠ ، الثلاثاء ١٩٩٦/١٢/٣ ، ص ٧.

(١٠٧) MEVEL Jean Jacques, «Crime de Guerre, Etats - Unies; La Liste Japonaise», le Figaro, No. 16268, Jeudi 5 D cembre 1996, P 4.

(١٠٨) DELA GRANGE Arnaud, «Japon; Le Conformisme Ébranlé», le Figaro 16252 Samedi 16/11/ 1996, P4.

(١٠٩) السفير العدد ٧٥٨٤ ، الجمعة ١٩٩٧/١/٣ ، ص ١٨.

الحكومة هوسوكاوا الى التعهد باتخاذ خطوات لخفض الفائض التجاري الضخم الى نحو ٨ر٢٪ من اجمالي الناتج المحلي لعام ١٩٩٥. وتتضمن الاجراءات ايضا زيادة الاستثمار العام وتخفيض ضرائب الدخل للافساح في المجال لمزيد من المنافسة، وتشجيع الاستيراد واجراء تغييرات في نظام المشتريات الحكومية[١١٠]. وادى اعلان الخطة الى عمليات مضاربة في بورصة طوكيو لمبيع الدولار مقابل الين. واكد خبراء في الاقتصاد ان الخطة هذه ستأتي بأثر عكسي، اذ ان قوة الين تساهم في تقويض الاقتصاد الياباني مما يعرقل القدرة على التصدير وخفض الفائض التجاري. من جهة اخرى، ورغم ان اليابان تعتبر الشريك التجاري للولايات المتخدة والمنافسة الاولى للاقتصاد الاميركي، فأن اية مواجهة اقتصادية ـ تجارية بينهما ستوقع الضرر الاميركي على اليابان على المدى القصير، نظراً لضعف ثرواتها الطبيعية وافتقارها الى المواد الاولية وضيق حجم اسواقها المحلية قياسا لحجم السوق الاميركي. لذلك فهي تتوجه الى الاسواق الاسيوية الضخمة وخاصة الصينية. علاوة على ذلك، سيكون للحرب الاقتصادية تأثير سلبي على الولايات المتحدة التي سيزيد ميلها في الاعتماد على سوقها القارية (كندا ـ المكسيك) وعلى العالم بكامله ولا سيما على دول الشمال التي ستكون اكثر تضررا من دول الجنوب. فالحرب ستكون موجهة ضد الاقتصاد العالمي وستنعكس فوراً على التجارة الدولية.

وجاء تأثير ارتفاع سعر الين ليقلص من حجم الصادرات اليابانية الى الخارج. فعلى سبيل المثال، تراجعت قيمة هذه الصادرات الى السعودية، التي تعتبر اكبر الاسواق الشرق اوسطية، بنسبة ١٥,٦٪ عام ١٩٩٣ بالمقارنة مع عام ١٩٩٢ لتبلغ ٤,٠٨ مليار دولار مقابل ٤,٨٤ مليار دولار ، وذلك بسبب ارتفاع سعر الين بنسبة ١٨٪. وضمن هذا الاطار، صرح مسؤول تجاري ياباني ان شركات بلاده خسرت الكثير من الاسواق الخارجية بسبب ارتفاع سعر الين لاسيما في الاسواق التي تتعامل بعملات مستقرة ازاء الدولار كالسعودية ودول الخليج، وذلك رغم الجهود التسويقية الضخمة التي بذلت في هذه الاسواق[١١١]. وعلى الصعيد الاقليمي ، وعلاوة على العداء التقليدي المستحكم بين اليابان والصين، سجل خلاف بين طوكيو وكل من الصين وتايوان على بعض الجزر التي تولت الولايات المتحدة ادارتها منذ الحرب العالمية الثانية وسلمتها عام ١٩٧٢ الى اليابان . وهذه الجزر هي جزر سنكاكو في اليابان وجزر دياو في الصين[١١٢].

هذا علاوة على الازمات السياسية الداخلية التي ذهب ضحية احداها رئيس

---

(١١٠) وكالة رويتر ، طوكيو الثلاثاء ٢٩ آذار ١٩٩٤ .

(١١١) الحياة ، العدد ١١٣٧٥، السبت ٩/ ٤/ ١٩٩٤، ص ١٠

(١١٢) وكالة رويتر ، الخميس ١٦ ايلول ١٩٩٦ .

الوزراء موريهير هوسوكاوا اثر نجاح المعارضة في اسقاطه بعد اتهامه بالتورط في فضائح مالية متعددة(١١٣). لقد شهد المجتمع الياباني خلال عام ١٩٩٦ مسلسلاً من الفضائح المالية على صعيد رجال السياسة وعلى مختلف المستويات، مما جعل من هذا المجتمع مجتمعاً استهلاكياً تسوده اعمال الفساد والرشوة(١١٤). حتى على صعيد برنامج المساعدات الخارجية للعالم الثالث والنامي والمسمى المساعدة التنموية الرسمية، سجلت عمليات احتيال من خلال الصفقات التي قامت الشركات اليابانية بتنفيذها في الدول التي خصصت المساعدات لها(١١٥). أخيراً، وفي ميدان الارهاب، سجلت عودة الجيش الاحمر الياباني الى الساحة الدولية من خلال عملية أخذ الرهائن في السفارة اليابانية بعاصمة البيرو. هذا الجيش الذي نشط خلال السبعينات والثمانينات ، تبحث اجهزة الامن اليابانية امكانية تورطه في عملية ليما، رغم تمنع وزير خارجية اليابان عن كل تعليق حول هذا الموضوع الحساس(١١٦).

د - خلاصة عن اليابان

مما لا شك فيه ان اليابان تشكل قوة اقتصادية متطورة وتلعب دورا مهما في العالم على الصعيد التجاري والمالي والمصرفي وفي ميادين الصناعة والتكنولوجيا. لكن طوكيو، وبعد نجاحها في الخروج من اطار التبعية الكاملة لواشنطن، راحت تبدي رغبة في التدخل في التوازنات الدولية، ليس فقط في الميادين الاقتصادية والتجارية، انما ايضا في الميادين السياسية والامنية والجيوستراتيجية. وضمن هذا الاطار، طورت انشاءاتها النووية وقواتها العسكرية، وبدأت تشارك في مهمات الامم المتحدة العسكرية وحتى في المبادرات السلمية المطروحة كأزمة الشرق الاوسط، وغير السلمية التي جرت كحرب الحلفاء ضد العراق. وتوجت اليابان تحركاتها بالابتعاد تدريجياً عن حليفها الاميركي مكرسة مرحلة الاستقلال الكامل عنه، وذلك بهدف دخول القرن الحادي والعشرين باستعداد تام للعودة الى عظمتها الامبراطورية السابقة.

---

(١١٣) Le Point , No. 1126, 16 Avril 1994, P 16.

(١١٤) DE LA GRANGE Arnaud, «Les Communistes Ressuscités», le Figaro, No. 16229, Lundi 21/10/ 1996, P16.

(١١٥) MCKILLIP Peter, «Raiding the Aid Traders», Newsweek, 19 September, 1994, P 40.

(١١٦) DE LA GRANGE Arnaud, «L'Ombre de L'Armée Rouge Japonaise», le Figaro, No. 16287, Vendredi 27/12/1996, P 5.

رابعاً - الكوريتان: العداء المستحكم

منذ ستة واربعين عاماً ونيف، استولى فدائيون من كوريا الشمالية على رأس جسر بحري على ساحل شرق كوريا الجنوبية، مفتتحين الغزو الذي اجتاح شبه الجزيرة في غضون اسابيع.

وفي الاسبوع الثالث من تشرين الثاني ١٩٩٦، جرت محاولة فاشلة لغزو شيوعي جديد قامت به مجموعة تتصدرها غواصة قديمة مزودة بشعارات حزبية واسلحة خفيفة،مما دفع بالمراقبين للتساؤل[١١٧] ماذا تعد كوريا الشمالية ضد جارتها الجنوبية التي تتخبط بأزمة صارخة منذ وفاة رجلها القوي كيم ايل سونغ منذ سنتين ؟ وهل ستندلع الحرب بين الكوريتين اللتين يفرقهما عداء مستحكم؟ فمما لا شك فيه ان كوريا الشمالية، بعكس الجنوبية ، قوية عسكرياً ومتخلفة اقتصادياً مما يعكس خلافاً جوهرياً بين البلدين المجاورين ويهدد بتحول الحرب الباردة بينهما الى حرب فعلية قد تجر دولاً اخرى في المنطقة وخارجها ولا سيما الصين والولايات المتحدة[١١٨].

وكوريا التي ما تزال بين المناطق التي تشهد صراعاً بين الشرق والغرب وبين الشيوعية والرأسمالية، والتي عرفت صراعاً منذ القديم، واجهت تفاقماً للازمة بين الدولتين المتجاورتين منذ آذار ١٩٩٤ حين وضعت كوريا الشمالية قواتها في حالة تأهب مشدَّدة رداً على قرار مماثل اتخذته جارتها الجنوبية في ٢٣ آذار ١٩٩٤ .وتأزم الوضع بسبب الانشاءات النووية حين بدأ مجلس الامن مناقشة مشروع قرار اميركي يدعو كوريا الشمالية الى استئناف اتصالاتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فيما تحفظت سيول على اقتراح روسي عقد مؤتمر دولي حول هذه الازمة . واتهمت كوريا الشمالية الولايات المتحدة بمحاولة عزلها سياسياً واقتصادياً لحملها على التخلي عن ملكيتها للطاقة النووية بواسطة الضغوط والقوة ودفعها الى تسهيل مهمة تفتيش انشاءاتها النووية[١١٩]. وكانت كوريا الشمالية قد انسحبت في بداية حزيران ١٩٩٤ من معاهدة خطر انتشار الاسلحة النووية التي وقعتها عام ١٩٦٨، ورفضت تفتيش منشآتها النووية[١٢٠] مما دفع بكل من كوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة للاعتقاد بأن لديها برنامجاً نووياً متقدماً قد يوصلها لتصنيع القنبلة الذرية بمعدل

---

(١١٧) مهاوج رولى، «شيوعيون على سواحل كوريا الجنوبية»، الديار ، ٢٩٦٢ الجمعة ١٩٩٦/١١/٢٩، ص ٢٤.

(١١٨) انظر المحلق: «مقارنة عوامل القدرة القومية في الكوريتين».

(١١٩) وكالة الصحافة الفرنسية، الجمعة ٢٥ آذار ١٩٩٤ .

(١٢٠) تحاول الامم المتحدة تفتيش منشآت مصنع كيمائي اشعاعي في يونغبيون تحوم الشكوك حول انتاجه البلوتونيوم وتحويله الى غايات عسكرية.

عشر قنابل سنوياً إبتداءً من عام ١٩٩٦[١٢١]. كما يؤكد خبراء وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية ان كوريا الشمالية تطمح الى انشاء صناعة نووية حقيقية يكون بمقدورها بيع اسلحة اساسية اضافة الى الصواريخ الباليستية القادرة على حمل الرؤوس النووية . بالمقابل ، تحاول كوريا الشمالية الضغط على جارتها الجنوبية لدفعها الى سحب القوات الاميركية منها والتي تهدد أمن أحد آخر الانظمة الشيوعية في العالم . ودعماً لها، تدخلت الصين في الاسبوع الاخير من حزيران ١٩٩٤ بلسان الرئيس زيمين لتعلن ان تطوير علاقات الصداقة مع بيونغ يانغ يدخل في صلب سياستها الثابتة. وهذا ما يعكس معارضة الصين لفرض عقوبات دولية عليها بسبب رفضها تفتيش منشآتها النووية[١٢٢].

أما اليابان فقد حث رئيس وزرائها تسوتو موهاتو، في اول حزيران ١٩٩٤ ، كوريا الشمالية على القبول بتفتيش كامل برنامجها النووي والتراجع عن خطوة نقل وقود نووي من مفاعل دون مراقبة[١٢٣]. وضمن الاطار نفسه حذر الشمال في منتصف حزيران ١٩٩٤ ، ورداً على تصريحات الرئيس الجنوبي حول فرض عقوبات دولية، بان فرض العقوبات سيكون بداية لحرب على الجنوب لا هوادة فيها. وتعزز هذا التخوف باستدعاء الشمال للاحتياط وتعزيز اجراءات الدفاع فيه[١٢٤]. علاوة على ذلك ، ومنذ انهيار الاتحاد السوفياتي حصلت تطورات على الساحة الكورية من خلال متغيرات عدة نذكر ابرزها[١٢٥]:

١ - الضغوطات الكبيرة على كوريا الشمالية لاجراء تغييرات على نظامها السياسي وعلاقاتها بالعالم الخارجي، لا سيما بالشطر الجنوبي الذي يتمتع بحماية اميركية مباشرة عبر تمركز نحو ٤٠ الف جندي فيه.

٢ - تحسن في علاقات الكوريتين منذ توقيع معاهدة عدم اعتداء بينهما في كانون الاول ١٩٩١، ورغبة الشمال باسقاط حائط برلين لقاء مساعدة جنوبية اقتصادية قد توازي ٤٠٠ مليار دولار تهدف الى رفع اقتصاد الشمال الى موازاة الاقتصاد الجنوبي.

٣ - ترى الصين، وتعارض اليابان، ضرورة توحيد الكوريتين اللتين تشكلان حينها ثالث اكبر قوة اقتصادية في شرق القارة الاسيوية ، اضافة الى امتلاك القوة النووية.

---

(١٢١) عطوي محمد، «هل تندلع الحرب بين الكوريتين؟»، النهار ١٨٨٠٨ ، الجمعة ١٩٩٤/٤/١٥ ، ص ٩ .

(١٢٢) EYRAUD Henry, «Corée du Nord: Le Mystère du 7ème Site», l'express 2229 , 31 Mars 1994, P 13.
انظر ملحق: كرونولوجيا الازمة النووية.

(١٢٣) وكالة رويتر ، الثلاثاء ٣١ / ٥ / ١٩٩٤.

(١٢٤) وكالة رويتر ، سيول ، الاثنين ١٣ حزيران ١٩٩٤.

(١٢٥) عطوي محمد، المرجع نفسه ، ص ٩.

٤ - استغلال الولايات المتحدة القضية النووية للضغط على كوريا الشمالية لاحداث تغييرات في نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

مقابل التأزم هذا، أكد الشمال، وخاصة بعد تسلم كيم يونغ ايل مقاليد الحكم، رغبته في مد جسور التعاون مع الجنوب وفتح الحدود تدريجياً أمام الاستثمارات الاجنبية[١٢٦]. هذا في وقت بدت فيه كوريا الجنوبية وهي تحاول تشجيع التحول التدريجي للاقتصاد وللمجتمع الى الطريقة الغربية، مقابل تقديمها معونات غذائية ومبادلات تجارية وعونا تقنيا لتطوير معامل الطاقة الذرية لاغراض سلمية. كل ذلك بهدف درء خطر الشمال ، وربما توصلاً الى تحقيق الوحدة الكورية اسوة بالوحدة الالمانية الحديثة. وتتويجاً لهذا التوجه وفي خطوة لافتة، عادت كوريا الشمالية واعتذرت في اواخر عام ١٩٩٦ عن تسلل احدى غواصاتها الى مياه كوريا الجنوبية معربة عن الاسف العميق والوعد بعدم تكرار ذلك في المستقبل ، وذلك في بيان شارك باعداده دبلوماسيون اميركيون[١٢٧]. وردت كوريا الجنوبية التحية بأحسن منها مرحبة بهذه الخطوة وباستعداد الشمال للرد ايجابياً على عرض بعقد محادثات سلام[١٢٨] وجاء الرد الاميركي ايضا ايجابيا اذ رحب الرئيس كلينتون بالاعتذار المقدم مما قد يؤدي الى تخفيف الحظر التجاري المفروض على الشمال[١٢٩].

خلاصة عن الكوريتين

يبدو ان الوضع بين الكوريتين يتراوح بين التأزم والرغبة في التوحد. فالجنوب غني وضعيف عسكرياً. اما الشمال فهو فقير ومعزول عن العالم وليس له اصدقاء كثر، لكنه محصور ستراتيجياً بين عملاقين هما الصين وروسيا ولا يملك اي امل للحاق اقتصادياً بالجنوب ، لذلك فهو يسعى إلى العظمة من خلال برنامجه النووي، وقد يجر عدم احتوائه ويلات على المنطقة. أما حادثة الغواصة، وان كانت مجرد حادث عارض ، فانها تظهر دون شك ان العداء مازال مستحكماً بين شطري كوريا رغم المحاولات الحثيثة لجمع التفوق العسكري الشمالي مع التطور الاقتصادي الجنوبي، وان امام تطبيع علاقاتهما وربما توحيدهما مصاعب عديدة ابرزها المعارضة الداخلية فيهما والخارجية في دول الجوار وخاصة في اليابان.

كتب تييري دي شاردين إن اهل الجنوب يؤيدون بغالبيتهم فكرة التوحيد دعماً

---

(١٢٦) NELAN Bruce, «North Korea, Lies and Whispers», Time, 5 September 1994, P36.

(١٢٧) OBERLE Tierry, «Corées: Fin de l'Affaire du Sous-Marin Espion», le Figaro, 16290, Mardi 30 Décembre 1996, P 3.

(١٢٨) وكالة الانباء الفرنسية ، سيول الاحد ٢٩/ ١٢/ ١٩٩٦.

(١٢٩) وكالة رويتر ، واشنطن ، الاثنين ٣٠/ ١٢ / ١٩٩٦.

لاقتراح الرئيس كيم يونغ ايل الذي اقترح قمة ثنائية مع الرئيس كيم ايل سونغ بهدف توحيد البلدين على مراحل ثلاث[١٣٠]:

١ - مرحلة مصالحة وتعاون اقتصادي.

٢ - كومنولث كوري يدمج التعاون الاقتصادي بالتعايش السلمي.

٣ - دمج نهائي للبلدين.

لكن الرأي العام الشمالي، المؤيد للتعاون الاقتصادي، مازال معارضاً لفكرة التوحيد ، فالشماليون يريدون ربما كونفديرالية يحافظ كل من البلدين فيها على خصوصياته السياسية والايديولوجية.

---

(١٣٠) DESJARDINS Thierry, «Corée du Sud: Le Mirage Couteux de la Réunification», le Figaro, No. 15723, Mercredi 8 Mars 1995, P2.

الملاحق

معلومات عن الجيش الصيني

	جيش الصين	جيش تايوان
الجيش		
ـ العديد	٢ ٩٣٠ ٠٠٠	٤٦٨ ٠٠٠
ـ احتياط	١ر٢ مليون	---
جيش البر		
ـ العديد	٢ ٢٠٠ ٠٠٠	٢٩٠ ٠٠٠
ـ دبابات وعربات قتال	من ٧٥٠٠ الى ٨٠٠٠	٥٧٠
ـ مدرعات خفيفة	حوالى ٢٠٠٠	٩٠٥
ـ ناقلات جند	٤٥٠٠	٩٥٠
ـ مدفعية متحركة	١٤٥٠٠	١٠٦٠
البحرية		
ـ العديد	٢٦٠ ألف	٦٨ ألف
ـ غواصات	٥٢	٤
ـ مدمرات	١٨	٢٢
ـ فرقاطات	٣٢	١٦
ـ خافرات سواحل	٨٧٠	٩٨
الطيران		
ـ العديد	٤٧٠ ألف	٦٨ ألف
ـ طائرات	٤٩٧٠	٩٨

المستند: WEBER Olivier et PUEL Caroline «L'Armée de la Chine», Le Point No. 1266-67.

مقابلة عوامل القدرة القومية في الكوريتين

ـ الديموغرافيا والجغرافيا (١)

الموضوع	كوريا الشمالية	كوريا الجنوبية
المساحة بالكلم مربع	١٢٠٥٣٨	٩٩٢٢١
	٧٥٪ منها جبال ١٣٠٠ كلم حدود مع الصين	١٧٣٦ كلم شواطيء
السكان	٢٣ مليون عام ٢٠٠٠: ٦٠٠, ٢٦ مليون	٤٤ مليون عام ٢٠٠٠ ٨٣, ٤٦ مليون
الناتج القومي	٢٣ مليار دولار	٢٨١ مليار دولار
الناتج الفردي	١٠٣٨ $	٦٤٩٨ $
تصدير (عام ١٩٩٣)	١ مليار دولار	٧٨, ٧٦ مليار دولار
استيراد	٧, ١ مليار	٧, ٨١ مليار دولار
المساعدة الروسية	٣٠٠ مليون دولار	لا شيء

المستند: FREMY Dominique et Michele, Quid 1994, Laffont, paris, 1993, PP.262-265.

مقارنة القوى العسكرية (٢)

الموضوع	كوريا الشمالية	كوريا الجنوبية
- القوات المسلحة	١٢٧ , ١ مليون	٦٣٣ الفا
- ميليشيا مسلحة	٥٤٠ الف ٦ ملايين	٥ر٤ مليون ---
- دبابات	٣٧٠٠	١٨٠٠
- حاملات جند	٢٥٠٠	٣٥٥٠
- مدافع ومنصات صواريخ	١٠٠	٤٥٤٠
- مدافع دفاع جوي	١٨٨٠٠	١٤٥
- طائرات مقاتلة	٧٣٠	٤٦٠
- مروحيات	٥٠	١٣٠
- غواصات	٢٥-	٤
- قطع بحرية اخرى	٣	٣٨

المستند: The Military Balance 1993-1994, The International Institute for Strategic Studies, London 1993.

كرونولوجيا الازمة النووية في كوريا الشمالية

- كانون الاول ١٩٨٥ : انضمام كوريا الشمالية الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية، لكنها ترفض قبول مفتشي وكالة الطاقة الذرية العالمية

- كانون الاول ١٩٩١ الى كانون الثاني ١٩٩٢ : اتفاق الكوريتين على عدم انتاج وحيازة محروقات نووية عسكرية.

- عام ١٩٩٢ : وكالة الطاقة تقوم باولى جولاتها التفتيشية في اجواء متوترة.

اقمار التجسس الاميركية تكشف عن نشاطات مشبوهة في يونفبيون.

- عام ١٩٩٣ : بعد رفض دخول يونفبيون، أدانت كوريا الشمالية في اذار معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية.

وفي حزيران، أعلنت إثر مفاوضات مع واشنطن، عن تجميد انسحابها من المعاهدة.

- عام ١٩٩٤ : جولات تفتيش جديدة واستخدام صواريخ باتريوت في كوريا الجنوبية.

أزمة الاقتصاد الروسي

د. ميشال يمين(*)

عندما حظّر الرئيس الروسي بوريس يلتسين الحزب الشيوعي السوفياتي بموجب مرسومه الرئاسي الصادر في ٦ تشرين الثاني عام ١٩٩١، أي بعد ما سمي بـ«انقلاب آب» بأقل من ثلاثة أشهر، كان من بين الذرائع التي برّر بها هذا الحظر أن الحزب المذكور «يتحمل مسؤولية المأزق التاريخي الذي حشر فيه شعوب الاتحاد السوفياتي والانهيار الذي وصلنا إليه».

بالنسبة للانهيار، سيأتي الحديث مفصّلاً عن الانهيار الحقيقي والكارثي الذي أصاب الاقتصاد الروسي في السنوات الأخيرة بالذات، سنوات الإصلاحات الراديكالية. أما «المأزق التاريخي» الذي تحدث عنه الرئيس الروسي، فلعل الأرقام التي سنوردها في مستهل هذه المقالة خلال مقارنتنا الوضع في العهد السوفياتي بما قبله وما بعده، تثبت أنه مبالغ فيه.

١ ـ روسيا قبل الثورة الاشتراكية البلشفية وبعدها

أخذ الديمقراطيون الليبراليون الروس، أنصار الإصلاحات الرأسمالية، يترحّمون منذ السنوات الأخيرة للبيريسترويكا على إنجازات روسيا ما قبل الثورة البلشفية عام ١٩١٧، زاعمين أن روسيا كانت تُطعم العالم كله من حبوبها. غير أن المعطيات(١) تقول إن الصادرات من الحبوب في عام ١٩١٣، الأوفر غلالاً، لم تتجاوز ٩ ملايين طن. وما كان بالإمكان تصدير أكثر من تلك الكمية، ذلك أن محصول الحبوب (في حدود الاتحاد السوفياتي) لم يزد على ٨٦ مليون طن، وهذا أقل بمرتين ونصف المرة من

(*) كاتب في الشؤون الدولية.

(١) الموسوعة السوفياتية الكبرى. المجلد ٢٤ ـ الجزء الثاني ـ ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

محصول عام ١٩٨٩ (٢١١ مليون طن)[٢]. علاوة على ذلك، كان إنتاج الحبوب بيد الملاكين الكبار والفلاحين الأغنياء، فكانوا يصدّرون الحنطة من البلاد فيما السواد الأعظم من الفلاحين على حافة الجوع. فمن أصل «سنوات السلم» الثلاث عشرة الأولى من القرن العشرين التي عاشتها روسيا آنذاك، كانت سبع منها سنوات قحط ومجاعة.

وأدى شظف العيش إلى ارتفاع لا يصدّق في نسبة الوفيات بين السكان. فإذا كان ثمة من تشكّ إبان أعوام البيريسترويكا من أن متوسط العمر في الاتحاد السوفياتي، رغم أنه وصل الى ٧٠ عاماً، بقي أدنى بـ ٥ـ٦ سنوات منه في البلدان المتقدمة، وكان يساوي ٧٠ عاماً، فإنه ما كان ليتجاوز في روسيا القيصيرية حدود الثلاثين عاماً إلاّ قليلاً.

وكانت روسيا في بداية العصر متخلفة عشرات السنين عن أوروبا الغربية والولايات المتحدة في ميدان الثقافة. فعلى الرغم من أن المستوى الثقافي لشريحة رقيقة جداً من المثقفين من أبناء العائلات الكريمة أساساً، كان راقياً جداً، فإن عدد المتعلمين من أصل ١٠٠٠ شخص لم يكن يتجاوز الـ ٢١١. وتقول معطيات المعجم الموسوعي لـ «بروكهاوز ويڤرون»[٣] إن من أصل ١٠٠٠ مدعوٍ لخدمة العلم عام ١٩١١ في الدانمارك، كان ثمة مجنّدان أمّيّان، وفي سويسرا ٦، وفي فرنسا ٣٣، بينما بلغ في روسيا ٦١٧. وهذا مفهوم إذ أن ٤٥ فقط من أصل ١٠٠٠ مواطن كانوا يرتادون المدارس في روسيا قبل الثورة، بينما كان عدد هؤلاء ٢٢٠ في الولايات المتحدة آنذاك. وخلال الثمانينات، أي في أواخر العهد السوفياتي، تساوى عملياً هذان المؤشران في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. فمن أصل ١٠٠٠ سوفياتي تجاوزوا الـ ١٥ سنة من العمر، كان هناك ٨١٢ شخصاً نالوا تحصيلهم الجامعي أو الثانوي الكامل[٤].

الكثير قيل حول إن روسيا بعد الإصلاحات الفلاحية عام ١٨٦١، بدأت تتطور بوتائر متسارعة، وأنه لم تكن ثمة حاجة إلى النظام الاشتراكي السوفياتي كي تدخل روسيا نادي البلدان المتقدمة، غير أن دراسة مشتركة أجرتها جامعة هيوستن الأميركية ومعهد الدراسات الاقتصادية التابع للجنة التخطيط الحكومية السوفياتية خلال سنوات البيريسترويكا، بيّنت أن الدخل القومي للفرد الواحد في روسيا عام ١٨٦١ كان يُقارب نسبة ٤٠٪ من دخل الفرد في ألمانيا، و١٦٪ منه في الولايات المتحدة. وصار في عام ١٩١٣، أي بعد مرور نصف قرن تقريباً، ٣٢٪ فقط مما في

---

(٢) حوليّة الموسوعة السوفياتية الكبرى ـ ١٩٨٩.
(٣) المعجم الموسوعي لبروكهاوز وَيڤرون ـ بطرسبورغ ـ ١٩١٢ ـ ١٩١٦.
(٤) بلدان العالم (مرجع)، موسكو ـ ١٩٨٧.

ألمانيا و١١,٥٪ من المستوى الأميركي[٥]. وهذا يعني أن الشقة ازدادت وأن تخلف روسيا عن الدول المتقدمة لم يتقلص مسافةً. وهنا كان فعلاً «المأزق التاريخي» الذي يتحدثون عنه.

وصوناً للحقيقة المجردة، لا بد من القول إن البلد لم يبدأ بالتطوُّر اقتصادياً بوتائر سريعة إلاّ بعد الثورة الاشتراكية التي قادها فلاديمير لينين والبلاشفة. وقد نهضت الصناعة، ولا سيما الثقيلة منها، أكثر من غيرها. فحين لم تكن حصة روسيا من الإنتاج الصناعي العالمي عام ١٩١٣ تربو إلاّ قليلاً على ٤٪، فيما كان عدد سكانها يشكل ٩٪ من عدد سكان الكرة الأرضية، وهذا يعني أن المنتوج الصناعي للفرد الواحد كان أقل بمرتين وأكثر مما للفرد من مواطني الأصقاع الأخرى في العالم بما فيها آسيا وأفريقيا وأميركا الجنوبية، أفقر مناطق العالم، باتت حصة المنتجات الصناعية للاتحاد السوفياتي ضمن حجم المنتجات العالمي ١٤,٥٪ في أواسط الثمانينات، مع العلم أن نسبة عدد سكانه إلى عدد سكان العالم تقلصت حتى ذلك الحين حتى ٥,٥٪. ونسبة الـ ١٤,٥٪ المذكورة أعلاه أوردتها النشرة الإحصائية التي تعدها المخابرات المركزية الأميركية سنوياً. أما لجنة الإحصاء السوفياتية فأوردت نسبة أكبر من هذه وهي ٢٠٪. ومع ذلك، فحتى إذا أخذنا بالمعطيات الأميركية رأينا أن مستوى الإنتاج الصناعي في الاتحاد السوفياتي للفرد الواحد زاد تقريباً ثلاث مرات عن المستوى العالمي المتوسط[٦]. ومن وجهة نظر حركية التطور، يعني هذا أن الصناعة في الاتحاد السوفياتي كانت تنمو أسرع بـ ٦ مرات مما في باقي أنحاء المعمورة. وهنا لا مناص من الاعتراف بأن فروعاً اقتصادية أخرى كالزراعة، مثلاً، كانت تنمو بوتائر أبطأ. إلاّ أن هذا لا يعني أن البلد كان فقيراً إلى الدرجة التي كثيراً ما يُتَحدَّث عنها. ففي عام ١٩٨٩، مثلاً، جمع الاتحاد السوفياتي محصولاً بنسبة ١١٪ من محصول الحبوب العالمي، و١٥٪ من محصول القطن، و٢٧٪ من محصول البطاطا و٣٣٪ من محصول الشمندر السكري.

وإذا ما أخذنا مؤشراً تعميمياً مثل الدخل القومي، لرأينا من خلال احتساب المعطيات الأميركية أنّ الدخل القومي السوفياتي في عام ١٩٨٥ كان يشكل نسبة ٥٧٪ من الدخل القومي الأميركي، أي نسبة ٤٦,٢٪ للفرد الواحد بدلاً من ١١,٥ بالمئة عام ١٩١٣. وهذا يعني أن الدخل القومي السوفياتي خلال فترة السبعين سنة تقريباً، نما ٤ أضعاف سرعة نمو الدخل القومي الأميركي.

ومنذ أواسط السبعينات، بدأت وتائر النمو السوفياتي تتباطأ شيئاً فشيئاً. وكان

---

(٥) برافدا ـ ٣٠ ك١ ١٩٩٢.

(٦) حولية الموسوعية السوفياتية الكبرى، ١٩٨٦.

مفترضاً أن يترافق نمو الإنتاج الاجتماعي وتعقد أساليب الإنتاج والتنظيم وتنامي المستوى الثقافي للشعب ومهاراته العملية، بتغييرات تطال نظام إدارة الاقتصاد، مثل الانتقال إلى مزيد من اللامركزية والديمقراطية في تسيير الشؤون الاقتصادية، وتطوير الإدارة الذاتية في ميدان الإنتاج واستخدام أساليب التحفيز الاقتصادية في الإدارة إلى جانب التخطيط والتوجيه. بيد أن هذا الأمر لم يحصل في الوقت المناسب رغم محاولات كثيرة بذلت في عهد رئيس الوزراء كوسيغين وغيره.

وقد انعكست هذه السلبيات في إدارة الاقتصاد على نمط معيشة السكان في المدن والأرياف. فكان النقص في بعض السلع الاستهلاكية، الصناعية والغذائية على السواء، يلاحقهم كظلّهم. فيضطرون إما إلى الوقوف في الطوابير الطويلة طلباً له إذا ما ظهر في مكان ما (صارت قولاً مأثوراً عبارة «ماذا رموا لنا اليوم»، يقوله عابر سبيل إذ يرى طابوراً أمام دكان ما)، أو إلى دفع ثمن للحصول عليه أكبر من الثمن الرسمي «من وراء الستار» للبائع أو لمدير المتجر. وباتت شبكة التجارة أشبه بشبكة توزيع للسلع يستغلّ فيها بعضهم ندرة السلع لـ«نفخ أسعارها»، فلا تنافس ولا حرص على اجتذاب الزبائن. كما لم تكن المصانع والفبارك نفسها تأخذ في سياق إنتاجها للسلع برأي المستهلك وحاجته في أحيان كثيرة، بل كان رائدها في العمل والإنتاج هو الاستمرار على الوتيرة نفسها والتعلق بتقاليد إنتاجية بالية. وبما أن القدرة الشرائية للمواطنين كانت في ازدياد بسبب تحسن رواتبهم وأجورهم، من جهة، وتنامي حجم مدخراتهم من جهة أخرى، بفضل هذا التحسن إياه، وبجريرة ندرة البضائع التي يرغبون شراءَها، لاسيما منها السلع الأجنبية التي لم تكن تظهر إلاّ لماماً في المحال التجارية، فإن نقص البضائع بالنسبة للكتلة النقدية المتوفرة كان في ازدياد مطّرد. وهذا ما حفّز الإقبال أكثر فأكثر على البضائع الأجنبية ذات الجودة، مهما كان ثمنها مرتفعاً. كما أجبر مواطني الأرياف القريبة والنائية حيث المواد الاستهلاكية، وحتى الغذائية منها، غير مؤمنة كما يجب، ناهيك بكل ما هو عصري و«على الموضة»؛ على «الحج» إلى المدن الكبرى زرافات ووحداناً، بحثاً عن الحظ السعيد، لاسيما وأن النقل البري والجوي في أرجاء الاتحاد السوفياتي كانت كلفته زهيدة نسبياً.

في هذه الأجواء، أجواء اللهاث المحموم والجيب ممتلىء، وراء الفريد من السلع، تكوّنت جماعات المتلاعبين بالعملة والمضاربين بأسعار البضائع الأجنبية، فكانت بمثابة «الرأسمالية الجنينية» التي تحولت في عهد البيريسترويكا إلى تيار داع للانتقال إلى السوق الحرة الرأسمالية وداعم في ما بعد للثورة الديمقراطية الليبرالية بقيادة الطاقم الحزبي المتنكر لأصوله الشيوعية، والقائد شعبه نحو المستقبل الرأسمالية

الوضّاء هذه المرّة. لكن حتى في ما سمي بـ«سنوات الركود» وعني به السنوات الأخيرة من عهد الأمين العام بريجينف وخلفائه، بقي اقتصاد البلد ينمو عموماً بوتائر أسرع مما في البلدان المتقدمة. ففي أعوام ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، مثلاً ازداد الناتج القومي الإجمالي للاتحاد السوفياتي بنسبة ٢٠٪ فيما لم يزدد في الولايات المتحدة إلاّ بنسبة ١٤٪، وفي فرنسا وإيطاليا إلاّ بنسبة ٨٪ وفي ألمانيا الاتحادية إلاّ بنسبة ٦٪. وكان ازدياده فقط في اليابان بنسبة ٢١٪[٧].

٢ ـ البيريسترويكا والثورة الديمقراطية الليبرالية

وجاءت البيريسترويكا التي سماها بعضهم «الكاتاسترويكا» (من إدغام كلمتي «كاتا ستروفا» و«بيريسترويكا» الروسيتين، وتعني الكارثة) ليطرح فيها الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف شعارات التغيير. إلاّ أنها بدلاً من إصلاح النظام الاشتراكي السوفياتي الذي بدأ يترهّل «إصلاحاً جذرياً»، كما كان يقول يوري أندروبوف، الزعيم السوفياتي الذي سبق ميخائيل غورباتشوف إلى الدعوة للإصلاح وانقطع حبل عمره في ظروف غامضة (تقول الشائعات إن زوجة وزير الداخلية شولوكوف اغتالته إذ كان قد بدأ حملته التطهيرية كبار القوم)، أخذت تتجه شيئاً فشيئاً إلى تفكيك هذا النظام تحت شعارات اقتصادية جذابة مثل إنشاء المصالح المستقلة ذات التمويل الذاتي، والتغطية الذاتية للنفقات، وتشجيع العمل التعاوني ثم الفردي، والانتقال إلى السوق، ترفدها شعارات سياسية فضفاضة لا تُلزم بشيء كالتفكير الجديد والنظام العالمي الجديد. إلخ...

وعلى أنغام طبول التغيير والتطوير، كان الاقتصاد يتدهور، وأخذت رياح الفوضى تعصف بالمؤسسات. ووصل الأمر بالثورة البيريسترويكية إلى حد أن العاملين باتوا يُدعون إلى أن ينتخبوا بأنفسهم مدير مصنعهم بدلاً من أن تعينه هيئة مسؤولة. ومن هنا بدأ العد العكسي لمستوى معيشة الشعب، لينتهي إلى ما آل إليه في عهد إصلاحات الرئيس يلتسين اللاحقة.

وقد تضمنت عملية الانهيار ثلاثة فصول:

ـ الفصل الأول (أعوام ١٩٨٧ ـ ١٩٩١): تم خلاله تدمير إدارة الاقتصاد مركزياً من دون أن تتكون ولو بوادر نظام آخر، رغم التحدث يومياً آنذاك عن ضرورة الانتقال إلى اقتصاد السوق، واستعراض البرامج المختلفة ومن أشهرها «برنامج الخمسمئة يوم» الذي ارتبط باسم ويڤلينسكي وتنطّح فيه إلى تحويل الاقتصاد السوفياتي في ٥٠٠ يوم بخطوات محسوبة بالساعة. وكانت النتيجة تقليصاً مطلقاً

(٧) حوليات الموسوعة السوفياتية الكبرى ـ موسكو ـ ١٩٨٦.

للدخل القومي بنسبة الثلث. وإذا أخذنا بعين الاعتبار بعض النمو آنذاك في الاقتصاد الأميركي، رأينا أن الدخل القومي السوفياتي لم يعد يشكل نسبة ٥٥,٣ بالمئة، بل فقط نسبة ٣٠,٨٪ من الدخل القومي الأميركي[٨].

ـ الفصل الثاني: تقسيم الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١. فباتت الفدرالية الروسية وريثته التي لم تعد تحتل إلاّ أكثر بقليل من نصف البلاد. ولم يعد الدخل القومي الروسي يساوي أكثر من ١٧,٢٪ من الدخل القومي الأميركي.

هذه المرحلة التي دشنها الديمقراطيون الليبراليون الروس بإطاحة الاتحاد السوفياتي، الدولة الاتحادية العظمى، بمعونة القوميين الذين وصلوا إلى السلطة في الجمهوريات الأخرى، كانت بداية حرمانات حلت لاحقاً بالشعب السوفياتي في كافة الجمهوريات، بما فيها روسيا، لم يُعرف نظير لها في أيام السلم.

ـ الفصل الثالث: وهي الفترة التي شهدت أزمة كافة فروع الاقتصاد في العام ١٩٩٢، فتذرع بها الرئيس الروسي يلتسين للانطلاق قدماً في سياسة تحرير الأسعار والعلاج بالصدمة وللانتقال إلى السوق على طريقة «يا قاتل يا مقتول!!». وهذا ما سمي بـ«الإصلاحات الاقتصادية». وقد بينت السنوات اللاحقة أن هذه الإصلاحات لم تعدُ كونها تدميراً غاشماً لنظام إدارة الدولة للاقتصاد ورقابتها عليه، بما في ذلك نظام حماية ودعم الصناعة الوطنية والزراعة الوطنية، بأمل إحلال قوانين السوق والنظام الحر.

٣ ـ كيف بدأت الإصلاحات؟

حين كان بوريس يلتسين لا يزال عضواً في مؤتمر نواب الشعب السوفياتي، انتقد بوصفه ممثل جبهة النواب الديمقراطيين المسماة «مجموعة ما بين الأقاليم» برنامج حكومة ريجكوف، حين طالب ذاك بمضاعفة سعر الخبز تشجيعاً للمزارعين ومساعدة للريف وحرصاً على تغيير عادة أهل المدن الذين يرمون كميات ضخمة من الخبز في حاويات القمامة نظراً لرخص سعره. ووعد يلتسين الشعب بأنه إذا استلم الديمقراطيون السلطة في روسيا، فإنهم سوف ينفذون إصلاحات «لن تؤثر البتة في مستوى معيشة الشعب»، وسيقطعون دابر الامتيازات، وسيجعلون فعلاً «كل السلطة بيد السوفياتات» (شعار البلاشفة عام ١٩١٧) بعد أن يأخذوها من الحزب الشيوعي الذي كان بموجب الدستور «القوة القائدة والموجِّهة للدولة والمجتمع». ولم يفصح يلتسن آنذاك عن برنامجه السحري هذا. إلاّ أن «برنامج الـ ٥٠٠ يوم» الذي طرحه شاتالين ويڤلينسكي، و«استعاض فيه عن الاتحاد الاقتصادي بين الجمهوريات باتفاق

(٨) الكسي پريغارين. برافدا ـ ٣٠ ك١ ١٩٩٢.

ضبابي انطلق من أنْ لا وجود لدولة موحدة هي الاتحاد السوفياتي»، عبَّر بالذات عن نوايا الرئيس الروسي لاحقاً وأنصاره الديمقراطيين. وكان هذا البرنامج بمثابة الترجمة الاقتصادية لمحاولات غورباتشوف ويلتسين ورؤساء الجمهوريات الآخرين إعادة النظر في الاتحاد عن طريق اقتراح الصيغة تلو الصيغة في «نوفو أوغاريوفو».

أما الناس العاديون، فما كان ليخطر ببالهم آنذاك مدى المذهب الذي سيذهبه الديمقراطيون الليبراليون لاحقاً في إطلاقهم الجنوني للأسعار، مفتعلين تضخماً نقدياً يذيب مدخراتهم السابقة وأجورهم اللاحقة.

بيد أن الأغلبية الساحقة من كبار الاقتصاديين الروس، أخذت تحذر ابتداء من أواسط عام ١٩٩٢، أي من العام الأول للإصلاحات، من أن نهج الإصلاح المعتمد اختير على غير صواب ومن غير تروٍّ، وسيفضي حتماً إلى عواقب ونهايات مدمّرة. وحذر الأكاديمي ليونيد أبالكين من «تشرنوبل اقتصادية» تحل بالبلاد إن لم تحسب خطوات التغيير بدقة.

ولم يُصغ أعضاء الحكومة الروسية التي شكلها الرئيس يلتسن من الشباب برئاسة يغور غيدار لهذه التحذيرات.

٤ ـ أهدافُ الإصلاحاتِ المعلنة

كانت الأهداف المعلنة للإصلاحات هي التالية:

ـ تفعيل الاقتصاد الروسي عن طريق التحفيز الاقتصادي والمادي، باعتماد آلية السوق والمنافسة.

ـ تغيير البنية الاقتصادية، بحيث يتم تطوير الفروع «المحشوة» بالإنجازات العلمية، واعتماد التكنولوجيا المتطورة بشراء ما يلزم منها من الغرب أو تصنيعه محلياً استناداً إلى الابتكارات العلمية الفريدة في روسيا نفسها.

ـ تطوير الصناعة الخفيفة على حساب تقليص الإنتاج العسكري لتلبية حاجة الناس إلى كل ما هو حديث وعصري، وما حرموا منه خلال العهد السوفياتي، فصار الأساس للكثير من شعارات الديمقراطيين.

ـ تحسين مستوى المعيشة، وتوزيع الثروة القومية توزيعاً أعدل، بإلغاء الامتيازات التي كانت تُمنح لكبار رجالات الدولة والمتنفذين والمتنعمين بالسلطة.

ـ جعل كل امرىء مالكاً بعد سبعين سنة من «اللاملكية» أو الملكية «المشاع»، على حد قول أحد زعماء الديمقراطيين، عمدة موسكو سابقاً غفرائيل بوبوف.

ـ تأمين انضمام الاقتصاد الروسي إلى شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية، ودخوله السوق العالمية، بغية الخروج من الانعزال الاقتصادي ودخول حلبة

المنافسة الدولية لتحسين نوعية المنتجات وتغيير بنية الصادرات الروسية لتكفّ عن أن تكون في جلّها خامات ووقوداً.

٥ ـ المحصلة الأولى بالمنظور الرسمي

أوجز الرئيس الروسي إنجازات إصلاحاته الاقتصادية في خطاب ألقاه قبيل الانتخابات الرئاسية الأخيرة أمام الجمعية الفدرالية الروسية التي تضم مجلسي الفدرالية والدوما، وتناول فيه الوضع الاقتصادي في البلاد بعد ما يقرب من خمس سنوات على بداية الإصلاحات. قال إن السوق الاستهلاكية المحلية أُشبعت بالسلع بعدما كان البلد يعاني من نقصٍ مزمن وندرة تنتقل من سلعة إلى أخرى، وأن المصانع والمعامل باتت تبحث هي نفسها حثيثاً عن الطلبيات، فلا تنتظرها من الدولة، ولا تُنزَل عليها من لجنة التخطيط الحكومية لتنفذها دون أن يكون لها رأي حاسم في الخطة المرسومة، وأن الشركات الروسية الكبرى أخذت تبلغ سن الرشد وتخرج إلى الأسواق العالمية لا ببضائعها وحسب، بل برساميلها أيضاً. واعتبر الرئيس أن حملة التخصيص التي قادها «وزير التخصيص والڤاوتشو» وإعادة توزيع الملكية، أناتولي تشوبايص، كانت لها أيضاً إنجازاتها الكبرى إذ «أوجدت في روسيا، لأول مرة منذ قرابة ٧٠ سنة، قطاعاً خاصاً سيكون عليه أن يتحمل العبء الأساسي للنهضة الاقتصادية المقبلة... فثمة ٩٥٠ ألف مؤسسة صغيرة حالياً تؤمّن نسبة ١٢٪ تقريباً من الناتج الداخلي الإجمالي، كما تؤمّن إمكانية عمل لـ ٢٥ مليون روسي. والأهم من هذا أن طبقة وسطى «تنشأ أمام أعيننا» ويفترض بها أن تكون عماد النظام الجديد.

وامتدح الرئيس الروسي الاحتياطات الضخمة من العملة الصعبة التي أمّنها البنك المركزي بواسطة السياسة النقدية التي اعتمدها. وكان الرئيس أيضاً قد أصدر مرسوماً يجيز امتلاك مساحات كبيرة من الأرض وإيراثها والاتجار بها، أي يحوّل الأرض سلعة كباقي السلع، بعدما لقي هذا الأمر معارضة شديدة في مجلس الدوما كان الشيوعيون وحزب الفلاحين راس حربتها. وجاءت هذه الخطوة في سياق تشجيع دخول الرأسمالية إلى الريف بعد المدن، وفي سياق طلب أصوات الناخبين قبيل الانتخابات.

وتحدث الرئيس يلتسين في مناسبات عدة عن الصعوبات والسلبيات التي رافقت إصلاحاته فقال: «كانت عندي أخطاء، لكني أعرف خيراً من الآخرين كيف أصحّحها». ومن بين أخطائه الكبرى، كما قال، حرب الشيشان التي استهلكت الأرواح والأموال.

ووعد الرئيس بمعاقبة الموظفين الذين يتخلفون عن دفع الأجور للعاملين في الوقت المحدد، وبتعويض أجور المشتغلين منهم في القطاع العام، كما حث أرباب القطاع

الخاص على دفع المتوجب عليهم لعمالهم وموظفيهم. ولا يزال العاملون من أساتذة الجامعات إلى الأكاديميين إلى عمال المصانع والمؤسسات الأخرى، المعتمدون في رواتبهم على ما تتكرم به عليهم الدولة من ميزانيتها، لا يتقاضون حتى اليوم هذه الرواتب إلاّ جزئياً بعد أن تكون قد حُجبت عنهم أشهراً بكاملها. وتحت ضغط صندوق النقد الدولي والدائنين الخارجيين، ولحل أزمة مدفوعات الدولة لمؤسساتها وللقطاع الزراعي الذي يسلّم الدولة إنتاجه ولا يحصل منها على ثمنه وأمور أخرى، وعد الرئيس الروسي بتحسين تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية التي يتهرب المعنيون من دفعها متذرّعين بشتى الحجج ومستعملين مختلف الأساليب. ولكم أجريت اجتماعات وأعلنت برامج وأقيلت شخصيات بهدف استئصال الرشوة واجتثاث الفساد بين ممثلي البيرقراطية الحاكمة، ومكافحة الإجرام الاقتصادي المنظم من اتجار المؤسسات بموارد الموازنة الحكومية وبالقروض التسهيلية الفدرالية التي تمنح لها، عبر إعادة بيعها بفوائد أعلى، إلى الإفلاسات الوهمية للمصارف التجارية والجمعيات الوهمية أيضاً، التي كانت تنبت كالفطر لـ«تشليح» الناس ما أودعوه فيها من ضئيل ما ادّخروه بعد ذوبان مدخراتهم السابقة على يد الدولة نفسها، ثم تختفي كفقاعات الصابون.

واعتبر الرئيس الروسي أن البلد كان عام ١٩٩١، أي قبل إقدامه على خوض غمار الإصلاحات، في مأزق سببه أزمة النظام السابق. أما اليوم فهو يعيش أزمة مصير النظام الجديد ليس إلاّ، النظام الذي يخفي في طياته احتياطات نمو هائلة.

وفيما كان الرئيس يلتسن منهمكاً بالاستعداد للعملية الجراحية التي أجريت له لاحقاً، كان وزير العمل والتنمية الاجتماعية الروسي غينادي مليكيان يصرح في أواخر أيلول عام ١٩٩٦، أن من الضروري مواصلة نهج الإصلاحات وأن «أولى علائم الاستقرار ارتسمت رغم كل صعوبة الوضع الاقتصادي» بدون أن يذكر أين تبدّت له هذه العلائم.

٦ ـ المحصّلة في رؤية مغايرة

غير أن للمحللين الاقتصاديين المستقلين والمعارضين رؤية مغايرة للوضع. فوكالة «فين إيست» مثلاً نشرت في أوائل عام ١٩٩٦[٩] تحقيقاً رسمت من خلاله صورة للوضع أكثر قتامة وتشاؤماً. فبرأيها أن الإصلاحات قطّعت كل الروابط الإنتاجية التي كانت تؤمن في ما مضى النمو والاستقرار، لا سيما بين الدولة كونها الشاري الأكبر والمؤسسات الإنتاجية. وقد طاول هذا مجمع الصناعة الحربية مما

(٩) برافدا ـ ٥، ٢٦ ك٢ ـ ٢ شباط ١٩٩٦.

أدى إلى خسارة نصف أسواق السلاح العالمية.

ونجم تقطع الروابط بين المنتج والمستهلك أيضاً عن اعتماد سياسة تحرير الأسعار المفاجئة وغير المدروسة، إذ أفضت هذه إلى التضخم الشديد وتضاؤل السيولة النقدية تضاؤلاً انحسرت معه قدرة المؤسسات والأفراد على الدفع، لا سيما أن صندوق النقد الدولي، راعي الإصلاحات، ما كان ليسمح بإصدار العملة الوطنية الورقية إلاّ في نطاق محدود. كما نجم عن سياسة «الباب المفتوح» أمام البضائع الأجنبية المستوردة التي أغرقت السوق فوضعت المنتج المحلي على شفير الإفلاس.

وباستثناء بعض القطاعات العلمية المتطورة جداً والتي كان الاتحاد السوفياتي سبّاقاً فيها، كالفضاء الكوني وصناعة محركات الصواريخ والصناعات العسكرية وغيرها يمكن القول إن روسيا تحولت اقتصادياً إلى «روسيتين»:

الأولى غنية لأنها تستخرج الخامات والوقود وتصنّعهما تصنيعاً أولياً بما يستجيب لحاجات الغرب المتقدم. وبفضل مبيعات المواد الأولية أساساً، تُغطّي نفقات استيراد المواد الاستهلاكية. وقد بلغت قيمة الصادرات الروسية عام ١٩٩٥ مبلغ ٧٨ مليار دولار، الحصة الكبرى فيها للوقود الصلب والسائل والغازيّ (٤٨٪) وللخامات المعدنية (٣٢٪).

والثانية فقيرة ومتخلفة وتعنى بتصنيع المواد الاستهلاكية الجاهزة. وهي في حالة انحطاط أو اندثار بسبب إغراق السوق بالبضائع الاستهلاكية الأجنبية الأكثر جودة أحياناً كثيرة والأفضل «ديزايناً» أحياناً أخرى، وبسبب «تجويع» المؤسسات الإنتاجية إلى المال لتوظيفه في تحديثها تقنياً، بعدما تخلت الدولة عنها تقريباً «لتقلّع شوكها بأيديها» أو لتُخصّص بسعر منخفض كمؤسسات خاسرة بغية بيعها لاحقاً إلى من أهم أوفر ثروة.

لقد أدت الإصلاحات إلى هبوط كارثي للإنتاج لم يعرف مثله في أيام السلم. فمن عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٥، انخفض حجم الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة ٤٣٪ ليبلغ في عام ٩٥ نحو ١٦٦٠ تريليون روبل أي ما يساوي ٣٠٠ مليار دولار تقريباً.

وتقول معطيات لجنة الإحصاء الحكومية إنه انخفض أيضاً خلال الـ ٨ أشهر الأولى من عام ١٩٩٦ بنسبة ٦٪ عنه في الفترة نفسها من عام ١٩٩٥، وهذا الانخفاض يتواصل. لكن هذا الناتج لم ينشأ عن الصناعة أساساً كما كان الأمر في السابق. فقد حدثت تغيرات في بنيته الداخلية، إذ شكلت حصة الخدمات فيه عام ١٩٩٣ نسبة ٤٣,٣٪ وعام ١٩٩٤ نسبة ٤٩,٩٪ ثم فاقت في العام ١٩٩٥ حصة المنتجات الصناعية والزراعية لتصل إلى نسبة ٥٣,٣٪. وحتى من بين الخدمات كانت الغلبة للتسليف المالي والتأمينات وعمليات البورصة وصرف العملات. وتقدر حصة هذا النوع من الخدمات حالياً في الناتج الإجمالي بـ ٣٣ ـ ٣٨٪. وهذا يعني أن انهيار الإنتاج

المادي يقابله صعود للنشاط المصرفي والمالي ينمّي باستمرار دخول طغمةٍ مالية تستغل الفروع الإنتاجية. وهو ما تؤكده نسبة الربح في الصناعة (٣٠٪) التي تقل عن الفائدة المصرفية منزّهةً من مفاعيل التضخم النقدي (٥٠٪ وأكثر)، بينما لا يتجاوز هذان المؤشران في البلدان الاشتراكية والديمقراطية الأوروبية على التوالي ١٠ و٦ ـ ٨٪[١٠].

وفي ظل الفوضى الملازمة لصيّورة نظام «الرأسمالية المتوحشة»، صار رأسمال الظل (غير الشرعي) يكوّن نسبة ٤٠٪ من الناتج الداخلي الإجمالي، من دون أن يدفع الضرائب اللازمة. ومعلوم أن حصة رأس مال الظل في بلدان النظام الحر المتقدمة لا تتجاوز ٥ـ٧٪. وليست الحكومة الروسية اليوم بوارد مكافحة الإجرام الاقتصادي المنظم، على حد قول المقدّم مردوڤتس، رئيس قسم مكافحة الجرائم الاقتصادية في مديرية الشرطة التابعة لوزارة الداخلية.

هكذا يبدو الوضع في الاقتصاد الروسي عموماً. فكيف تجلّت الأزمة في ميادينه المختلفة، وماذا كانت انعكاساتها الاجتماعية؟

أ ـ الصناعة

انخفض حجم الإنتاج الصناعي منذ بداية الإصلاحات بنسبة ٥٣٪ أي إلى النصف تقريباً، وذلك حسب الإحصاءات الرسمية (إحصاءات غير رسمية تقول إنه انخفض إلى ربعه)، كما انخفض حجم البناء بنسبة ٥٦٪. وكان الديمقراطيون دائماً ينتقدون النظام الاقتصادي الموجّه السابق، معتبرين إياه غير فعّال في مجال الإنتاج لأنه نظام الملكية الجماعية متمثلة في ملكية الدولة لوسائل الإنتاج. فهو اتسم ـ حسب رأيهم ـ بالإسراف في استخدام المواد الأولية والطاقة والموارد البشرية، مما يعني زيادة كلفة السلعة وإضعاف قدرتها على منافسة بضائع البلدان الأخرى المتطورة في السوق العالمية. ومن هنا كان تبريرهم الانتقال إلى نظام التملك الفردي عبر التخصيص. فالرأسمالي حريص أكثر من الدولة على زيادة الإنتاجية وإنقاص سعر الكلفة لأجل زيادة الربح. وليس يُضير أن يُنتسى مبدأ العدالة الاجتماعية إلى حين ازدياد الإنتاجية ازدياداً يكفل تحسين وضع العامل مادياً ومعيشياً. فالأولوية هي إذاً لتحسين الإنتاج وزيادة الفعالية وتقليص الهدر وحسن التدبير عموماً. غير أن روسيا، بعد التخصيص، باتت تنفق على وحدة المنتوج من الطاقة أكثر مما كان يُنفَق عليها في الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩٠ بمرة ونصف المرة. كما أن «مستوى الإدارة المالية غير مرضٍ البتة في المؤسسات التي تم تخصيصها»، على حد قول مساعد الرئيس

(١٠) وكالة «فين ايست» ـ برافدا ـ في ٢٦ كانون الثاني ـ ٢ شباط ١٩٩٦.

يلتسن لشؤون الاقتصاد الكسندر ليفشتيس[١١].

أما الإنتاج الصناعي العسكري، فتضرر هو الآخر كثيراً بسبب تغيّر المذهب العسكري للدولة مع وصول الديمقراطيين إلى الحكم. فبعد أن كانت مهمة مجمع الصناعة الحربية في العهد السوفياتي تأمين منافسة ناجحة للولايات المتحدة وحلفائها على النفوذ في الشؤون الدولية، وضمان الدفاع عن حدود الدولة السوفياتية المترامية الأطراف من تطاولات أعداء اليوم، وحتى حلفاء الأمس أحياناً، وتأمين السلاح للحلفاء في الكتلة الشرقية ولبقية الدول الصديقة والأنظمة المناوئة للولايات المتحدة أو غير السائرة كلياً في فلك سياستها، لا سيما في «العالم الثالث»، وهو ما جعل الاتحاد السوفياتي دولة عظمى لها مجالها الجغراستراتيجي، وتؤمن نصف احتياجات سوق السلاح العالمية (وصلت قيمة الصادرات السوفياتية من الأسلحة إلى ١٦ـ١٨ مليار دولار سنوياً تقريباً)؛ بات هذا المجمع، على حد قول خبراء عسكريين روس[١٢]، مدمراً تدميراً كاملاً تقريباً.

ذلك أن سوق السلاح الأوروبية الشرقية استولت عليها شبه كلياً الولايات المتحدة ودول الغرب. وتحوّل العديد من بلدان «العالم الثالث» تحت شعار «تنويع مصادر السلاح»، إلى شراء السلاح الغربي بفعل الضغوطات السياسية والاقتصادية، وبفعل تخوفها من عدم تلبية روسيا لحاجتها إلى قطع التبديل للأسلحة والمعدات الروسية، وهي في وضعها الفوضوي الحالي. كما أسهم إصرار الغربيين وتعامل غورباتشوف وبعده يلتسين إيجابياً مع إيعازاتهم بتحويل الصناعة العسكرية إلى الإنتاج المدني، وهو كان في المحصلة العامة إنتاجاً أدنى بكثير من ناحية استخدام العلم والتكنولوجيا فيه، في أضعاف مجمع الصناعة الحربية. وثمة رأي يقول إن حرب الشيشان كانت من بين أسبابها رغبة العسكريين والمرتبطين بالمجمع المذكور في إيجاد عمل لهذا المجمع والحصول على طلبيات من الدولة لضمان بقائه. ومع ذلك لم يدفع للمجمع الحربي عام ١٩٩٥ من الـ ١٤٠٠ مليار روبل المرصودة له في الميزانية العامة إلاّ ٥٨ ملياراً فقط أي نسبة ٤٪ تقريباً. غير أن هذا المجمع يحاول الآن النهوض بالاعتماد على نفسه وعلى مبيعات الأسلحة للخارج[١٣]. وقد صرح الجنرال كاتينولكين المدير العامة للجنة الحكومية للأسلحة الروسية خلال وجوده في معرض الأسلحة بأبو ظبي (الامارات) مؤخراً[١٤]، أنه يتنبّأ بأن تتساوى في عام ١٩٩٩ مبيعات روسيا والولايات المتحدة من الأسلحة، وأن هناك الآن عقوداً لبيع الأسلحة الروسية بما يقارب ٨

---

(١١) جريدة «روسكيبه فستي».

(١٢) «نيزافيسيمايا غازيتا» ـ تحليلات عسكرية مستقلة ـ ١٠ شباط ١٩٩٦.

(١٣) اذاعة «صوت روسيا»، ٢٢ آذار ١٩٩٧.

(١٤) جريدة «برافدا موسكو» ـ ٢٧ حزيران ١٩٩٦.

مليارات دولار، ويمكن أن يصبح حجم مبيعات الأسلحة الروسية بداية القرن الحادي والعشرين بقيمة ١٠ مليارات دولار.

ولئن تضررت الصناعات الثقيلة كثيراً من تفكك الاتحاد السوفياتي ومن تفكك الروابط الاقتصادية بين جمهورياته لأن أية ماكنة أو جرّار أو حاصدة أو مصنع إلخ، تصنع أجزاؤه المكوّنة في أكثر من جمهورية، حتى أن هذا التكامل طال أيضاً بلدان المنظومة الاشتراكية سابقاً؛ فإن وضع الصناعات الخفيفة لم يكن بأفضل. وهذا على الرغم من أن الرئيس الروسي وأعضاء حكومته كانوا قد وعدوا مراراً بأن الإصلاحات هدفها «جعل الاقتصاد يتطلع إلى تلبية حاجات الإنسان» وزيادة حصة الصناعة الخفيفة تالياً في بنية الإنتاج الاجتماعي. فقد عرفت الصناعة الخفيفة هبوطاً مروِّعاً وصل إلى ٤,٤ مرات خلال سنوات الإصلاحات، كما انخفض إنتاج الصناعة الغذائية ١,٨ مرة. وبات استيراد المواد الاستهلاكية الخفيفة يشكل نسبة ٤٠٪ من الواردات الروسية البالغة قيمتها الإجمالية ٥٨ مليار دولار[١٥].

ومن بين أهم أسباب الانخفاض في إنتاج سلع الاستهلاك الشعبي محلياً، إطلاق حرية التجارة مع الخارج بشكل عشوائي، وتأمين التسهيلات الجمركية للتجار الجدد بدلاً من فرض سياسة حماية جمركية، وفرض الضرائب المرهقة على المنتج الوطني مما جعل البضائع المستوردة تزيح البضائع المنتجة محلياً من السوق بنسبة ٥٠ـ١٠٠٪. فالمحال التجارية ملأى بالبضائع الأجنبية، و«حتى الكيوي تباع عندنا الآن»، على حد قول الرئيس يلتسن، و«لقد امتلأت الدكاكين»، على حد قول تشوبايص.

لقد توقف عملياً في روسيا إنتاج كافة أنواع الحاسبات الالكترونية إذ لم يزد مستوى إنتاجها في عام ١٩٩٥ عن ٣٪ منه عام ١٩٩٠[١٦].

وفي المقابل، يلحظ نمو غير ثابت فقط في مجالي التعدين والصناعة الكيميائية. وهو نمو يجد تفسيره في المكان المقرر لروسيا في النظام الاقتصادي العالمي الجديد. فالبلدان المتقدمة تتخلى الآن لأسباب عدة من ضمنها الأسباب البيئية، عن الإنتاج في الفروع «الوسخة» و«الثقيلة» (المتطلبة موارد وطاقة وتلوِّثُ البيئة)، وتنقلها إلى البلدان النامية والضعيفة النمو، مبقية لنفسها وظائف التحكم التكنولوجي والمالي والتنظيمي بها. (انظر الجدول رقم ١)[١٧].

---

(١٥) جريدة «برافدا ـ ٥» ـ ٢٦ ك٢ ـ ٢ شباط ١٩٩٦.

(١٦) جريدة «برافدا ـ ٥» الأسبوعية. عدد ٢٦ ك٢ ـ ٢ شباط ١٩٩٦.

(١٧) جريدة «برافدا ـ ٥» الأسبوعية. ٢٦ ك٢ ـ ٢ شباط ١٩٩٦.

الجدول رقم (١)

المؤشرات الأساسية للإنتاج الصناعي بأنواعه الأساسية

نوع المنتوج	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٥ إلى ١٩٩٤ بالنسبة المئوية	١٩٩٥ إلى ١٩٩٠ بالنسبة المئوية
مجمع توليد الطاقة والوقود				
كهرباء، مليار كيلوواط/ساعة	٨٦٢	٨٧٦	٪٩٨	٪٧٨
نفط، مليون طن	٣٠٧	٣١٦	٪٩٧	٪٥٨
غاز، مليار م^{٣}	٥٩٥	٦٠٧	٪٩٨	٪٩٢
فحم، مليون طن	٢٦٢	٢٧٢	٪٩٧	٪٦٧
الميتالورجيا (بملايين الأطنان)				
حديد زهر	٣٩	٣٦	٪١٠٧	٦٦
فولاذ (حديد صلب)	٥١	٤٩	٪١٠٤	٪٥٧
صناعة المكائن (بآلاف القطع)				
مكائن لقطع المعادن	١٦,٥	١٨,٢	٪٩٠	٪٢٣
مكابس	٢,٠٨	٣,١	٪٦٨	٪٧
شاحنات	١١٣	١٤٢	٪٨٠	٪٣٩
جرارات	٢١	٢٨,٧	٪٧٥	٪١٠
حاصدات/دارسات	٦,٤	١٢	٪٥٣	٪٦,٧
الكيمياء والبتروكيمياء (بملايين الأطنان)				
حمض الكبريتيك	٦,٩	٦,٣	٪١١٠	٪٥٤
ألياف كيماوية	٠,٢٣	٠,١٩	٪١١٦	٪٣٣
بنزين	٢٨	٢٦,٤	٪١٠٦	٪٦٨
مازوت	٦٦	٧٠	٪٩٤	٪٦٦
السلع الاستهلاكية (بآلاف القطع)				
ثلاجات	١٧٧١	٢٦٠٠	٪٦٨	٪٤٧
غسالات	١٣٢٩	٢١٠٠	٪٦٣	٪٢٥
مسجلات وفيديو	٣٥٦	٧٠٠	٪٥١	٪١٠
تلفزيونات	٣٥٤	١١٠٠	٪٣٢	٪١٥
الصناعات الخفيفة				
أقمشة، بمليارات الأمتار المربعة	١٧٤٠	٢١٤٩	٪٨١	٪٢١
أحذية (بملايين الأزواج)	٥٢	٧١	٪٧٣	٪١٤

ب ـ الزراعة وتربية الحيوانات

شهد الإنتاج الزراعي والحيواني هو أيضاً هبوطاً شديداً، خاصة ابتداء من العام ١٩٩٥، إذ زادت وتائر الركود فيه، لأول مرة منذ بداية الإصلاحات، على ضعف ما كانت عليه في الإنتاج ككل. وتكاد روسيا تفقد كلياً استقلالها في مجال تأمين المواد الغذائية (نسبتها من الواردات ٣٣٪ من ضمنها ٤٪ مشروبات كحولية) إثر الضربات التي وجهت إلى منظومة العلاقات القائمة في الريف. فقد تخلت الدولة كلياً عن التخطيط

وعن توظيف الأموال في الزراعة، لتأمين احتياجاتها من الآليات والأسمدة وغيرها، ولم تأت بأي بديل من ذلك.

ولم تفرد البنوك والمؤسسات المالية الخاصة الضخمة التي قامت في عهد الإصلاحات من التسليفات الطويلة الأجل للزراعة إلاّ ١٠ـ١٥٪ من حجم التسليفات التي تقدمها عموماً. ولا يتجاوز حجم التوظيفات اليوم في الزراعة نسبة ٣٠ـ٣٥ بالمئة منه عام ١٩٩٠، وهذا يعني أنه لا يؤمّن حتى مجرد إعادة إنتاج الأرصدة الأساسية فيها. وتبيّن الإحصاءات أن الإنتاج الزراعي انخفض بين عامي ٩١ و٩٥ بنسبة ٤٣٪. فمن أين للأمن الغذائي أن يتوفر وروسيا تستورد ٥٠٪ مما تأكله، فيما تستورد العاصمتان موسكو وسانت ـ بطرسبورغ حتى ٨٠٪ مما تأكلانه.

(الجدول رقم ٢)

المؤشرات الأساسية للإنتاج الزراعي والحيواني

نوع المنتجات	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٥ إلى ١٩٩٤ بالنسبة المئوية	١٩٩٥ إلى ١٩٩٠ بالنسبة المئوية
محصول (بملايين الأطنان)				
الحبوب (القمح وأشباهه)	٦٤,٧	٨١	٨٠٪	٦٠٪
البطاطا	٣٧,٧	٣٤	١١٠٪	٩٤٪
المواشي (بملايين الرؤوس)[١٨]				
أبقار	٣٩,٢	٤٤	٨٩٪	٨١٪
خنازير	٢٢,٦	٢٥	٨٩٪	٧٥٪
ضأن وماعز	٢٨,٤	٣٦	٧٨٪	٦٢٪
إنتاج (بملايين الأطنان)				
الحليب	٥,٨	٧,٢	٨٠٪	٣٢٪
اللحوم	٢,٣	٣,٢	٧١٪	٢٨٪

(*) حسب معطيات دراسات غير حكومية

ج ـ التجارة

تخلت الدولة في عهد الإصلاحات عن احتكارها للتجارة الخارجية وعن هيمنتها المطلقة على التجارة الداخلية جملةً ومفرّقاً. وأضحت التجارة أساساً في يد الشركات

(١٨) «براڤدا ـ ٥» الأسبوعية. ٢٦ ك ٢ ـ ٢ شباط ١٩٩٦.

الكبرى التي نشأت وترعرعت في ظل الإصلاحات، وبواسطتها حصل التراكم الرأسمالي البدائي في روسيا ونُقل المجتمع إلى حالة نوعية جديدة من خلال إحداث تمايز بين المواطنين في حجم التملك. فنشأت بفعل التخصيص الشركات الخاصة التي تحولت إلى احتكارات ضخمة، من خلال بيع الموارد إلى الخارج بملايين الدولارات، وذلك على خلفية فتح الحدود في الفترة الأولى بوجه كل راغب حتى في تجارة «الشنطة المكوكيّة». ولقد شكلت هذه الأخيرة غطاءً «شعبياً» لأساطين التجارة الضخمة وغمامة كثيفة تعمي الأعين عن المستأثر الحقيقي بالقسط الأكبر من «قالب الحلوى». وأمست التجارة أكبر مرفق اقتصادي مع الخدمات الأخرى المالية، وهي تعتمد بشكل أساسي على مبيعات الوقود والأسلحة. والشركاء التجاريون الرئيسيون لروسيا حالياً هم أوكرانيا والمانيا والولايات المتحدة.

د ـ السياسة النقدية والتضخم المالي

اختيرت «المونيتارية»، أو نظرية النقد الكمّية، لتكون الأساس الذي تبنى عليه الإصلاحات الديمقراطية في روسيا. وتتميز هذه النظرية بتضخيم دور النقد في تحديد مستويات الأنشطة الاقتصادية المختلفة. وتعتبر أن إطلاق حرية المبادرة الفردية وحرية السوق كاملةً كفيلان بتسيير أمور إعادة الإنتاج على خير وجه، وذلك من دون تدخّل الدولة في الشؤون الاقتصادية. وقد اشتهرت باسم «مدرسة شيكاغو في الاقتصاد». وهي تفتح الطريق أمام الداروينية الاجتماعية إذ تُحِلّ شريعة الغاب في المجتمع البشري. فالحق في الحياة والثراء هو للأقوى والأشطر. ومن الفوضى يتولّد النظام. وعلى كلٍّ أن يعرف موقعه: بين الذئاب أو النعاج، طبقاً لمؤهلاته المادية والنفسية وذكائه الممزوج بالدهاء.

لقد أطلقت حكومة غيدار عام ١٩٩٢ العنان للأسعار، متخلية عن كل صمامات الأمان... فانخفضت قيمة الروبل في عام ١٩٩٢ وحده حيال الدولار نحو ٧٤٠ مرة. ومذ ذاك راحت الدولة تغالب دوّامة التضخم بدون جدوى. وكان من أولى نتائج هذه السياسة أن ذابت تماماً كل المدخرات السابقة للمواطنين، وتدنت الأجور إلى أدنى الحدود لتمسي بضعة دولارات في الشهر. وإذا كان متوسط الأجر عام ١٩٩٠ يساوي قرابة ٣٠٠ روبل شهرياً أي ما يساوي بقيمته الشرائية أكثر من ٥٠٠ دولار أميركي، ناهيك أن كل البنية التحتية للعيش مؤمنة من السكن (لم يكن يكلف شهرياً أكثر من ١٥ ـ ٢٠ دولاراً) إلى الطبابة والتعليم المجانيين إلخ، فهو لا يتجاوز اليوم الـ ١٥٠ دولاراً. وتفاقم الغلاء كثيراً لتصير موسكو من أغلى عواصم العالم. فلئن كانت مثلاً بطاقة اشتراك لمدة شهر في مترو الأنفاق تكلف ٦ روبلات أي ١/٥٠ من متوسط الأجر، فهي اليوم تكلف قرابة ٤٠ دولاراً أي ما يعادل ربع متوسط الأجر.

وتقول معطيات معهد دراسات الاقتصاد الكلّي macroeconomic research and prognostic institute ان التضخم النقدي الذي بدأ بنسبة ٤,١٪ في بداية سنة ١٩٩٦ قد انخفض إلى ٠,٧٪ وسطياً في أواخرها. ويرى اقتصاديون مستقلون أنه كان سيقفز إلى ٤٠٪ لو صفّت الدولة حساباتها مع الديون المترتبة من تخلفها في دفع الأجور للعاملين. كما يعتبرون ظاهرة النجاح الروسية في «خفض» وتيرة التضخم، نوعاً من «التذاكي» لم يعرفه العالم من قبل. فهي لا تدفع الأجور للعاملين شهوراً بكاملها، مما يعني أن لا ضرورة لطبع المزيد من الأوراق النقدية غير المغطاة بالذهب والعملة الصعبة. وبديهي أن الفاقة تخفض الطلب على الاستهلاك وتكبح التضخم تالياً، كما جرى في الآونة الأخيرة.

وهكذا، حسب البروفسور أرلوف[١٩]، فان عامة الشعب قد خسروا في مبادرة الديمقراطية الإصلاحية أكثر من ١٠٠ مليار دولار. وبحجة ضرورة كبح التضخم، نصح صندوق النقد الدولي الحكومة الروسية بوضع حدود معينة للكتلة النقدية المتداولة، وهو ما لعب دوراً كبيراً جداً في إيصال الاقتصاد الروسي إلى أزمته الحالية.

فبدلاً من أن تكون هذه الكمية كافية لدفع الحسابات المتوجبة على الفرقاء: لا أكثر من اللزوم كي لا يحدث تضخم نقدي، ولا أقل أيضاً لئلا تقع المؤسسات إياها في دوّامة عدم القدرة على الدفع إحداها للأخرى، وهو ما سيعني توقف عجلة الاقتصاد، الأمر الذي حصل فعلاً إذ تعطلت بينها الروابط الاقتصادية وبدأت تتقايض ما بينها عينياً... ذلك أنه بموجب «نصائح» صندوق النقد الدولي، حصرت الكتلة النقدية بنسبة ١٥٪ من الناتج الإجمالي الداخلي بينما المطلوب كان ٧٠ ـ ٨٠٪، حسب رأي الخبراء.

ومن ناحية أخرى، نقصت التغطية الذهبية ومعها العملات الصعبة من ٨,٧ مليار دولار قبل الانتخابات الرئاسية الأخيرة إلى ٤ مليارات بعدها. وتحوم شكوك حول أن الفرق استُخدم في الحملة الانتخابية للرئيس الروسي يلتسين.

وتقول معطيات أوردتها الدكتورة في الاقتصاد لودميلا رجا نيتصينا[٢٠] المسؤولة في معهد الاقتصاد التابع الأكاديمية العلوم الروسية، «إن الفقراء وذوي الدخل المحدود اضطروا بالذات لدفع أغلى ثمن مقابل إصلاح الاقتصاد. فإذا كانت لجنة الإحصاء الحكومية قد حددت الارتفاع الوسطي للأسعار الاستهلاكية لأعوام ١٩٩١ ـ ١٩٩٥ بـ ٤,٥ آلاف مرة بفعل التضخم النقدي، فإن الخبز والحليب ارتفع سعراهما قرابة ٧ آلاف مرة، فيما لم يزد المعاش التقاعدي إلاّ ألفي مرة، والحدّ الأدنى للأجر إلاّ ٨٠٠ مرة.

---

(١٩) «برافدا» تموز ١٩٩٦.

(٢٠) «برافدا» ـ ٥ في ٢٦ تموز ـ ٢ آب ١٩٩٦.

هـ ـ التوظيفات في الاقتصاد والمساعدات الأجنبية

انعكس التضخم النقدي سلباً على محتويات الخزينة وحجم التوظيفات الحكومية الذي انخفض عام ٩٢ بنسبة ٤٠٪ و٩٣ بنسبة ١٢٪ و٩٤ بنسبة ٢٦٪ و٩٥ بنسبة ١٧٪، وزاد من قيمة الدين الخارجي بالروبلات ومن كلفة خدمته وسداده تالياً. فبين عام ٩٠ وأواخر عام ٩٥، ازداد الدين الخارجي من ٥٥,٨ مليار دولار إلى ١٣٠ ملياراً، ويفترض أن يزداد أيضاً أكثر من ٢٥ ملياراً خلال العام ١٩٩٦.

وما يسمى بالنشاط التوظيفي للأوساط المالية الروسية، لا يعدو كونه نشاطاً مالياً بحتاً لا علاقة له بالإنتاج المادي الفعلي أو شراءً لأسهم المصانع ذات المردودية الجيدة بأسعار زهيدة بغية بيعها لاحقاً بسعر أرفع. فما دامت الفائدة المصرفية مرتفعة، فإن الأموال لن تصرف أبداً على الإنتاج. ويكفي تشغيلها في التلاعبات المالية وتقلبات البورصة لتعطي النتيجة المرجوة. وهكذا ستبقى المصانع متوقفة أو شبه متوقفة (الثلثان حالياً متوقفان والثلث الباقي يعمل جزئياً) والضرائب للدولة غير مدفوعة.

وقد صرح ليفشيتس[٢١] بشأن توظيف أرباح المؤسسات التي تم تخصيصها، أن «الربح فيها يؤكل برمته. وليس ثمة أي نشاط توظيفي أو أي تطوير للإنتاج». ويمكن أن نضيف إلى هذا أن الربح إياه يرسل جُلّه بالمليارات إلى الحسابات الشخصية في الخارج.

أما بشأن التوظيفات الحكومية، فكتب زادورنوف رئيس لجنة الميزانية والضرائب والبنوك والمال في دوما الدولة، على صفحات جريدة «أنباء موسكو»، أن «الحكومة هي مفلسة عملياً... وأن الوضع سيسوء أكثر بسبب استحقاق سداد الديون للبنوك. وهي ديون منحتها هذه للدولة بكفالة وزارة المالية لتدفع مرتبات العاملين في القطاع العام». وكان كبار المتمولين الروس قد تشكوا في حزيران الفائت من أن «النظام المصرفي في روسيا على شفير الكارثة وأن الدولة لا تستعجل سداد ديونها». فكيف لهذه البنوك أن تقوم بمهمة التوظيف في الاقتصاد وحالها على ما هي عليه؟!

وفي ظل تهريب الأموال بالجملة إلى الخارج، يصبح مستهجناً التحدث عن مساعدات خارجية. فالغرب لم يعطِ موسكو حتى تلك الـ ٢٤ مليار دولار التي سبق له أن وعد بها يغور غيدار ثمناً لجرأته في معالجة الاقتصاد الروسي «بالصدمة»، بناء على نصائح عراب الإصلاحات الروسية الأميركي جفري سكس. وقد صادق الكونغرس الأميركي مؤخراً على تقليص المعونة المالية لروسيا عام ١٩٩٧ إلى عُشر مستواها عام ١٩٩٤.

---

(٢١) روسكييه فستي، حزيران ١٩٩٦.

بينما أورد تقرير مشترك لصحيفتي «ازفستيا» و«فايننشل تايمز» البريطانية[٢٢] ان مساعدات الولايات المتحدة لروسيا تقلصت أكثر من ١٦ مرة بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٦. وصرح جيمس كولن الذي يرعى شؤون الجمهوريات السوفياتية سابقاً في الكونغرس الأميركي[٢٣]، حسبما جاء في خبر لاذاعة «الحرية» الناطقة باسم الكونغرس الأميركي، ان ذروة المساعدات الأميركية لروسيا كانت قد بلغت عام ١٩٩٤ ١,٦ مليار دولار. أما الرئيس كلينتون فطلب قبيل قمة هلسنكي الأخيرة بينه وبين الرئيس الروسي يلتسين، زيادة المساعدات لروسيا السنة المقبلة ٢,٥ مرة، أي الى ٢٤١ مليون دولار. وهي لم تحصل عام ١٩٦٦ إلاّ على ٩٥ مليون دولار. ومعظم ما سيعطى لروسيا سيخصص تقريباً لنزع سلاحها وتفكيك صواريخها النووية. وليست الولايات المتحدة مستعدة لانتشال حلفائها من مستنقع الأزمة التي أوصلوا البلاد إليها بتحريرهم الاقتصاد من كل الضوابط والكوابح وبفتحهم أبوابه على مصاريعها أمام المنافسة الأجنبية (حصة البضائع المستوردة ٥٣ ـ ٥٤٪ من مجموع البضائع المعروضة في السوق الروسية) من جهة، وتهريب الخيرات والأموال من جهة أخرى. كذلك لا يخبىء المستقبل كثيراً من الهبات الأميركية لروسيا، لأن الولايات المتحدة قررت أصلاً أن تخفض حجم تمويلها للنشاط الخارجي حتى سنة ٢٠٠٠ من ٢٠ إلى ١٢ مليار دولار. ومع ذلك، تبقى للولايات المتحدة الحصة الكبرى[٢٤] من التوظيفات الأجنبية في الاقتصاد الروسي (نسبة ٣٠٪) ولا سيما في فرع النفط والغاز وانتاج المواد الغذائية وقطاع الخدمات. ويقوم بدور كبير في هذا بنك التصدير والاستيراد ومجموعة شركات APIK الأميركية للتوظيفات الخاصة في الخارج.

هذا ناهيك بأن المساعدات لا تعطى هكذا لوجه الله. فصندوق النقد الدولي مثلاً لا يعطي إلاّ بشروط، فيشرف عن كثب على مسألة الجمع الجيد للضرائب وحصر الكتلة النقدية وفرض التقشف إلخ.

و ـ الديون

يبلغ الدين الداخلي للدولة الروسية حالياً ٨٠ تريليوناً من الروبلات، تضاف إليها الفوائد التي قد تبلغ قريباً نصف هذا المبلغ، وقد استدانتها الدولة من بنك التوفير الذي تودع فيه مدخرات المواطنين. والعجز المالي للحكومة قد يؤدي إلى اعتكافها عن سداد الدين الداخلي، وهو ما قد يقرب هذا البنك من حافة الإفلاس. وهذا يحمل في

(٢٢) ازفستيا، ١٨ آذار ١٩٩٦.
(٢٣) اذاعة «الحريّة» بالروسية، ١٩ آذار ١٩٩٧.
(٢٤) اذاعة «صوت روسيا» ٢٢ آذار ١٩٩٧.

طياته خطر نهب جديد لمدخرات المواطنين بعد نهب عام ١٩٩٢، عام بداية الإصلاحات. وحسب معطيات اللجنة التنفيذية للمجلس العام لاتحاد النقابات المستقلة الروسية، فإن دين الدولة بموجب الأجور المتأخرة ليس إلى انخفاض. وهو فاق الآن حسب معطيات النقابات اياها[٢٥] الـ ٥٠ تريليون روبل، أي حوالى ٩ مليارات دولار بالسعر الحالي لصرف الروبل. وعدم دفع الدولة المتأخر من الأجور لمختلف قطاعات العاملين في المؤسسات الرسمية من عمال مناجم وأساتذة وعلماء وأطباء، ومن معاشات مستحقة للمتقاعدين، هو السبب الأساسي للاضراب العام الذي أعلنته النقابات الروسية في ٢٧ آذار ١٩٩٧ وأيّدته مختلف أحزاب اليسار ووسط اليسار.

وليست واقعية هنا حسابات المعوِّلين على إمكان شراء الدين الداخلي من جانب المستثمرين الأجانب. فاحتياطيات البنوك الروسية استنفدت. والاحتياطي الذهبي انخفض حتى ٤ مليارات دولار، فيما شروط صندوق النقد الدولي لا تسمح بالهبوط إلى أدنى من هذا المستوى، وإصدار الأوراق النقدية غير مسموح به من جانب الصندوق إياه إلاّ في إطار نسبة تضخم نقدي لا تتجاوز الـ ٤٪ شهرياً، بينما حجم الإصدار تحت هذا السقف لا يحل المشاكل الملموسة وعلى رأسها مشكلة سداد الدين الداخلي.

ز ـ العلوم والمتعلمون

شكلت «هجرة الأدمغة» من روسيا نزفاً هائلاً للطاقات، مع أن بقاءها في البلد بات عبئاً بدلاً من أن يكون ثروة بشرية تجديدية يُحافظ عليها وتحاط بالرعاية والاهتمام. فالدولة لم تعد تموّل المعاهد العلمية تقريباً. وحتى ما بقيت تدفعه لها لا يكفي لدفع رواتب العلماء والمهندسين والتقنيين ولتأمين الماء والدفء لمؤسساتهم. ومعروف أنه ليس من بلد تستطيع مؤسساته العلمية، النظرية خاصة، أن تمول ذاتها بذاتها لأن مردود الابتكارات العلمية النظرية طويل المدى ويبقى هو نفسه نظرياً إن لم تكن هناك مؤسسات إنتاجية «تشتري» هذه الابتكارات لتحويلها إلى منتجات.

٧ ـ الانعكاسات الاجتماعية للأزمة الاقتصادية

أ ـ إثراء ومافيات

تقول الإحصاءات التي أجريت في أوقات مختلفة، إن ما هربته المافيات الروسية إلى مصارف الغرب يزيد على ١٨٠ مليار دولار، استأثرت بها من خلال سياسة

(٢٥) اذاعة «صوت روسيا» ٢٤ آذار ١٩٩٧.

التخصيص وإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية ومن خلال الفوضى الاقتصادية. ويكفي أن نورد كمثال على نتائج هذه السياسة مؤسسة «غاز بروم» التي كانت احتكاراً للدولة يؤمن الطاقة والدفء للاتحاد السوفياتي برمته في السبعينات والثمانينات، فباتت اليوم في التسعينات شركة مساهمة خاصة «تصنع الملايين» لرئيس الوزراء فيكتور تشرنوميردين وأفراد عائلته (كان هو مديرها العام في السابق ويملك حالياً مع عائلته حزمة الأسهم فيها التي قد تصل إلى ١٠ مليارات دولار). وقد أُعلن ابن تشرنوميردين في إيطاليا «أفضل رجال الأعمال للعام ١٩٩٥ وأسرعهم إثراء». وهو يطمح اليوم ليكون عضواً في نادي أصحاب المليارات العالمي يشاركهم اللعبة بحسب قواعدها. وقواعد اللعبة إياها أن يعيش عيشةً معقولة ٣٠ مليوناً فقط من الروس الملتصقين جغرافياً واجتماعياً بـ«الأنبوب العظيم» الذي ينقل النفط والغاز إلى الغرب، فيما يجرجر أذيال البؤس والفاقة الـ ١٢٠ مليوناً الآخرون العاملون في الصناعات التحويلية والجيش والمرتهنون للميزانية الحكومية في رزقهم. وفي خبر لاذاعة «الموجة الالمانية» باللغة الروسية، أن أكثر من مليار دولار صرفها «القطط السمان» في روسيا العام الفائت على شراء السيارات الأجنبية الفخمة[٢٦].

ب ـ استغلال وإفقار متزايدان

تصاعدت نسبة استغلال العاملين (النسبة بين الربح والأجر) في السنوات الأخيرة. ففي عام ١٩٩٤، كانت على صعيد الاقتصاد ككل ٣٪ والصناعة ٧٢٪. أما في عام ١٩٩٥، فباتت ٧٤٪ للأول، و١٠٣٪ للثانية. وهي نسبة تزيد ٢,٥ـ٣ مرات عن متوسطها في أوروبا.

وهبطت حصة الأجر (سعر العمل) في حجم المدخول الإجمالي من ٥٨٪ عام ١٩٩٤ إلى ٤١٪ عام ١٩٩٥. كما ارتفعت النسبة بين مدخول الـ ١٠٪ من المواطنين الأوفر ثروة والـ ١٠٪ منهم الأشد فقراً. فبعد أن كانت لا تتجاوز الـ ٦ مرات عام ١٩٨٥، باتت ١٣,١ مرة عام ١٩٩٤ و١٤,١ مرة عام ١٩٩٥. وهي حالياً ٢٦ مرة.

وثمة الآن أكثر من ٣٥ مليون نسمة تحت حافة الفقر، أي يتقاضون ما يقل عن الحد الأدنى الضروري للعيش وهو ٣٦٠ ألف روبل أي نحو ٧٠ دولاراً شهرياً. بينما كان عدد هؤلاء عام ١٩٩٠ في روسيا، حسب معطيات لجنة الإحصاء الحكومية ـ لا يتجاوز ٢,٣ مليون شخص أي نسبة ١,٦٪ من عدد السكان. وبرزت فئة واسعة من الفقراء الجدد «تتشكل من العاملين في مجمع الصناعة الحربية وصناعة الآلات

(٢٦) إذاعة «الموجة الالمانية» باللغة الروسية، ٢٤ آذار ١٩٩٧.

والصناعة الخفيفة وموظفي المؤسسات العامة والحكومية وسكان الأرياف النائية[٢٧]. وبلغ انخفاض أجر هؤلاء رقماً قياسياً في تشرين الثاني عام ١٩٩٥ حين لم يتعدَّ نسبة ١٠٪ منه في الاقتصاد عموماً.

ج ـ بطالة

تشكل البطالة في روسيا اليوم، حسب تقديرات خبراء منظمة العمل الدولية، نسبة ٨,٩٪ من القادرين على العمل أي ٦,٥ ملايين عاطل عن العمل. إلاّ أن وزير العمل السابق غينادي مليكيان كان قد قال في أواخر أيلول الماضي للتلفزيون الروسي إن هذه البطالة لا تشكل خطراً على الاقتصاد بل هي حتى لصالح تفعيل الإنتاج. ويمكن أن تُزاد نسبتها أكثر إذ تبرز آنئذ إمكانية الدفع أكثر لمن يعمل!! إلاّ أن البطالة كانت دوماً سلاحاً في يد من لا يريد أن يزيد الأجر للعاملين.

د ـ شد الأحزمة

رغم اعتداد الاصلاحيين بأنهم ملأوا المحال التجارية بالسلع الاستهلاكية، فالواقع يدل على تقلص استهلاك السكان لها. ففي عام ١٩٩٥، كان استهلاك الخبز أقل منه في عام ١٩٩١ بنسبة ٢٠٪ والحليب ومشتقاته بنسبة ٢٩٪ والسمك ومشتقاته بنسبة ٣٦٪ والفواكه بنسبة ١٣٪، ونقصت الاستفادة من الخدمات المنزلية خلال الفترة نفسها بنسبة ٧٠٪، وهذا يعني أن ملء المحال التجارية تم بفضل خفض المستوى المعيشي لأغلبية الروس.

ويعاني الجيش أيضاً من العوز وسوء التغذية. فالجنود، كما يقول الجنرال المتقاعد الكسندر ليبيد، «لا يحصلون على الطعام إلاّ ثلاث مرات في الأسبوع». وقيمة الوجبة الغذائية للعسكري في اليوم ابتداء من شهر شباط ١٩٩٦ لم تعد تتعدى الدولارين الأميركيين[٢٨] (في أوروبا لا تقل عن ١٠ دولارات). هذا إلى جانب تخلف الدولة عن دفع الرواتب للعسكريين وعن تأمين المسكن للكثير منهم مع عائلاتهم.

هـ ـ تردي الوضع الصحي

ساء الوضع الصحي عموماً في روسيا بعد أن أصبحت الطبابة في جزء مهم منها مدفوعة التكاليف من قبل المريض نفسه، بدلاً من أن تتكفل الدولة بذلك، وبعد أن أبدت الدولة عجزاً فاضحاً عن تطويرها، وكذلك بسبب الفقر والحروب إلخ. فبين عامي

---

(٢٧) «براقدا موسكو» في ٢٧ حزيران ١٩٩٦.

(٢٨) «غلاسنوست» ـ حزيران ١٩٩٦.

٩٠ و٩٤، ازدادت الإصابة بمرض الخناق (الدفتيريا) ٣٣ ضعفاً وبمرض السفلس ١٦ ضعفاً، وقد انتشر أكثر مع نهاية العام ٩٥ ليصبح ٥٠ مرة أكثر مما في عام ٩٠ (الحولية الإحصائية الروسية، ١٩٩٥). وبدأت تظهر بؤر مرض الطاعون الخطير مجدداً في الغابات والسهوب بين القوارض.

و ـ ديمغرافيا انقراضية

انقلبت نسبة الولادات إلى الوفيات من ١:٢ عام ١٩٨٥ إلى ٢:١ منذ العام ١٩٩٤. وهذا يعني أن سكان روسيا أن لم يموتوا بالحرب العادية فبحرب الاقتصاد. وانخفض متوسط العمر من ٧٠ عاماً سنة ١٩٨٦ إلى ٦٤ عاماً سنة ١٩٩٥.

وضؤلت كثيراً مساعدة الدولة للأسر. فاعاناتها لم تعد تغطي إلاّ نسبة ١٥٪ من إنفاق الأسرة على الأطفال قبل سن المدرسة و٨٪ في سن المدرسة. وبنتيجة ذلك هبط عدد الأطفال الذين يرتادون رياض الأطفال ودور الحضانة بين ١٩٩١ و١٩٩٤ بنسبة ٢٧٪. وتقول معطيات لجنة الإحصاء الحكومية إن السلع الرخيصة، خصوصاً للأطفال، أخذت تختفي من تشكيلة الصناعة الخفيفة تقريباً. وها هم الأطفال يُمسون أكثر فأكثر، «ترفاً مكلفاً» لذويهم، مما يخفض الولادات. فمقابل كل ولادة حالياً ثمة إجهاضان اثنان، وهذا أكثر مما في العالم بست مرات. وقد انخفض عدد الأطفال الأصغر من ٥ سنوات في روسيا بنسبة ٣٠٪. وإجمالاً، بلغ النقص الطبيعي للسكان (تفوق الوفيات على الولادات) خلال سني الإصلاحات ما يزيد على ٣ ملايين نسمة.

٨ ـ هيمنة يهودية على الاقتصاد

كتب ليونيد رادزيخوفسكي، المساعد الصحافي للجنرال الروسي الكسندر ليبيد[٢٩]، «إن ٨٠٠ ألف إلى مليون يهودي أو نصف يهودي (من أم يهودية أو أب يهودي) يشكلون عشرة بالمئة من السكان هم متمركزون في العاصمة موسكو... ويشكل اليهود قسماً هائلاً من بواكير النخبة الرأسمالية في روسيا. فكل البنوك الكبرى تقريباً في موسكو يرأسها يهود. بنك «ستوليتشني» يرأسه الكسندر سمولنسكي و«موست ـ بنك» يرأسه فلاديمير غوسينسكي، و«ميناتيب» يرأسه ميخائيل خودوركوفسكي، و«روسييسكي كريديت» يرأسه فيتالي مالكين و«ألفا ـ بنك» يرأسه بيوتر آفن وميخائيل فريدمان... ومن بين كبار رجال الأعمال اليهود في روسيا أيضاً فلاديمير ريسين النائب الأول لرئيس حكومة موسكو الملقب بـ«ملك البناء في موسكو»، وكذلك المطرب يوسف كبزون المشهور بعلاقاته بالمافيا،

(٢٩) جريدة «الكلمة الروسية الجديدة» عدد تموز ١٩٩٦.

وبوريس بيريزوفسكي، روكفلر روسيا ونائب سكرتير مجلس الأمن القومي. ويسيطر هؤلاء حالياً على أكثر من نصف الاقتصاد الروسي. كما أن مساعد الرئيس يلتسين للشؤون الاقتصادية هو اليهودي ليفشيتس».

وأضاف «في الثورة الديمقراطية الرأسمالية (الحالية)، كان المثقفون اليهود والقريبون منهم في روسيا بين أهم معتنقي الإيديولوجيا الليبرالية الغربية، فباتوا إيديولوجي هذه الثورة». وقد استطاع اليهود لأجل الإثراء السريع الاعتماد على جماعتهم في النخبة السياسية الجديدة. فرئيس ألفا ـ بنك آفن مثلاً، كان وزيراً للتجارة الخارجية في عهد غيدار. ومعروفة كذلك علاقات رؤساء مصرفي «ميناتيب» و«موست ـ بنك» وغيرهما بكبار موظفي الدولة.

وتحدث نصف اليهودي جيرينوفسكي غير مرة عن هيمنة «من يلثغون بحرف الراء»، أي اليهود الروس، على كل شيء في البلد، لا سيما وسائل الإعلام.

٩ ـ بيع للأجانب

وفي معرض آخر، كتبت مجلة «براهين ووقائع» الأسبوعية الليبرالية: «لقد نهبوا بلادنا... فأكثر من نصف أسهم مجمع الميتالورجيا في نوفوليبتسك، أضخم أمثاله في أوروبا، بات بفضل التخصيص الجارف، في يد شركة «كيرست، فيرست بوسطن»، ومصنع الألمنيوم في براتسك، أضخم أمثاله في العالم، تحت سيطرة المواطنين الإسرائيليين الأخوين تشورني. هذا بينما تحدثت الأنباء خلال زيارة نتنياهو الأخيرة لموسكو عن «مساعدات» اسرائيلية لروسيا.

١٠ ـ استنتاجات

ـ أخذت روسيا تصبح شيئاً فشيئاً أشبه بالعالم الثالث منها بدولة متقدمة، إذا استثنينا بعض فروع الصناعة الثقيلة ذات التقاليد العلمية والتكنولوجية الرفيعة الموروثة عن الاتحاد السوفياتي. فهي قد تجد نفسها في مستقبل قريب، إن لم تتجه نحو سياسات وطنية أكثر استقلالية، تدفع من خاماتها ثمن التكنولوجيا والمواد الاستهلاكية الغربية حيث تُلحظ تخمة في الإنتاج عموماً.

ـ الطبقة المستغِلة التي أخذت تنشأ في لحظة تاريخية خاطفة في روسيا وفي ظل النظام العالمي الجديد حيث الهيمنة الاقتصادية للاحتكارات العالمية الكبرى، لا يمكنها أن تكون إلاّ مرتبطة بهذه الاحتكارات ومتشابكة معها مصلحياً وضعيفة تجاهها نسبياً. ولا يخفف من حدة خضوعها لها بصفتها الشريك الأقوى، إلاّ «ذاكرة الدولة العظمى» وعنفوانها المبني على أمجاد الماضي وثروات الحاضر المقتنصة.

ـ لم تتحقق شعارات المصلحين الليبراليين في إلغاء الامتيازات، إذ ازدادت هذه مع

تضخم الأجهزة الإدارية في الدولة. ولم يعد من وجود للعدالة الاجتماعية مبدأ وتطبيقاً.

ـ صارت هناك أقلية مالكة فعلاً. غير أن شعار جعل كل روسي مالكاً لم يتحقق. ذلك أن تمليكه رسمياً الشقة التي كان يسكنها ويورثها لخلفه في العهد السوفياتي أصلاً، لم يزد على الأمر شيئاً سوى إمكان بيعها إذا دعت الحاجة والبقاء بدونها. أما المصانع الضخمة فآلت إلى القيمين عليها من مدراء ومسؤولين ومعهم المتمولون الأجانب.

ـ مرسوم ملكية الأرض قد يؤدي، في ظل الفقر الحالي، إلى إنشاء لاتيفونديا معاصرة.

ـ إشباع السوق المحلية لم يتم بسلع منتجة محلياً بل بسلع أجنبية في معظمها، وهذا دعم لاقتصادات خارجية وليس للاقتصاد الوطني الروسي.

خاتمة

إن النظام الليبرالي الحالي في روسيا واقع في أزمة مصير. فلم يعرف تاريخ روسيا كله مثل هذا النهب المفضوح من قبل قلة قليلة للأكثرية الساحقة وفي فترة زمنية قصيرة جداً كفترة الإصلاحات. ولم تستشرِ الرشوة كما هي الآن وصولاً إلى أعلى المستويات. وتبدي السلطة عجزاً عن حل أي من مشاكل البلاد. ويتداعى الأساس الاقتصادي للسلطة بتداعي الميزانية الحكومية.

ويحاول الغرب ورأس المال الكبير في الداخل، من خلال تدعيم وتقويم أناتولي تشوبايص في رأس الهرم السلطوي، تثبيت الوضع الحالي مع القبول ببعض «الرتوش» كـ«تقوية السياسة الاجتماعية». وتصب التعديلات الوزارية الأخيرة في هذا الاتجاه حيث عيّن تشوبايص المكروه شعبياً والذي قد يواجه «فيتو» الدوما، نائباً أول لرئيس الوزراء في الحكومة الأولترا ـ ليبرالية الجديدة. إلاّ أن تقريراً لوزارة المال أكد أن الوضع المالي لا يكفي للوفاء بالوعود الاجتماعية التي قطعها الرئيس يلتسين لناخبيه الربيع الماضي. والرئيس العائد من المرض والجراحة لتسلم مهامه مجدداً لن يواجهه فقط اقتصاد متعثر ومطالب لا عد ولا حصر لها من خلال الاضرابات المتزايدة، وآخرها اضراب ٢٧ آذار الذي يطالب بسداد الأجور المتأخرة وبتغيير وجهة الاصلاحات، بل أيضاً معارضة سياسية منظمة لبُّها الشيوعيون التائقون، بالتحالف مع الفئات السياسية الأخرى، «إلى دخول النهر مرة ثانية». وثمة بالمرصاد مرشحون لدخول المعركة مع السلطة الحالية أمثال ليبيد وغيره. فهل يفلح الرئيس يلتسن في إبعادهم عن «الثمرة المحرّمة» مثلما أبعدهم عنها في الانتخابات الرئاسية الأخيرة؟ الكرة تصبح أكثر فأكثر في ملعبه، والغرب عوضاً عن أن يساعد روسيا لتتقدم في

الطريق الرأسمالي الحر، يتقدم شرقاً بحلفه الأطلسي نحو حدودها فيثير حفيظة شعبها والمسؤولين فيها[٣٠]. وهذا سيرتب على الاقتصاد الروسي المريض أعباء جديدة أنّى له أن يقوى على تحملها.

(٣٠) في تعليق لجريدة «نيويورك تايمز» على قمة هلسنكي الأخيرة.

الأمن القومي، السلطة والعلاقات الدولية

د. ميشال نعمه(*)

ربما يكون تعريف مايكل م. بولز (Michael M. Bolls) لمفهوم «الأمن القومي»، هو الأصلح إذ يصفه بأنه ليس عبارة عن حماية حدود الدولة ولا التصدي للاعتداءات الخارجية، ذلك أن سلامة الأراضي والتصدي للاعتداءات الخارجية يُعتبران من مهمات الدفاع الوطني.

أما الأمن القومي، فلا يهتم بالسياسة الخارجية، في الأساس، ولا بالسياسة العسكرية، بل يهتم بالقيم وأساليب المعيشة التي تعتبرها المجتمعات أهم إرث لديها. ولكن ذلك لا يعني أن هذه المجتمعات لا تلجأ إلى الخيارات العسكرية للدفاع عن قيمها وأساليب معيشتها.

وكان توماس هوبس (Thomas Hobbs)، الفيلسوف السياسي الإنكليزي المعروف، قد اعتبر، في القرن السابع عشر، أن الدفاع عن أساليب المعيشة هو من أهم المهمات التي تواجه أية حكومة، كما لاحظ أنه، في حال تخلت الحكومة عن القيام بهذا الأمر، تغيب الصناعة وتصبح ثمرتها غير أكيدة النضوج،... ولا يعود ثمة فنون أو آداب أو مجتمع، ولا شعور بأهمية الوقت، ويلي ذلك الخوف المستمر والخطر من الموت العنيف وتصبح حياة الإنسان وحيدة، فقيرة، تعيسة، عنيفة وقصيرة.

وقد انصبَّ اهتمام هوبس على دراسة الصراع الداخلي المدني في انكلترا، لذلك لم

(*) دكتور في العلوم السياسية.

يهتم بالتمييز بين التهديد الداخلي والتهديد الخارجي لسلامة المجتمع الإنكليزي. فالمدينة، برأيه، تتعرض للدمار على أيدي مجموعات متمردة، خارجية كانت أم داخلية. وإذا أردنا تطبيق نظرية هوبس على مجتمعاتنا الحاضرة، فإن ذلك يعني أن تهديد الأمن القومي ينتج من أحداث داخلية تهدف إلى تدمير المحيط والبيئة، كالحرب الأهلية والنعرات الداخلية، كما تنتج عن رغبة عدو خارجي بالهيمنة الثقافية وبفرض أساليب معيشته، وذلك يعني أن أهم تهديد للأمن القومي في أية دولة، ينتج عن الخلاف الداخلي حول القيم التي توجه المواطنين في تشكيل أساليب معيشتهم.

على الرغم من ذلك، فإن الخطر الناتج عن التهديدات الخارجية يساوي في أهميته ذلك المتأتي عن التهديدات الداخلية. إن الأمن الوطني، بالمعنى الاصطلاحي، يوحي باقتصار تطبيقه على التحديات الآتية من خارج الحدود الدولية. وسواء أكانت التهديدات داخلية أم خارجية فإنه يجب إيضاح النقطة التالية:

الأمن القومي يرتبط فقط وبشكل خاص بظاهرة داخلية، بطريقة وأساليب معيشة متفق عليها وينبغي حمايتها.

ولعل أفضل حدث يُمكننا من إيضاح فكرة حماية أسلوب المعيشة، ما حدث في روسيا في ربيع عام ١٩١٨ بعد أربعة أشهر من اندلاع الثورة الشيوعية، حين استغل الألمان البلبلة التي أوجدتها الثورة فأرسلوا تعزيزاتهم عميقاً داخل الأراضي الروسية، وحاصروا العاصمة وأصبحوا مستعدين لغزوها واحتلالها.

عندها وجد الزعيم الروسي لينين نفسه أمام وضع حرج يهدد حزبه بالانقسام وثورته حديثة الانتصار بالتدمير. ولو أقدمت حكومة لينين على مواجهة الهجوم الألماني، لأدّى ذلك إلى زعزعة الثقة الضعيفة التي أوجدتها ثورته وإلى إنهاء الثورة الشيوعية الفتية قبل تحصينها.

الخيار الآخر الذي اعتمده لينين والذي اعتبرته حكومته غير معقول وخيانة وطنية، كان قبوله سلاماً حقيراً يؤدي إلى اقتطاع الجزء الأوروبي من روسيا قبل الحرب والذي يشكل ثلث مساحة روسيا.

لقد كان خيار لينين واضحاً: الأمن القومي لروسيا لا يتعلق بحدودها الدولية، بل بتطبيقها النظرية الماركسية الكاملة التي لا تستطيع أن تستمر سوى في ظل حكومة شيوعية عاملة.

وفي آذار ١٩١٨، وقّعت حكومة لينين اتفاقية «برست ـ ليتوفسك» (Brest - Litovsk) للسلام، وتجنبت أن تُفرض عليها مواجهة الجيش الألماني العالي التحضير. فلو أن لينين عمل بنصيحة الكثير من أصدقائه ومنهم وزير خارجيته ليون تروتسكي، ورفض التخلي عن هذه الحدود، لاكتسح الجيش الألماني النظام الشيوعي الجديد وأنهاه، ولم تكن ثمة إمكانية لوجود أسلوب شيوعي اشتراكي للحياة. عندها

ما تراها الحال التي كان سيصبح عليها الأمن القومي لهذه الإيديولوجيا الجديدة؟

والمثل الذي ذكرناه أعلاه، عليه ألاّ يقلل من أهمية سلامة الأراضي. ففي بعض الأحيان، تصبح قطعة من الأرض رمزاً لبقاء ثقافة ما، على غرار ما تمثله القدس للمسلمين والمسيحيين واليهود. كما أنه، في بعض الأحيان، تصبح قطعة من الأرض ذات أهمية ستراتيجية لبقاء كيان سياسي، ومن دونها يصبح الأمن القومي لهذا الكيان في خطر، مثل قناتي السويس وباناما.

قال جورج كينان (George Kennan)، الذي لعب دوراً أساسياً في تطوير الأمن القومي للولايات المتحدة بعد الحرب، «إن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأميركية يجب أن يكون حماية الوطن؛ ونعني بكلمة الوطن القدرة المستمرة لأميركا على متابعة تطوير معيشتها الداخلية بدون أي تدخل فعلي أو تهديد بالتدخل من قبل دول خارجية؛ وكذلك تحسين الوضع الاجتماعي لشعبها من خلال التشجيع على إقامة نظام عالمي تعطي فيه الولايات المتحدة الأميركية أكثر ما يمكن لتطوير الدول الأخرى بطريقة سلمية ونظامية، وتستفيد بالتالي أقصى الإفادة من قدرات هذه الدولة وتجاربها».

ولا يمكن إنكار الخلاف الكبير حول مفهوم الأمن القومي بين سلطات الدول الكبرى، من جهة، وطريقة الدول الصغرى في دفاعها عن أسلوب معيشتها، من جهة أخرى.

فبالنسبة للدولة العظمى، يتم حماية القيم الوطنية من خلال خلق مناخ مناسب داخلياً وخارجياً. وفي السياق نفسه، يجب ربط القيم الوطنية بالمحيط الداخلي والخارجي.

وعلى الرغم من الاختلاف بين مفهومي المصلحة الوطنية والأمن القومي، فإن أهداف وخطط المصلحة القومية، مهما اختلفت، تبقى مستترة تحت مظلة الأمن القومي.

فبعد الحرب العالمية الثانية، أصبح الصراع والنزاع في الحلبة الدولية الهاجس الأول لدى أميركا والاتحاد السوفياتي لأسباب أمنية. في ذلك الوقت، كان على الدولتين أن تكونا أكثر استعداداً لتحديد مفهوم الأمن القومي لديهما، وتكونا على حذر لبناء ستراتيجيات وتكتيات ضمن سعيهما لدفاع كل منهما عن مصالحه الوطنية.

ويشكل الضغط العسكري، الاقتصادي والدبلوماسي، الأدوات والآلات التي يستعملها مخططو سياسات الأمن القومي. وحسن الاختيار بين هذه الأساليب أو الدمج بين اثنين أو أكثر منها، يتعلق بطبيعة ومدى التهديد الذي يشعر به أولئك المخططون.

فتطبيق الضغط الديبلوماسي، يمكن أن يكون بخلق حلف بين الدول التي تتبع أسلوب الحياة نفسه، وهذا الحلف يأخذ على عاتقه مقاومة أي تعد خارجي على أحد من أعضائه. وهذه الأنواع من الأحلاف تختلف عن الاتفاقات التفاوضية، مثل اتفاقات الحد من الأسلحة الستراتيجية (SALT) التي تهدف إلى تخفيض إمكانية نشوب حرب نووية، واستعمال الضغوطات بهدف تغيير تصرفات الدولة المهدِّدة. وكذلك تختلف طبيعة هذه الأحلاف عن القرارات التي تُتَّخذ لتقليص التبادل التكنولوجي وتجارة المنتجات الزراعية لمعاقبة دولة بشكل كاف كي تعدّل في سياساتها.

ففي أوائل الثمانينات، مثلاً، قامت إدارة كارتر بفرض حظر على شحن منتجات الاتحاد السوفياتي الزراعية حتى انسحاب قواته من أفغانستان. إذ أن استخدام القوة العسكرية ضد دولة مهدِّدة يُعتبر من أقسى أساليب الضغط التي تستطيع دولة ما استخدامها، شرط أن يظل خاضعاً، بشكل دائم وصارم، للأهداف السياسية والمصالح القومية التي أدت إلى استخدامه.

إن التخطيط للأمن القومي، كنشاط واقعي وكموضوع مُختبَر تاريخياً، يتطلب ثلاث وظائف منفصلة لكنها مرتبطة ببعضها في الوقت ذاته.

أولاً، يجب التوصل إلى اتفاق حول ما يشكل القيم الوطنية الأساسية التي يجب الدفاع عنها. ففي المجتمعات الديموقراطية، يتم ذلك من خلال إجراء انتخابات وطنية يتمكن من خلالها كل مرشح من عرض نظريته حول مفهومه للدولة وكيفية الدفاع عن قيمها وتطويرها، عند تسلمه مقاليد السلطة.

ثانياً، يجب دراسة المحيط الدولي بشكل يسمح بتحديد الأهداف التي يجب تحقيقها والمصالح الوطنية التي يجب الدفاع عنها. وعادة، يسهل تحديد المصالح الوطنية من خلال ما هو متفق عليه عالمياً، مثل حق كل دولة بالسيادة، ومنحها إمكانية اتباع طريقتها الخاصة بممارسة سياستها الداخلية.

ثالثاً، الاختيار المناسب لطرق مواجهة التحديات الممكنة الحصول، بدون نسيان أن الحلول العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية مرتبطة، وقد يؤدي استخدام إحداها للجوء إلى الوسائل الأخرى.

رغم ذلك، علينا عدم إغفال أن الأمن القومي يمكن أن ينتج عن عقيدة أو أيديولوجيا، مثل الماركسية أو عقيدة مونرو التي ظهرت في الولايات المتحدة بين الحربين العالميتين.

وهو يعمل كأسلوب لدمج نتائج سياسة مختلف قطاعات المجتمع. فتقييم حدود الأمن الوطني يرتبط بمواجهة الغزو التاريخي والثقافي، وبالبنى المؤسساتية والإدارية وبالحكام الذين يتولون السلطة في كل دولة.

البنى الداخلية والأمن القومي

أكد هنري كيسنجر على أنه «بالمفهوم التقليدي تُقاد العلاقات الدولية من قبل مجموعات سياسية، فتعتبر وكأنها شخصيات وتؤخذ البنية الداخلية كما هي؛ إذ تبدأ السياسة الخارجية حيث تنتهي السياسة الداخلية». ويتابع كيسنجر: «لكن هذه النظرية تناسب فقط الفترات المستقرة. وإذا كانت البنى المحلية مبنية على التفاهم حول ما هو صالح، يتطور التوافق حول الأهداف المسموح بها ووسائل السياسة الخارجية».

والمقصود بذلك أنه إذا كانت السياسة الداخلية غير مستقرة، فهي تشكل خطراً على الأمن القومي، لذا يتزايد الإغراء باللجوء إلى سياسة خارجية مغامراتية للوصول إلى لحمة داخلية (ترسيخ الأمن القومي).

وفي هذه الحالات، يطبق القادة، عامة، معايير مختلفة ونظريات متعاكسة حول ما يشكل متطلبات منطقية، مما يؤدي إلى اختلاف ويبرر ضرورة المزاحمة والمنافسة.

وعندما تكون البنى الداخلية مبنية على مفهوم مرن للأمن القومي، تصبح قيادة العلاقات الدولية أقل تعقيداً، ويسهل تحديد طبيعة الاختلاف، لأن ما يبدو بديهياً لجهة ما يبدو واضحاً أيضاً للجهة الأخرى.

إن تحديد المشكلة والمعايير التي يجب استخدامها لحل هذه المشكلة، يعكس بشدة المفاهيم الداخلية حول ما يمكن استعماله لتحقيق شروط الأمن القومي.

فالضغوطات التي تنبثق عن عملية أخذ القرار، والتجربة التي تساهم في إيصال القادة إلى السلطة، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في أية دراسة حول تأثير الأمن القومي على العلاقات الدولية.

وعندما تكون البنية الداخلية مبنية على مفهوم الشرعية وعلى مبدأ ما هو أصلح للمجتمع (الأمن القومي)، تصبح العلاقات معقدة وصعبة الفهم على المستوى الخارجي ومريحة على مستوى التحليل الداخلي، علماً أن مسائل الأمن القومي ليست سهلة التقييم فمقاييسها واسعة جداً وطبيعتها مجردة وغالباً ما تكون ثقافية واجتماعية.

لقد كانت العلاقات الدولية، في الماضي، محصورة في بقعة جغرافية محددة ومستقلة. وما لبثت القارات أن فصلت علاقاتها، بشكل أساسي، عن بعضها البعض، في الوقت الذي استطاعت فيه أوروبا أن تنشر هيمنتها على أكثر أنحاء العالم، فأصبحت فكرة الأمن القومي محصورة بالقوى الغربية باستثناء بلد واحد هو اليابان.

وخلال القرن التاسع عشر، أصبحت سياسات النظام الدولي ذات أهداف واقعية متشابهة في الأمن القومي بين مختلف الدول الأوروبية.

وقد شكلت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عصر ترسيخ السياسة الخارجية الخاصة بكل دولة، وأصبح الأمن القومي لكل دولة عظمى متعلقاً بقدرتها على تحقيق نتائج في كل أنحاء العالم، من خلال تطبيق مباشر لقوتها، لأن الأفكار وطرق المعيشة تنتقل من ثقافة إلى أخرى، وهذا يعني أن المزاحمة الأيديولوجية صارت الاسم الجديد للعبة العالمية بكل معناها الرمزي حتى في ما يخص المسائل الثانوية أو الأقل أهمية بالمفهوم الجيوبوليتيكي.

وبمجرد التوفيق بين مختلف وجهات النظر حول مفهوم الأمن القومي الواسع، حصلت تفككات سياسية هامة جداً. وصارت هذه المشكلة أصعب على الفهم بعد ظهور الكثير من البلدان الجديدة التي تسعى كل منها إلى أن تكون لها هويتها القومية الخاصة.

فمنذ عام ١٩٤٥، تضاعف عدد البلدان المستقلة في النظام العالمي ثلاث مرات. وكانت زيادة دولة أو دولتين ـ في فترات سابقة تؤدي إلى عشرات السنين من الفوضى بسبب مفهوم الأمن القومي الناشىء حديثاً. ولم يتحقق الاستقرار إلا عندما تم التوصل إلى توازن مقبول. ومع نشوء عشرات البلدان الجديدة، زادت صعوبة دراسة الأمن القومي الفردي والعالمي، بسبب تشابك المظاهر والعوامل المختلفة المرتبطة بالأجزاء (الدول) في علاقتها بالكل (النظام العالمي).

ونتج تشابك المصالح والاهتمامات في الحلبة العالمية، عن اعتبارات جدية حول الأمن القومي حُجب بالأخطار التي تمثلها التقنية الحديثة.

وقد كان الأمن القومي، بالمفهوم الرأسمالي، يعني تدمير النظام الشيوعي، والعكس بالعكس.

وقد استمر السلام بين هاتين القوتين الجبارتين اللتين تمثلان عقيدتين متناقضتين، من خلال التهديد بالتدمير المتبادل المبني على الردع باستخدام أسلحة لم تُختبر عملياً.

وتتعلّق سياسة الإقناع بالعدول عن القيام بعمل ما، من خلال مواجهة العدو بحقيقة الأخطار التي لا يملك طاقة على ردعها، بالرغبة في بقائه على قيد الحياة، إذ ما هي الفائدة من استمرار القيم التي يمثلها شخص ما في حال وفاته؟ وفي الوقت نفسه، ما هي قيمة استمرار أساليب الحياة عندما يفقد الشخص هذه الحياة؟ هذه الواقعية العالمية الجديدة وأهمية هذه التطورات، صارت عميقة التأثير على البنية الداخلية للقوى العظمى ودول العالم الأخرى.

كذلك تصعب دراسة الأمن القومي وتتعقد، عندما تصبح البنية الداخلية حجة لمتطلبات عالمية كونية.

أهداف الأمن القومي

يمكن تصنيف أهداف الأمن القومي تحت ثلاثة عناوين:

١ ـ الحماية الذاتية، ٢ ـ فرض الذات، ٣ ـ حماية الأيديولوجيا.

ونشير هنا إلى أن أي نقاش حول مفهوم الأمن القومي أو أي تحليل له، لا يُعتبر ذا أهمية إلاّ في حال كانت وحدة الدراسة هي الوطن، أما في حال عدم الحديث عن الوطن فإن التصنيف يختلف.

١ ـ ترمز الحماية الذاتية إلى جميع المتطلبات الهادفة إلى صيانة توزيع القيم السائد والذي يسمى بـ«الحالة الراهنة» (status quo) أو الدفاع عنه. ومفهوم الحماية الذاتية هو مفهوم مرن.

فالشخصية الوطنية التي تسعى الدول إلى حمايتها، يمكن أن تكون لها عدة تفسيرات، إذ قد تعني فقط استقلال الوطن وسلامة أراضيه؛ ويمكن أن تضم أيضاً مجموعة كاملة من المصالح الحيوية، بدءاً من حزام أمني ومناطق محظورة وصولاً إلى حماية الاستثمارات والمواطنين المقيمين في الخارج.

وثمة عامل آخر يجعل من مفهوم الحماية الذاتية مبهماً، ويسمح غالباً بتبرير أهداف أخرى: حماية الممتلكات التي لا تعني بالتحديد الدفاع عنها فقط عندما تكون معرضة لاعتداءات فعلية.

وتفرض القوى العظمى، في أغلب الأحيان، أن تتقلص التهديدات الموجهة ضدها إلى الحد الذي يُمكّنها من الشعور بالأمن. لذا فالبحث عن الأمن ـ أو بالأحرى الدفاع عن الهدف ـ يعني أكثر من مجرد الاستمرارية والدفاع، بل صار هدفه فرض الذات من دون حدود. والبلد الذي يسعى إلى تأمين الأمن الكامل لا يتوقف دون السيطرة على العالم.

٢ ـ لا يتوقف مفهوم فرض الذات لدى بعض الأيديولوجيات عند حدود جغرافية. لذا فإن هذا المفهوم يبرر كل الأهداف السياسية الساعية إلى نشر قيم غير موجودة خارج الحدود. وبهذا الشكل، تضغط تلك الأيديولوجيات للوصول إلى تغيير في «الحالة الراهنة» السائدة في العالم. ويمكن أن يكون الهدف من فرض الذات مجرد مضاعفة السلطة أو السيطرة على شعوب أخرى أو المزيد من التوسع الجغرافي؛ ولكن يمكن أيضاً لهذا الهدف أن يتحول إلى السعي لاسترجاع أراضٍ مُغتَصَبة أو إنهاء ظلم مشرعن، مثل إنهاء تمييز غير عادل أو التحرر من سيطرة أجنبية أو التخلص من أسلوب معيشة مفروض بالقوة.

٣ ـ حماية الأيديولوجيا يجب أن تتجاوز جميع المصالح الشخصية والمصالح الجماعية. إنها هدف أولئك الذين يضعون قيمة أكبر لجعل أيديولوجيتهم عالمية

وللتقييد التام بالقوانين وصواب الرأي والسلام، وهي هدف الأفراد أو المجموعات أو الأنظمة التي تستعمل تأثيرها ضمن عملية أخذ القرار لتشجيع ما يمكن تسميته بمصالح «عبر عالمية» (International) على حساب مكاسبها الذاتية.

وهذا الأمر قد لا يكون موجوداً إلاّ في النظرية اليوتوبية (المثالية) للسياسة العالمية، أي الحفاظ المثالي على الأيديولوجيا. وهنا نسأل كيف يمكن لدولة أن تضحي بمصالحها في سبيل ازدهار وانتشار عقيدة أو أسلوب حياة مفترض، وفي الوقت نفسه تعتقد أنها ستبقى على قيد الحياة؟

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأميركية التي كانت عام ١٩١٨ قوية بما فيه الكفاية، سمحت لـ«وودرو ويلسون» بالانصراف إلى العمل لحماية العقيدة، بدون المس بالمصالح الأميركية، في حين أن الدانمارك، وهو البلد الصغير وغير القادر على حماية سيادته، حصر معظم سياسته بتحقيق أهداف إنسانية، وتمكّن، على الرغم من ذلك، من البقاء على قيد الحياة حتى تعرضه لغزو هتلر. كما أن ثمة حالة أخرى مثل حالة تشيكوسلوفاكيا الشيوعية التي كانت مستعدة، باسم عقيدة الحزب وعظمته، لتشجيع تحقيق الشيوعية العالمية خارج حدودها، على الرغم من أن ذلك يعني التضحية بكل شيء ما عدا بالمظاهر السطحية للسيادة والاستقلال الوطني. إن الإخلاص للمصالح والرغبات الوطنية، وإن صار اليوم أكثر انتشاراً في العالم من قبل، ليس الطريقة الوحيدة المتاحة للعاملين في مجال العلاقات العالمية.

فممثلو الحكومة العالمية ليسوا بالضرورة يوتوبيين عندما يأملون أن تنصرف الشعوب والحكومات إلى العمل للحماية الوطنية والجذرية للعقيدة، والتخلّي عن الكيانات السائدة لصالح الوصول إلى دولة عالمية.

إن الحالات التي تتقدم فيها أهداف حماية العقيدة على المحافظة على الوطن، هي حالات نادرة في عصرنا حيث القومية والوطنية لا تزالان على حالهما. لكن هذا الأمر لا يلغي إمكانية أن تقوم مجموعات فاعلة ذات تأثير في عملية أخذ القرار، بإعطاء قيمة عالية لأهداف عالمية، كالسلام، عندها يمكن أن تؤثر ضغوطات هذه المجموعات على مسار السياسة الخارجية، مما يؤدي إلى تفسير أكثر تواضعاً للمصلحة الوطنية أو إلى اهتمام أكبر بمصالح الدول الأخرى أو إلى تنازلات في سبيل السلام أو إلى تقليص احتمالات استخدام القوة والعنف. وسواء استفادت تلك الدول، في النهاية، أم لم تستفد، من الضغوطات العالمية الإنسانية أو السلمية، فحماية العقيدة تبرهن على أنها حقيقة واقعة.

وإذا افترضنا أن دولة ما حددت أهدافها وقررت أن تعتمد على مضاعفة استخدام القوة كوسيلة أساسية لتحقيق هذه الأهداف، نسأل أنفسنا عندها عما سيحدد توقفها عن السعي إلى القوة. فهل يكون منطقياً، إذا افترضنا أن الدولة التي نتكلم عنها

تتصرف بطريقة عقلانية، سعيها إلى اكتساب كمية القوة التي تبدو كافية لضمان نجاح سياستها؟ علماً أن كل عبء على كاهل الدولة، إنما يُخفف من نسب تحقيق الأهداف ويؤدي إلى نتيجة عكسية.

في الوقت نفسه، فإن اكتفاء دولة ما بقوة أقل من القوة المتاحة لها، يعني تخليها عن إمكانات أكبر لتحقيق أهدافها.

ولأن التناسب بين القوة والأهداف يتعلق بمعايير ذاتية، فإن العوامل التي تؤثر على هذه المعايير هامة جداً. فإن دولتين تملكان الأهداف نفسها وتعملان ضمن الشروط ذاتها، يمكن أن تختلفا كلياً في نظريتهما حول تناسب القوة. لكن هذا الأمر لا يجب أن ينقض بعض النظريات العامة حول العلاقة بين التصنيفات الأساسية للأمن القومي والبحث عن القوة.

وتتطلب أهداف حماية العقيدة القومية مساندة واتفاق أكثر من دولة واحدة، إذا كان بديهياً أن هذه الأهداف لم توضع من قبل مجموعات صغيرة جعلت من مصالحها أساس الأمن القومي. كما أن الإكثار من استعمال القوة أو إظهار القوة الوطنية، يؤديان بشكل مؤكد إلى إفشال هذه الأهداف. والدول التي تتبع أهدافاً تقع ضمن التصنيفات التي تحدثنا عنها سابقاً، ومن ضمنها سياسة التجريد من القوة، سوف تسعى إلى تخفيض قوتها الوطنية، ومثالاً على ذلك كانت سياسة نزع السلاح التي اتبعتها انكلترا قبل عام ١٩٣٢ طريقةً لتشجيع السلم العالمي، ودفع العالم ليهتم بحماية القيم الأيديولوجية.

ومن الأكيد أن ثمة حالات نادرة ترفض فيها الدولة استعمال قوتها في سبيل الحفاظ على عقيدتها، حتى لو كان أساس أمن وطنها مهدداً جدياً. وذلك يعني أن الحماية الذاتية تكون في رأس الاهتمامات في حال مواجهة ضغوطات.

إن الزعماء الذين يملكون اقتناعاً وإيماناً عميقاً بأهداف عالمية، دينية أو عقائدية، لا يقللون، بالضرورة، من الاتكال على قوتهم القومية بل العكس هو الصحيح. فثمة حالات عدة في عصر الانقلابات الثقافية هذا، بدت كظواهر أكثر سعياً لفرض الذات. فكلما تبدأ دولة ما حملاتها لفرض أفكارها ومؤسساتها على الآخرين، فليس من حدود للقيمة التي تضفيها هذه الدولة على قوتها الوطنية، وتحاول أن تبرزها على أنها الوسيلة الوحيدة المتاحة لإنقاذ البشرية.

وتعطي أهداف فرض الذات أهمية كبيرة للجوء إلى القوة كوسيلة هامة، حيث تعتبر فرص إحداث أي تغيير جذري في الحالة العالمية الراهنة، بواسطة وسائل غير القوة أو العنف، ضئيلة بالفعل. ولأنه من الصحيح أيضاً أن حماية الذات هو هدف يُسعى إليه بشغف إن لم نقل بهوس، فإننا نجد أن الميل يتجه نحو بحث مكثف ودائم عن قوة متطورة للأمم التي تقع تحت هذا التصنيف. وليس هناك من ظاهرة في السياسة

الدولية تتطلب دراسة وانتباهاً أكثر من هذه.

وتعني القوة الكافية في هذه الحالة، قوة مناسبة للتغلب على القوة المقاومة الموضوعة من قبل أولئك الذين يودون الحفاظ على أسلوب معيشتهم وعلى ممتلكاتهم التي يتعلقون بها. وحيث تبدو هذه المقاومة ضعيفة، كالحال عندما يكون البلد ضعيفاً أو متساهلاً أو منعزلاً، فمن المفترض أن تستخدم الدولة الساعية إلى فرض ذاتها نسبة أقل بكثير من قوتها القصوى. إلاّ أنه نظراً إلى كون البلدان الأخرى، بشكل عام، تعي مصالحها في المحافظة على توزيع القيم السائد عندها حتى مسافة متقدمة خارج حدودها، فلا يمكن القضاء على مقاومة التغيير بسهولة، مما يمنع بعض البلدان من محاولة ذلك. والمثال على ذلك هنغاريا بعد عام ١٩١٩ التي كانت متأثرة بشكل كاف بقوة وإصرار «الحلف المصغر» (Little Entente)، فلم تحاول استرجاع أراضيها المحتلة باستخدام القوة. فالفكرة الإجمالية حول موازين القوى كضمانة للسلام، ترتكز على احتمال أن ثمن تناسب القوى لفرض الذات يمكن أن يصبح رادعاً.

ولكن من المبالغ فيه القول إن فرض الذات يقوم فقط حيث لا توجد مقاومة ولا أثمان عالية، وربما تكون سويسرا هي الدولة الوحيدة التي رفضت توسيع أراضيها بضم أراض جديدة حتى كهبة.

ولأن مسألة فرض الذات تتطلب المزيد من القوة، تسعى الدول إلى أن تكون طليعية في المنافسة بالقوة، وتزيد من إمكانية اللجوء إلى القوة، بعكس الدول التي تهتم كثيراً بالدفاع عن نفسها خوفاً من تهديد أو هجوم متوقع على قيمها أو أصدقائها. وعندما تسعى دولتان لتحقيق مكاسب، الواحدة على حساب الأخرى، أو تكون كل واحدة منهما مهووسة بالخوف والشك، فمن الصعب تحديد الخطوة الأولى التي تؤدّي إلى اللجوء إلى القوة أو إلى الحرب.

رغم ذلك، فالحماية الذاتية تتطلب عدة تصرفات تجاه القوة. فبعض الدول تكتفي بترك الأمور على ما هي عليه، ولا تملك أية رغبة في تشجيع القوة أو مضاعفتها. ولئن اهتمت بالقوة، فذلك ناتج عن خوف، أكان حقيقياً أو خيالياً، ويكون هذا الحل متوجهاً نحو الممتلكات ذات القيمة. وإذا كان قرار الأمن القومي عقلانياً، فإن البحث عن القوة يقوى ويضعف نسبةً إلى التهديدات.

ونستطيع إبراز هذا التصرف بطريقة واضحة جداً، إذا افترضنا وجود حالة يكون فيها كل العاملين المؤثرين في السياسة يهتمون فقط بالحماية الذاتية. وإذا لم يكن ثمة داع للخوف من أن بلداً أو أكثر ضمن النظام العالمي يمكن أن يتجه نحو أهداف فرض الذات، وخاصة إذا لم يكن ثمة خطر من دول، خارج المجموعة، غير راضية ولديها القدرة الكافية لتكون قوية، يصير تقويم التناسب أكثر ضعفاً. والحدود غير المراقبة بين الولايات المتحدة الأميركية وكندا، هي الشاهد على عدم المبالاة بالقوة في

العلاقات بين جارين لا يبحثان عن فرض ذاتهما بالقوة.

ولكن التاريخ لا يدل على أن شروط الاكتفاء العالمي تكون متعددة أو دائمة. ومن الأكيد أننا لن نرى هذه الشروط تتحقق في المستقبل القريب.

ونتيجة لذلك، فالتهديدات الموجهة نحو النظام السائد تدفع دائماً المفتشين عن حماية قيمهم الحميمة إلى السيطرة على قوة المقاومة، إذا أرادوا ضمان نجاح هدفهم الدفاعي. وهنا يمكن القول إن البحث عن القوة ليس إلاّ نتيجة ضغط خارجي لا يُكوِّن قوة قاهرة تحرم العاملين حرية الاختيار، إذ ليس ثمة ما يُجبر صاحب القرار سوى خياره وضميره للدفاع بالقوة عن الاستقلال الوطني أو القيم الأخرى المهددة.

إن الذين يفسرون الأمن القومي على أنه، بشكل أساسي، صراع من أجل البقاء، مثل بقاء الأقوى في عالم الأعمال أو في عالم الصراع، يوحون بأن جزاء التساهل يعني خسارة خيار أسلوب المعيشة. وذلك صحيح في بعض الأمثلة، إلاّ أن ثمة شواهد تاريخية تدل على أن تهديد وجود القوى العظمى لم يحصل إلاّ عند اندلاع ثورة بشكل استثنائي أو حماسي، كما حصل مع نابليون، هتلر، والاتحاد السوفياتي.

أما في عهدنا، فقد تكاثرت تلك الثورات وصارت على امتداد الكرة الأرضية، وتجذب كل الدول في صراع واحد من أجل البقاء.

المؤسسات والأمن القومي

في دراسة الأمن القومي، تلجأ البنية الحكومية إلى التصلب في قيم وأسلوب معيشة المجتمع الذي يفترض أن يبرزه رجال الدولة. إنما الأمور معقدة جداً والعوامل متعددة للتعامل معها على أساس الحدس الشخصي. فمؤسساتية أخذ القرار، نتيجة لا يمكن تجنبها لأنها صادرة عن تحديث الدولة والسياسة الخارجية والعلاقات الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين. إضافة إلى ذلك، فكل دولة حديثة تقريباً تهب نفسها لقضية تخطيط نظرية أمنها القومي. ومن المفترض أن تكون لدى كل دولة خطة لتنظيم المستقبل وكذلك التحكم بالمحيط القومي والعالمي، إذا كان هذا الأمر ضرورياً.

والتخطيط يفترض البحث عن نسبة التوقعات، وخاصة البحث بموضوعية. وهناك سعي مقصود لتخفيض العوامل الملائمة للقضية للوصول إلى قضية قياسية. وتخلق الميكانيكية البيروقراطية التي تصدر عن مختلف الحكومات العالمية، قوة دافعة ومصلحة ذاتية.

وعندما تصبح المقاييس العملية الداخلية معقدة، يمكن أن تصير غير متطابقة مع مقاييس الدول الأخرى أو حتى مع المبادىء الأساسية للاتفاق حول الأمن الوطني في

البلد نفسه، وتظهر بالتالي ميول نحو التفرد بالقرار أو حكم الأقلية في بلدان العالم الثالث خاصة. والنتيجة العكسية لذلك أن يكون ثمن زيادة السيطرة على المحيط الداخلي، خسارة المرونة في حقل العلاقات العالمية وفي القدرة على تشجيع أهداف الأمن القومي.

وتهدف البيروقراطية الوطنية إلى خلق خطة عمل موحَّدة لعلاج معظم المشاكل بطريقة مناسبة. وتكون البيروقراطية نافعة إذا كانت المسائل الروتينية التي تهتم بها متكررة، إنما تمسي أقل نفعاً عندما تتعاطى بمسائل مجردة تتعلق بمسائل الأمن القومي. وعندما تكون البيروقراطيات مخصصة للتعامل بالأمور الروتينية، تكون طاقة الحكام متحررة، لمعالجة المشاكل المفاجئة التي تهدد الأمن القومي.

أمور كتلك تبدو من خصائص البلاد البيروقراطية، بصرف النظر عن أيديولوجيتها. فالمجتمعات ذات التقليد البراغماتي، مثل الولايات المتحدة، تهتم كثيراً بتحليل ما هو أنسب لاعتبارات مستقبلية حول الأمن القومي وكيف يمكن ربط الحاضر بهذه العناصر المتوقعة.

وتكون الأمور التي تظهر وكأنها قد خُطِّط لها، إسقاطاً في المستقبل لما اعتدناه في الحاضر. ففي المجتمعات المبنية على الأيديولوجيا، تكون العقيدة مؤسَّساتية والشرح يحل محل الإبداع، ومع ذلك يمكن أن يتعقد أخذ القرار المتعلق بالأمن القومي لدرجة أن عملية خلق اتفاق بيروقراطي تطغى على الجهد المبذول.

إن كثيراً من التقسيمات المعاصرة في المجتمع العالمي، خاصة في ما يتعلق بالأمن القومي، يمكن أن ترجع إلى خلفيات في البنية الداخلية. وإذا كان ذلك صحيحاً، فماذا عن انتشار التكنولوجيا نفسها والعقلية المرتبطة بها أو التي تبني، على الصعيد العالمي، عدة أشكال سياسية غربية مثل النَّشر العالمي لأسلوب الحياة الغربية؟ ولسوء الحظ، فإن عملية التغريب لا تعطي دائماً مفهوم الواقعية ذاته. فالمهم ليس المؤسسات أو التكنولوجيا بل المعنى المتعلق بها، ومن الأكيد أن ذلك يختلف حسب تطور المجتمع المعني.

ومفهوم الأمة أو الوطن ليس نفسه عند تطبيقه على دول مختلفة مثل الهند، فرنسا أو نيجيريا، كما أن معنى التكنولوجيا يختلف باختلاف الشعوب وباختلاف زمان اكتساب هذه التكنولوجيا وكيفية الحصول عليها.

إن كل مجتمع يتطور ويعمل تبعاً لآليتين تبدوان ظاهرياً متناقضتين. فمن جهة، مدى التطبيقات المحتملة محدود بالبنية الفيزيائية والبنية الداخلية وبالاختيارات السابقة. ومن جهة أخرى، لا يحدث التطور تبعاً لخط مستقيم بل تبعاً لمجموعة معقدة من المتغيرات التي تبدو غير واضحة المعالم للعاملين الأساسيين المؤثرين في السياسة. بالعودة إلى ما سبق، يمكن أن يكون الاختيار ناشئاً عن الصدفة أو أنه الخيار

الوحيد المتاح. وفي الحالتين، لا يكون الخيار عملاً منعزلاً بل نتيجة تراكم القرارات السابقة التي تعكس التاريخ أو التقاليد والقيم والضغوطات المباشرة للحاجة إلى البقاء. وكل قرار يحدد مدى التطبيقات المستقبلية المحتملة.

إن المجتمعات الفتية تقوم بتغييرات جذرية نتيجة للتكرار في إطار تطورها، لأن القيام بهذه التغييرات يصعب إجراؤه في فترة زمنية أبعد من الحاضر. وعندما يصبح المجتمع أكثر نموّاً وتقاليده أكثر ثباتاً، تصبح نسبة خياراته أقل لجهة التنظيم الداخلي.

إن محاولة وحدة اجتماعية إجراء تغييرات أساسية في مجتمعها، تجعلها واقعة تحت خطر حصول العنف في تنظيمها الداخلي، في تاريخها، وقيمها كما هي متمثلة في بنيتها. أمّا إذا اقتبست المؤسسات أو القيم السائدة في الخارج، فعليها تطبيقها حسب ما تستطيع بنيتها أن تتحمل. لذا يجدر الانتباه إلى ربط مؤسسات أية وحدة سياسية في إطار تاريخها، لأن ذلك يسمح بإعطاء ضمانات أكبر لأمنها وقيمها القومية.

الحكام والأمن القومي

مهما كانت النظريات حول أولويات الأمن القومي، فالقرارات المتخذة هي من قبل أشخاص يكونون غير ملزمين بالخيارات الموجودة، ويكون مفهومهم لطبيعة القرار متعلقاً بعدة عوامل أحدها تجاربهم خلال صراعهم السياسي لتبؤ مراكز عليا في الحكومة. وقدرة توسيع الأمن القومي ليحتوي شؤون معظم القارات، كان ممكن الحصول بفضل طبيعة السياسة البريطانية المبنية على التفاوض والتنازل، من جهة، ومن خلال تشجيع النوعية الحسنة في السلك البرلماني، وقيم المجموعة الحاكمة المترابطة بفضل التنشئة المشتركة لأعضاء السلك الحاكم.

وقد نال الطابع الهستيري للسياسة الألمانية الإمبريالية، رضى البنية الداخلية حيث الأحزاب السياسية لا تملك أية مسؤولية، بينما كان الوزراء، سابقاً، مجبرين على إقامة التوازن بين العاهل الذي يحكم بالحق الإلهي وبرلمان مركب من ممثلين من دون أن يكون لديهم أي أمل بالوصول إلى الحكم. وقد صارت سياسة ألمانيا الخارجية، خلال بحثها عن حماية أمنها القومي، أقل استقراراً لأن بنيتها الداخلية لم تقم بأي عمل لإيجاد تيار مشترك والتوصل إلى اتفاق مقبول حول تطبيق قيمها عملياً.

أما عندما يكون الحكم بالوراثة، فيمكن أن يكون التساهل ممكناً ولكن غير مؤكد؛ وعندما لا يوجد تعهد بالنجاح الدائم بين الحاكم والمحكومين، يصبح حيِّز المرونة المتوفرة أكبر. فعندما يكون تقييم الحاكم لنفسه غير مبني بشكل كامل على منصبه في بنية إدارية، يمكن أن يتخذ قراراته على أساس رؤيته المستقبلية لا على أساس رغبته الجامحة في تجنب فشل مؤقت.

في كل الأحوال، تؤخذ قرارات مصيرية في فترة قصيرة من الزمن من قبل رجال السياسة الحاكمين أو الزعيم الكاريزماتي. ولدى رجل السياسة الحاكم مؤيدون يجمعهم اهتمام بآراء عامة ومشتركة؛ ويساهم اتفاقهم وإياه وتحديد أطره على مستوى عالٍ، في جعله صاحب القرار الوحيد.

وغالباً ما يكون السياسي الحاكم معرضاً لضغط المآزق الإدارية، التي تكلمنا عنها سابقاً، ويكون وضعه ضعيفاً لا يُمكّنه من تجاوز هذه المآزق لينصرف إلى بناء الأمن القومي. أما الزعيم الكاريزماتي، فهو بحاجة إلى دمج نفسه بالأمة للمحافظة على منصبه، لذا فنجاحه يتعلق كثيراً بوضع ستراتيجية لحماية الأمن القومي من التهديدات الداخلية والخارجية.

ترجمة: **ميان شقير**

والمعاون المجنَّد: **خالد هوشر**

مجلس التعاون الخليجي
دراسة في الخيارات الاقليمية والدولية

عبدالجليل مدهون(*)

تُعد تجربة مجلس التعاون الخليجي إحدى التجارب الجديرة بالدراسة والتحليل، على مستوى النشأة التاريخية، كما على مستوى المسار الراهن والآفاق المستقبلية.

وفي هذا البحث، ندرس التجربة السياسية للمجلس، على مستوى الخيارات الاقليمية لاعضائه، وانعكاس هذه الخيارات على درجة تماسكه الداخلي. وقبل ذلك، يحلل البحث، بايجاز، تجربة المجلس من حيث ظروف النشأة، ومدى الانسجام بين النص والممارسة على مستوى الاهداف الاساسية، والعوامل المؤثرة في صوغ العلاقات البينية للدول الاعضاء.

١ - مجلس التعاون الخليجي كتنظيم اقليمي

أ - ظروف النشأة

يمكن القول، بشيء من التحديد، إن إندلاع الحرب العراقية-الايرانية في أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، قد شكل احد العوامل الاساسية الدافعة باتجاه الاعلان عن ولادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أيار/ مايو ١٩٨١ . بيد أن ما يجب التأكيد عليه هو أن المجلس لم يولد من رحم هموم أمنية بحتة، كما أن ولادته لم تكن مفاجئة.

لقد كانت احدى محطات التشاور الاساسية حيال مسألة التعاون الاقليمي في

(*) خبير بحراني في الشؤون الخليجيّة.

الخليج قد شكّلها مؤتمر مسقط عام ١٩٧٦، الذي حضره وزراء خارجية كل من الامارات العربية المتحدة، البحرين، عُمان، السعودية، قطر والكويت، إضافة الى وزيري خارجية العراق وايران. إلا أن إجتماع مسقط فشل في الخروج بتصور محدد للتعاون الاقليمي؛ جراء تضارب المواقف والتوجهات السعودية والعراقية والايرانية.

وخلال مؤتمر القمة العربي، الذي عُقد في عمّان في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠، اتفقت الدول العربية الخليجية على اعداد ورقة عمل للتعاون الاقليمي المشترك، من غير أن يأتي الاتفاق على ذكر العراق وايران. وقد تم إعداد الورقة المقترحة، وجرت مناقشتها في اجتماعات جانبية على هامش القمة الاسلامية، التي عُقدت بالطائف في كانون الثاني / يناير ١٩٨١. وتبع ذلك عقد مؤتمر لوزراء خارجية الدول الخليجية الست في الرياض في شباط/ فبراير ١٩٨١، حيث اعلن عن فكرة.

اقامة مجلس التعاون الخليجي، تم عقد مؤتمر آخر لوزراء الخارجية في مسقط في آذار/ مارس ١٩٨١، حيث جرى التوقيع بالاحرف الاولى على النظام الاساسي للمجلس، والذي عُرض في ما بعد على مؤتمر القمة الخليجي في أبو ظبي، وصدّق عليه المؤتمر، وأعلن رسميًا في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٨١ عن إقامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ب ـ الإطار المؤسسي والتنظيمي

نصّت المادة الخامسة من النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي، على أن المجلس يتكون من الدول الست التي اشتركت في إجتماع وزراء الخارجية في الرياض في شباط/فبراير ١٩٨١،وهي الامارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان والسعودية وقطر والكويت. وهنا لُوحظ أن المجلس اقتصر على عضوية هذه الدول، ولم يترك المجال مفتوحًا لعضوية دول اخرى، وبالتالي فهو يُعد تنظيمًا اقليميًا محدود العضوية. وتقوم عضوية المجلس على مبدأ المساواة القانونية بين الدول الاعضاء، فعلى الرغم من التفاوت الكبير بين الدول الاعضاء على مستوى الامكانات المادية والسياسية، نص النظام الاساسي للمجلس على أن لكل عضو صوتًا واحدًا. وواضح أن البند التنظيمي قد اعتُمد بهدف تطمين الدول الصغيرة في المجلس من عدم التهميش او الابتلاع. بيد أن سير الاحداث أثبت عدم واقعية هذا البند، الذي أتى مغايراً لخريطة المعطيات المادية والسياسية للدول الاعضاء، وهو يُعد أحد أسباب عرقلة مسيرة العمل الخليجي المشترك. وحدّدت المادة السادسة من النظام الاساسي لمجلس التعاون أجهزة المجلس؛ فأشارت إلى أنه يتكون من المجلس الاعلى، والمجلس الوزاري، والأمانة العامة، ومن هيئة لتسوية المنازعات تُلحق بالمجلس الأعلى. وتنص المادة السابعة من النظام الأساسي على أن المجلس الأعلى يتكوّن من

رؤساء الدول الاعضاء، وتكون رئاسته دورية بحسب الترتيب الهجائي لاسماء الدول، ويجتمع المجلس الاعلى في دورة عادية كل سنة. ويُعد إنعقاده صحيحًا إذا حضر رؤساء ثلثي الدول الاعضاء، ولا يجوز لرئيس دولة طرف في نزاع قائم ان يرأس الدورة، أو الجلسة، التي تخصص لمناقشة هذه المسألة. ويجوز عقد دورات إستثنائية للمجلس الاعلى بناء على دعوة أي من الاعضاء حظي بتأييد عضو آخر . وتنص المادة الثامنة من النظام الاساسي على أن تصدر قرارات المجلس الاعلى في المسائل الموضوعية باجماع الدول الاعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت. وتصدر قراراته في المسائل الاجرائية بالاغلبية. بيد أن أي من النظام الاساسي لمجلس التعاون أو النظام الداخلي للمجلس الاعلى لم يحدّد معيار التمييز بين المسائل الموضوعية والمسائل الاجرائية، وألقى ذلك على عاتق المجلس الوزاري. ومن هنا، مثّل هذا البند التنظيمي إحدى الثغرات الباعثة على الخلاف في عملية إتخاذ القرارات النهائية في المجلس . وبالمعيار القانوني، تُفسّر هذه النقطة خلفية الخلاف السعودي -القطري الذي حدث في القمة الـ ١٦ لدول المجلس ، التي عُقدت في مسقط، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، والمتعلّق بقضية انتخاب أمين عام جديد للمجلس ؛ حيث رفض الجانب القطري ترشيح (ثم انتخاب) الدبلوماسي السعودي جميل الحجيلان. وقاطع القطريون الاجتماع الختامي للقمة، في أول ظاهرة من نوعها في تاريخ مجلس التعاون الخليجي . ومن النقاط الاخرى التي تؤخذ على البناء التنظيمي للمجلس، هي اعتبار قرارات المجلس الاعلى مجرد توصيات غير ملزمة للدول الاعضاء ، شأنها في ذلك شأن التوصيات التي يتخذها مجلس الجامعة العربية ، والجمعية العامة للأمم المتّحدة.

٢ - أهداف المجلس بين النص والممارسة

حدّد البيان الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الخليجية الست في الرياض في شباط / فبراير ١٩٨١الأهداف العامة للمجلس بالعبارة التالية : تأكيدًا على العلاقات الخاصّة والخصائص العامّة، وتشابه الأنظمة ، وأهمية التنسيق الوثيقي بينها في مختلف المجالات ، وعلى وجه الخصوص في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ولاعتقادها بالمصير المشترك، فإن الدول الست قررت إنشاء منظمة تستهدف تعميق وتمتين روابطها في مختلف المجالات تُسمى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وسيكون مقرها الرياض في المملكة العربية السعودية[١].

---

(١) مدهون، عبدالجليل، «**أمن الخليج بعد الحرب الباردة**». دار النهار للنشر ، بيروت ١٩٩٧ (تحت الطبع).

أ - مستوى الانجاز الاقتصادي

وقد صادقت القمة الثانية لدول المجلس، التي عُقدت بالرياض عام ١٩٨٢، على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، التي وقعها وزراء المال والاقتصاد بالاحرف الاولى في الرياض في حزيران/ يونيو ١٩٨١ ، وتم بحثها من قبل المجلس الوزاري ، الذي انعقد في الطائف خلال الفترة بين ٣١ آب / أغسطس و ١ أيلول / سبتمبر ١٩٨١. و«المجلس إذ يتخذ هذه الخطوة الهامة، مستلهمًا آماني المواطن في إزالة الحواجز بين الدول الاعضاء، وفي تقوية الترابط بين شعوب المنطقة، على أسس صلبة تؤدي الى وحدة المنطقة ، يُدرك أنها السبيل الأمثل لتأمين التقدّم والازدهار لجميع دول المجلس[٢]».

كما اعتبر المجلس الوزاري هذه الاتفاقية محور التعاون الاقتصادي الذي يُعتبر العامود الفقري للعمل المستقبلي ، الذي يؤمن انصهار المنطقة في إطار يُمهِّد لوحدتها[٣].

اليوم، وبعد مرور أكثر من عقد ونصف على توقيع الاتفاقية الاقتصادية المشتركة، يمكن القول ان مقولات التعاون الاقتصادي بين دول المجلس لم تخرج عن الاتجاه الذي حكم مسارها في السبعينات، على المستويات الثنائية والجماعية، وهو إتجاه اتسم بالطموح الذي لا يتناسب مع الامكانات الفعلية المتاحة لتنفيذه. ويُعتبر هذا الاتجاه الطموح إستمرارًا للاتجاه نفسه السائد في مجموعة الدول النامية، التي تبنت خيارات طموحة للتعاون والتكامل الانمائي إنتهت الى تحقيق نتائج متواضعة. وقد انعكس هذا الاتجاه على العديد من إتفاقات التعاون المالي والاقتصادي الثنائية والجماعية ، وعلى العديد من المؤتمرات التي عُقدت لبحث هذا التعاون، فلم ينتج عن هذه الاتفاقيات والمؤتمرات أية نتائج جوهرية، ويعود ذلك ، بصفة أساسية، لتبنيها لأهداف وأسس هي عامة بطبعها، مثل :

- حرية إنتقال العمل ورأس المال .
- إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة بين الدول الاعضاء .
- معاملة متساوية للمواطنين .
- إقامة مشاريع مشتركة.

ويمكن أن نلحظ ، هنا، أن منهاج السوق المشتركة قد حكم إتجاهات حركة التعاون؛ فتمت الدعوة الى إقامة السوق الخليجية المشتركة، وإقامة إتحاد نقدي أو

---

(٢) المصدر نفسه.

(٣) النشرة الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد الرابع، ١٩٨٩ ، ص ٧٣.

عملة خليجية موحدة، وتحرير حركة عوامل الانتاج . وفي المؤشرات الكمية ، يمكن ملاحظة أن حركة التجارة في ما بين دول مجلس التعاون الخليجي محدودة الاهمية بالنسبة لتجاربها الخارجية . فقد بلغت نسبة الصادرات البينية لهذه الدول ٩ر٤ في المائة فقط من مجموع صادراتها عام ١٩٨٦ ، أما وارداتها البينية فقد انخفضت من ٧ر٧ في المائة عام ١٩٨١، أي عام تأسيس المجلس ، الى ٩ر٥ في المائة من مجموع وارداتها عام ١٩٨٦. وكانت هذه النسبة قد بلغت ٦ في المائة عام ١٩٧٧ . كذلك ، فإن إجمالي التبادل التجاري البيني لدول المجلس لم يتجاوز عام ١٩٨٧، ٦ في المائة من مجموع تبادلها التجاري مع الخارج. وفي مؤشرات النصف الاول من العام ١٩٩٦، لم تكن معدلات التجارة البينية الخليجية أفضل كثيرًا من مثيلاتها على المستوى العربي العام . ولا بد من التنويه ، هنا،بأن تركيب التجارة البينية الخليجية يتكون في معظمه من سلع أعيد تصديرها، وتشتمل على معدات البناء والتعدين ووسائط النقل والسلع الاستهلاكية المعمّرة . كذلك، يمكن ملاحظة أن المشاريع المشتركة بين دول المجلس لا زالت تتسم بالمحدودية والتواضع. فالبيانات الرسمية تشير الى أن عددًا محدودًا جدًا من هذه المشاريع قد قام فعلاً[٤]، وأن المشاريع التي قامت إما أنها كانت مشاريع قطرية قائمة أصلاً، فاصبح رأسمالها مشتركًا، كصناعة الالمنيوم في البحرين التي أصبح رأسمالها مشتركًا مع السعودية، أو أنها مشاريع تمويلية وخدماتيَّة بوجه عام، كالشركة السعودية -البحرانية ، التي انشئت لتسويق الالمنيوم، وشركة الخليج للاستثمارات الصناعية ، والمنظمة الخليجية للاستثمارات الصناعية. وفي جميع الاحوال، كانت مشاريع من طبيعة المشاريع نفسها، التي كانت قائمة قطريًا.

د - مستوى الانجاز الامني

لم يأت النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي على ذكر التعاون الأمني والعسكري كهدف من أهداف المجلس . وعلى المستوى الرسمي ، كان هناك تجنب دائم للاشارة لهذا الهدف. بيد أن بعض المسؤولين الخليجيين لم يخفوا حقيقة وجوده كهدف مركزي من أهداف المجلس . وفي تصريح صحافي له، قال السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان : إذا نحن أعطينا أهمية كبرى للناحية الأمنية في اتفاق مجلس التعاون الخليجي ، فذلك لاعتقادنا بأنه ليس فينا دولة واحدة قادرة بمفردها على حماية أمن الخليج ، ولكن حتمًا في تكتلنا الأمني الدفاعي الجماعي قوة يجب أن

---

(٤) في العام ١٩٨٧ ، قال الامين العام (الأسبق) لمجلس التعاون الخليجي، عبدالله يعقوب بشارة، ان هنالك ١١ مشروعاً مشتركاً قيد الدّرس. وتبقى مشكلة اقناع القطاع الخاص بالاسهام فيها.
مجلة «التعاون»، الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، الرياض، نيسان/ابريل ١٩٨٧، العدد السادس.

يتكفل بها مجلس التعاون الخليجي(٥).

وبعد قيام المجلس، شكل الاعضاء المنتمون إليه قوة عسكرية للدفاع المشترك، هي " درع الجزيرة" ، وهي الأولى من نوعها في تاريخ المنطقة . كذلك ، يمكن النظر الى الاتفاقية الأمنية المشتركة ، التي صادقت عليها دول المجلس، باستثناء الكويت ، في القمة الخليجية ال. ١٥ ، التي عُقدت في البحرين في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٤ ، باعتبارها نموذجًا على الهموم الأمنية في مشاريع التعاون الخليجي . ويمكن النظر الى الهموم الامنية في العمل الخليجي المشترك باعتبارها انعكاسًا لتنامي هذه الهموم على المستويات الوطنية . ففي العام ١٩٩٤ ، كان إجمالي النفقات العسكرية لدول المجلس قد بلغ ٣ر٢١ مليار دولار ، وكان هذا الاجمالي قد وصل الى ٣٢ مليار دولار عام ١٩٨٥.

وقد احتلت السعودية المرتبة الأولى بين دول المجلس، بالنسبة لحجم الإنفاق العسكري، تلتها كلٌ من الكويت والإمارات العربية المتحدة. وفي مؤشرات العام ١٩٩٤، بلغ حجم النفقات الدفاعية للدول الثلاث : ٩ر١٣ مليار دولار ، ٣ مليار دولار و ٢ مليار دولار على التوالي(٦).

وعلى مستوى نسبة النفقات العسكرية إلى إجمالي الناتج القومي ، يُمكن ان نلحظ أن هذه الدول قد سجلت معدّلات عالية بالمعيار العالمي، وأن إحدى هذه الدول ، وهي سلطنة عُمان ، قد سجلت في العام ١٩٩٤ معدلاً قياسيًا بلغ ٩ر ١٥ في المائة، وهو يفوق عشرة اضعاف المعدل المسجل في العام نفسه لدولة كتونس. كذلك سجلت كل من الكويت والسعودية معدلات قياسية بلغت ١ر ١٢ في المائة و ٢ر ١١ في المائة على التوالي(٧).

وقد بلغت نسبة الانفاق العسكري من مجموع الإنفاق على الصحة والتعليم للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، في السعودية ١٥١ في المائة ، في قطر ١٩٢ في المائة وفي عُمان ٢٩٣ في المائة. بينما لم تتجاوز هذه النسبة ٣٣ في المائة في البلدان الصناعية المتقدمة ، كما أن المعدل العالمي لها لم يتجاوز الـ ٢٧ في المائة(٨).

وفي مؤشرات الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٢ ، بلغ المتوسط السنوي للواردات من

---

(٥) قابوس بن سعيد (سلطان عُمان)، «السلطان قابوس يدعو للانضمام الى حلف الاطلسي : حديث خاص»، المستقبل (باريس)، ٢ ايار/مايو ١٩٨١.

(٦) International Institute for strategic studies (IISS), Military Balance, 1995-1996. (Oxford, Eng.: Oxford University Press,1995).

(٧) المصدر نفسه.

(٨) برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٤، جدول (٢١)، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

الاسلحة التقليدية، في السعودية ١٧٣٨ مليون دولار، في دولة الامارات العربية المتحدة ٤١٣ مليون دولار ، في الكويت ٢٤٩ مليون دولار وفي البحرين ١٤٨ مليون دولار[٩]. ويمكن أن نلاحظ ، هنا، ان المتوسط السنوي السعودي على هذه الواردات يُعادل ضعف الإنفاق المماثل لدولة كالعراق، وضعفي الإنفاق المماثل لمصر، وأكثر من ثلاثة أضعاف الإنفاق السوري المماثل، وذلك ضمن مؤشرات الفترة ذاتها. كذلك، يمكن ملاحظة أن المتوسط السنوي البحراني على هذه الواردات ، قد جاوز، ضمن مؤشرات الفترة ذاتها، متوسط الانفاق المماثل لاربع دول عربية مجتمعة هي تونس والسودان ولبنان والاردن. علمًا بأن البحرين هي الدولة الأصغر على الصعيد العربي. وإضافة الى نفقات الأمن الداخلي ونفقات التسلح على المستويات الوطنية، أنفقت دول مجلس التعاون الخليجي نحو ٨٠ مليار دولار، كمدفوعات نقدية وعينية للعراق خلال حربه مع ايران. كذلك ، انفقت دول المجلس مجتمعة نحو ٣٧ مليار دولار كمساهمة في المجهود الحربي لقوات التحالف خلال حرب الخليج الثانية، وامتداداتها. كما أسفرت هذه الحرب عن أضرار اقتصادية للكويت قُدِّرت بنحو ٣٨ مليار دولار، وبلغت الكلفة المالية الاجمالية لهذه الحرب على دول مجلس التعاون الخليجي نحو ١٢٥ مليار دولار.

٣ - العلاقات الداخلية في المجلس

أ - العوامل المؤثرة في صوغ العلاقات الداخلية

وإذا كانت دول مجلس التعاون الخليجي قد أجمعت على نص موحَّد، وعلى أولويات محددة نوعًا ما، كما يتضح من سلوكها في المجالين الاقتصادي والامني على النحو الذي سبق تفصيله، فإن علاقاتها البينية لم تكن متينة بمتانة النص، وبمستوى أولويات الامر الواقع. ويمكن تشخيص عدد من العوامل المؤثرة في صوغ العلاقات البينية ضمن مجلس التعاون الخليجي، منها الروابط السلالية بين الأُسر الحاكمة في دول المجلس. ولا نقصد ، هنا ، وجود تضامنات أسرية أو مجالس عائلية على مستوى اكثر من أسرة من الاسر الحاكمة في الخليج ، بل نقصد وجود كثافة روابط شخصية فوق قطرية بين أفراد بعض الاسر الحاكمة، او المتنفذة في المنطقة؛ كنموذج العتوب، حيث تضم هذه القبيلة ثلاثة فروع هي آل خليفة ، وآل صباح والجلاهمة. وهذه الروابط تمثل دوراً نفسيًا اجتماعيًا يعكس تأثيره على متخذي القرار السياسي في دول المجلس. وهذا ما نطلق عليه إسم آلية المؤثر السلالي . ومن العوامل الاخرى ،

(٩) المصدر نفسه.

يمكن ملاحظة صدى الموروث التاريخي، الذي يعمل، كالروابط السلالية، بآلية نفسية - إجتماعية، إلا أنها ذات مفعول سلبي في طابعه العام. كذلك ، تؤثر درجة التمسك بالسيادة القطرية على مناخ العلاقات البينية داخل المجلس.وفي حالات معينة، أدت النزاعات الناشبة بسبب تطرف الحس السيادي إلى قيام تكتلات داخلية، أو إلى لجوء إحدى الدول إلى الاحتماء باحدى الجهات الاقليمية أو الدولية.

ب - نزاعات الحدود

ساهمت عدة مؤثرات في الدفع باتجاه تطرف الحس السيادي، المعبَّر عنه بنزاعات الحدود .ومن هذه المؤثرات ما هو تقليدي مرتبط بنمط الخلفيات الاجتماعية والسياسية. ومنها ما هو ستراتيجي وحديث، كالعامل النفطي. وبمقدور المتتبع لأحداث المنطقة أن يقف على عدد من النزاعات الحدودية، التي وجدت في النفط، او الغاز، خلفيتها الاساسية ، أو إحدى خلفياتها. فقد أوقدت حقول الرميلة النفطية شرارة النزاع بين العراق والكويت، الذي قاد في مراحله الأخيرة إلى حرب الخليج الثانية. كذلك ، نُظر الى حقل غاز الشمال القطري ، على أنه أحد عوامل الصدام العسكري بين البحرين وقطر عام ١٩٨٦. ففي ذلك العام، سعت البحرين إلى ردم فشت الديبل المتنازع عليه مع قطر ، وإقامة منشآت مدنية عليه، الأمر الذي دفع الطيران الحربي القطري إلى قصف هذا الفشت، واعتقال العاملين في إنشاءاته. وقد كان مبعث الإجراء القطري الخشية من أن يؤدي ردم الفشت إلى مطالبة بحرانية بالمشاركة في حقل غاز الشمال، الذي يُعد من أكبر حقول الغاز في العالم، ذلك لأنه عندما تُقدم البحرين على ردم الفشت فإنه يصبح بداية مجالها البحري، الذي سيطال ، عندئذ، جزءًا من حقل غاز الشمال.

وخلال المفاوضات التي جرت عقب القصف القطري للانشاءات البحرانية في فشت الديبل، قيل إن الوفد البحراني طالب بالحصول على ٢٠ في المائة من احتياطات حقل غاز الشمال كحل للازمة، إلا أن الجانب القطري لم يوافق سوى على ١٠ في المائة ، شريطة ان يكون ذلك جزءًا من حل شامل لكافة قضايا الحدود البحرية، بما فيها مسألة جزر حوار، وهو ما لم يحدث . وفي شمال الخليج، مثَّل النفط المستقر في باطن جزيرتي قارون وأم المرادم، إحدى الخلفيات الاساسية للخلاف السعودي - الكويتي بشأن السيادة عليهما. وهو خلاف لم ينته بحسم الرياض من جانب واحد لمسألة السيادة على هاتين الجزيرتين لصالحها منذ العام ١٩٧٧.

وفي جنوب الخليج، يُعد نفط مسكت ومناطق نفطية محتملة مجاورة، مصدر نزاع دائم بين سلطنة عُمان ودولة الامارات العربية المتحدة. وفي العام ١٩٧٧ ، طلبت عُمان ، بصورة محددة ، من رأس الخيمة التخلي عن نفط منطقة مسكت المتنازع

عليها، التي تبعد عن الأراضي العمانية مسافة ١٧ كلم[١٠].

وضمن المؤثرات الستراتيجية الاخرى، يُعد العامل الملاحي أحد العوامل الاساسية التي ساهمت في صوغ الازمات الحدودية وتوجيهها في المنطقة. وكان مرفأ أم قصر العراقي ومداخله المتنازع عليها، وخور العديد السعودي ومداخله المتنازع عليها يمثلان أهم نموذجين لهذا العامل. وضمن المؤثرات الستراتيجية نفسها، يأتي العامل الديموغرافي، ذو المواصفات القبلية، ليؤدي دوره التاريخي الممتد بفاعلية. فهناك قبائل متنازع عليها، أو على ولائها، كما هو الحال بالنسبة إلى قبائل بني النعيم وبني مرَّة بين السعودية وقطر والإمارات ، وقبائل الشحوح بين الامارات وعُمان. وبالامس ، إستقطبت الكويت قبائل العجمان ، واستقطبت السعودية قبائل العوازم، إبان النزاع على ترسيم الحدود.

وتاريخياً ، أدت هجرة قبائل بني النعيم من البحرين إلى الزبارة في قطر الى جدل قانوني امتد طويلاً بين البلدين، ومفاده هل ان الزبارة قطرية لأنها ضمن أراضي قطر، أم بحرانية لأن جميع من يعيش عليها تابعون لحكومة البحرين. وهذا الجدل، الذي صنعه التاريخ، لازال ممتدًا اليوم، ولا تزال قضية الزبارة إحدى أصعب مفاصل الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين.

إن النزاعات الحدودية قد تسببت في عداءات ثنائية شبه متأصلة داخل المنطقة، كما خلقت مناخًا كثيفًا من الإستقطاب والتكتلات الجانبية، وقدمت مبررًا إضافيًا للتدخل الاجنبي ، وفي حالات معينة اتحدت هذه النتائج لتفجر حروبًا عنيفة دامية، كما حدث في حربي الخليج الأولى والثانية.

٤ - علاقات المجلس في الدائرة شبه الاقليمية

مع اندلاع حرب الخليج الثانية ، إتجهت علاقات دول مجلس التعاون الخليجي بصنعاء نحو توتر معلن، وتقطعت جسور الوصل ببغداد ، وتعاظمت الهواجس تجاه طهران. كانت كل من صنعاء وبغداد وطهران قد إتخذت عام ١٩٨١ مواقف منددة بقيام مجلس التعاون الخليجي ، وفق خصوصياته التنظيمية الراهنة، ورأت فيه تكتلاً محوريًا يستهدف عزلها وتهميشها. وحين الإعلان عن فكرة قيام المجلس الخليجي، تمَّ إستبعاد اليمن بدعوى عدم وقوعه ضمن النظام الاقليمي الخليجي، وتم إستبعاد ايران والعراق بدعوى الخشية من إنتقال الحرب الدائرة بينهما الى الدول الخليجية الاخرى. وبين العام ١٩٨١ حين تشكّل مجلس التعاون، والعام١٩٩٠ حين تفجَّرت حرب الخليج الثانية، كانت أنساق العلاقة بين دول المجلس وكل من صنعاء وبغداد

---

(١٠) حديث صحافي لحاكم رأس الخيمة، مجلة «صوت الخليج»، الكويت، ١٩٧٨/١/١.

وطهران قد أخذت طريقها نحو اتجاهات متباينة، فأضحت وثيقة نسبيًا ، مع صنعاء ، وتحسَّنت مع بغداد ، واستمرت قلقة مع طهران.

أ - العلاقات الخليجية - اليمنية

بعد إنتهاء حرب الخليج الثانية، سعت صنعاء لإعادة ترميم علاقاتها بالعواصم الخليجية، إلا أنَّ مساعيها لم تفلح بوجه عام، رغم النجاح الذي حققته مع كل من مسقط والدوحة، والانفراج النسبي في العلاقة مع دولة الامارات العربية المتحدة . وفي ربيع العام ١٩٩٤ ، جاءت الحرب الأهلية في اليمن لتعيد الى نقطة الصفر علاقاته بدول مجلس التعاون الخليجي(١١). ومرة أخرى، بدأ اليمنيون مسيرة ترميم العلاقة مع جيرانهم الخليجيين ، ومرة أخرى كانت مسقط بداية هذه المسيرة. ففي أيلول / سبتمبر ١٩٩٤،أجرى الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، في مدينة صلالة العمانية، محادثات مع السلطان قابوس بن سعيد، تناولت سبل تحسين العلاقات بين صنعاء والعواصم الخليجية، ومسألة لجوء القيادي اليمني الجنوبي علي سالم البيض الى عُمان، وإعادة الأسلحة التي نقلها الانفصاليون الجنوبيون الى الأراضي العمانية. وبعد أيام من زيارة الرئيس اليمني، أعلنت مسقط أنها أعادت للسلطات اليمنية جميع الاسلحة والمعدات التي نُقلت إلى أراضيها من جنوب اليمن. وفي الوقت الذي بدأت فيه علاقة صنعاء ومسقط تشق طريقها ، مرة أخرى ، نحو تحسن ملحوظ، جاء التوقيع على مذكرة مكة في شباط/ فبراير ١٩٩٥ ، ليُعلن من جهة اخرى عودة الدفء بين صنعاء والجار السعودي. ومذكرة مكة هي إطار تفاوض لحل مشكلة الحدود بين اليمن والسعودية، ينهض على مبدأ الأخذ الكلّي بمعاهدة الطائف الموقعة بين البلدين عام ١٩٣٢ ، وهو يعني ، في حال تطبيقه، وضع صنعاء والرياض على طريق تعاون اقتصادي وسياسي وأمني وثيق. وفي ايلول/ سبتمبر ١٩٩٥ ، بدأت تظهر أولى ثمار مذكرة مكة حيث بدأت وزارة الداخلية السعودية في قبول طلبات اليمنيين الراغبين في العمل بالمملكة.

وفي موازاة هذا المناخ ، إستمر مناخ التوتر مهيمناً على العلاقات اليمنية-الكويتية، حيث تصر الكويت على صدور اعتذار رسمي من اليمن عن مواقفه من أزمة الخليج، كشرط لتحسين العلاقة معه. وقد رد الرئيس اليمني على الطلب الكويتي بالقول : إن اليمن لن يطلب الغفران من أحد، وإنه لم يتآمر ضد أحد ، ولم يتدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد آخر(١٢).

---

(١١) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبدالجليل مدهون، «الخليج واليمن والمسألة الجزيرية»، المستقبل العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول /سبتمبر ١٩٩٦

(١٢) السفير، ١٩٩٥/١٠/٢٦.

وفي كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٦ ، تقدم اليمن بطلب رسمي للانضمام الى مجلس التعاون الخليجي ، وسُلم هذا الطلب الى دولة قطر باعتبارها رئيسة الدورة الحالية للمجلس، وكان من المرجح أن تنظر القمة الخليجية الـ ١٧ ، التي عُقدت في الدوحة، في الطلب اليمني ، إلاّ أن البيان الختامي للقمة لم يُشر من قريب أو بعيد إلى هذا الطلب. ويمكن القول إن الطلب اليمني لم يكن، في واقع الامر ، واقعيًا؛ فالتفاوت الاقتصادي بين اليمن وجيرانه واسع، وهو الجمهوري الوحيد بين الملكيات في شبه الجزيرة العربية، والدولة الوحيدة التي توجد فيها أحزاب سياسية رسمية وممثلة في البرلمان. إضافة إلى ذلك ، فإن التفوق الديموغرافي النسبي لليمن يُضفي على العلاقة معه مزيدًا من الهواجس . وفي الجانب القانوني، يمكن ملاحظة أن المادة الخامسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي قد نصَّت ضمنًا على أن المجلس تنظيم محدود العضوية. وعلى الرغم من ذلك، يمكن القول إن اليمن هو الاكثر قربًا للخليجيين بين الدول المحيطة بالخليج، وخصوصاً لجهة التماثل الاجتماعي والتداخل الإثني. إن على الخليجيين السعي لبناء نسق خاص ومتطور من العلاقة مع صنعاء، نسق يستنفذ القواسم المشتركة بين الجانبين، ويتغلب على عوامل ومسببات التوتر بينهما . وهنا، يجب التأكيد على أهمية المدخل الاقتصادي للعلاقات الخليجية - اليمنية، وهو مدخل يمكن ان يُعاد تفعيله باعادة العمالة اليمنية الى الخليج. وبالمنظور الستراتيجي، فإن اليمن لا يمكن ان يبقى في فراغ سياسي ، على مستوى التحالفات الاقليمية بعيدة المدى، وإذا لم ينجح الخليجيون في إستقطابه، فسيقوم العراق بهذا الامر، ويعود بذلك، مرة اخرى ، إلى تطويق الخليج، كما سعى في أواخر الثمانينات ، وخصوصًا بعد تشكيل مجلس التعاون العربي.

ب - العلاقة مع العراق

يمكن القول، بكثير من التحديد، إن دراسة العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق ، لا تُعد دراسة لعلاقة بين طرفين، بل بين اطراف متعددة؛ فعلى الرغم من التقارب الحاصل في وجهات نظر دول المجلس حيال العراق، الا أن الوجه الآخر للمسألة يتمثل في طبيعة التباينات السائدة في مواقف وسلوك هذه الدول حيال تفاصيل الوضع العراقي، وهي تباينات تمليها اعتبارات التحالفات الدولية والاقليمية لكل دولة، كما تمليها في الوقت نفسه طبيعة العلاقات الداخلية في المجلس. وبصفة عامة، يمكن القول إن هناك ثلاثة مستويات للعلاقات الخليجية-العراقية، المستوى الاول تمثله عُمان وقطر، وهو أميل للمصالحة مع العراق ، المستوى الثاني ، تمثله دولة الامارات العربية المتحدة والبحرين، والمستوى الثالث تمثله السعودية والكويت.

في ٢١ أيار/ مايو ١٩٩١، ذكرت صحيفة الجمهورية العراقية أن سلطنة عُمان قد أعادت فتح سفارتها في بغداد، لتكون بذلك أول دولة خليجية تُقدم على مثل هذه الخطوة، منذ تحرير الكويت. كما استقبلت مسقط وفوداً رسمية عراقية، أبرزها زيارة وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف في آذار / مارس ١٩٩٥. وبالنسبة الى قطر، سجلت العلاقة مع بغداد تطورًا لافتًا منذ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٢، حينما أعلن في الدوحة وبغداد عن تسلم الرئيس العراقي صدام حسين رسالة خطية من القيادة القطرية تتعلق بالعلاقات بين البلدين. وقد نقل الرسالة محمد بن راشد آل ثاني سفير قطر في بغداد ، الذي استقبله الرئيس العراقي في ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر، وكان السفير القطري قد عاد إلى بغداد في الشهر ذاته، بعد انقطاع دام اكثر من عامين. وقد وجدت الخطوة القطرية خلفياتها، على الارجح، في النزاع الحدودي، الذي كان متفجرًا وقتذاك بين الدوحة والرياض. وتعد قطر اليوم، الساحة الخليجية الأهم للحضور العراقي، وهو الامر الذي لا زال يثير استياء الكويت والرياض. وعلى مستوى دولة الامارات العربية المتحدة ، أطلق المسؤولون الإماراتيون، منذ العام ١٩٩٥، عدة دعوات رسمية لرفع الحصار عن بغداد والدخول في مشروع مصالحة معها. وفي مطلع شباط / فبراير ١٩٩٦، أرسلت الامارات سفينة محملة بنحو ٤ آلاف طن من الاغذية والادوية إلى العراق. وبعد موافقة بغداد على قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٩٨٦ المعروف بقرار «النفط مقابل الغذاء» في كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٦ ، مثلت إمارة دبي المركز الاقليمي الاكثر أهمية لتجارة الغذاء والدواء مع العراق. وقدرت الاوساط التجارية في دبي حجم المشتريات العراقية التي تُشحن من الامارة بين خمسة وسبعة ملايين دولار يوميًا[١٣].

وعلى مستوى البحرين، يمكن النظر إلى الموقف البحراني باعتباره مقاربًا للموقف الاماراتي، من حيث الدعوة الى رفع الحصار عن بغداد وفك عزلتها. وقد أشاد ولي عهد البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بدعوات الرئيس الاماراتي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في هذا الشأن ، واعتبر أن مسألة القيادة ونظام الحكم في العراق هما شأن داخلي يخص العراق ورئيسه وشعبه[١٤]. وعلى مستوى السعودية والكويت، يمكن ملاحظة تحفظ سعودي صامت، وتشدد كويتي معلن، حيال المصالحة مع العراق. وهناك تأكيد سعودي دائم على ضرورة عدم الربط بين معاناة الشعب العراقي وموضوع المصالحة مع الحكومة العراقية[١٥]. وعلى الرغم من هذا

---

(١٣) الحياة، ١٩٩٦/١٢/٢٠.

(١٤) الحياة، ١٩٩٥/١٠/٢٠.

(١٥) أنظر نص خطاب وزير الخارجية السعودي، الامير سعود الفيصل، أمام الجمعية العامة للامم المتحدة، في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٥، الحياة، ١٩٩٥/١٠/١٢.

التباين في مستويات العلاقة بين العراق وجيرانه الخليجيين، فإنه يمكن القول إن مسألة التباين لا تعد مسألة حاسمة في تقرير الوجهة النهائية لمستقبل العلاقات العراقية -الخليجية في بُعدها الستراتيجي العام.

وهناك ثلاثة احتمالات لن تحيد عنها ، على الارجح، هذه العلاقات، بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم في بغداد او نوعه: الأول ، العودة إلى مناخ الحرب الباردة الاقليمية، كما في حقبة السبعينات. والثاني، قيام علاقة إستيعابية، يتم فيها إستيعاب العراق سياسيًا واقتصاديًا . والاحتمال الثالث، الانتقال بالعلاقة من مشهد العزلة الكلية السائد حاليًا، الى مشهد العزلة الجزئية ، بهدف تنفيس الاحتقان ، ليس إلا[١٦].

ج ـ العلاقة مع ايران

كما تدهورت العلاقات الخليجية ببغداد إثر حرب الخليج الثانية، فإن هذه الحرب كانت كذلك، ذات مردود سلبي على العلاقات الخليجية-الايرانية؛ إذ دفع غياب العراق باتجاه تزايد الهواجس الخليجية من القوة الايرانية؛ مما انعكس سلبًا على فرص تطوير العلاقة مع طهران. وعلى الرغم من ذلك، يمكن القول، إن علاقة الخليجيين بطهران ، شأنها شأن علاقتهم ببغداد ، هي على درجة ملحوظة من التفاوت. ويمكن القول إن ثلاث دول خليجية سوف يستمر خط علاقاتها بطهران في منحى ايجابي، وهي عُمان وقطر والكويت. في حين أن المسار السلبي الراهن سوف يسقط نفسه، على الارجح، على مستقبل العلاقات الايرانية مع كل من الامارات العربية المتحدة والبحرين والسعودية. وبالنسبة إلى دولة الامارات العربية المتحدة، لا يبدو أن النزاع على الجزر الستراتيجية الثلاث في طريقه للعثور على حل قريب، بل ان احتمالات التصعيد تبدو قائمة من الوجهة السياسية وربما من الوجهة الامنية، أيضاً. وذلك سيتوقف ، على الارجح، على مستقبل الخيارات الدولية لكل من طهران وابو ظبي. وعلى مستوى البحرين، سيبقى الوضع الداخلي فارضًا نفسه على مناخ العلاقة مع طهران، وتبدو الازمة الراهنة في العلاقات الايرانية-البحرانية حاملة مقومات التواصل لسنوات عدة قادمة. وعلى مستوى السعودية، يمكن النظر الى العلاقة بين طهران والرياض على انها علاقة ذات نمط تنافسي في طابعها العام. ولا تبدو هناك فرص لبناء أنساق متينة لهذه العلاقة. بل ان هذه الانساق لم يُقدر لها الوجود حتى في عهد الشاه، حين كانت السعودية وايران تنسقان جهودهما تحت مظلة مبدأ نيكسون . ويمكن التأكيد، هنا، أنه في حالة العلاقات السعودية ـ الايرانية، لا يمثل غياب الثقل العراقي عامل قوة لهذه العلاقات، بل عامل ضعف لها؛ فهذا الغياب خلق شعورًا

---

(١٦) مدهون عبدالجليل، «٦ أعوام على عاصفة الصحراء: الخليج ومعضلة التوازن الستراتيجي»، الحياة، ١٩٩٧/١/٢٢.

متزايدًا لدى الرياض باختلال ميزان القوى الاقليمي لمصلحة طهران، وفاقم، بالتالي، من درجة الهواجس تجاه القوة الايرانية، وكان في التحليل الاخير عامل طرد لفرص التقارب بين الجانبين. لقد طرح غياب العراق وتنامي القوة الايرانية، من جديد معضلة التوازن استراتيجي في المنطقة، وأثار الكثير من التصورات والاجتهادات الرامية للعثور على رؤية استراتيجية جديدة للمنطقة. إن الخليج يشهد، بالفعل، معضلة توازن استراتيجي، وبمقدورنا أن نذهب اكثر من ذلك لنتحدث عما يشبه الفراغ استراتيجي. ولكن، على الرغم من ذلك ، يجب التأكيد على أن الحنين الى الوضع السابق لا يمكن وصفه الا بانه حنين عاطفي يفتقر الى الحكمة الكافية. ففي الوضع السابق، كان هناك توازن ، لكن هذا التوازن لم يهب للخليج الامن، بل افرز حربين مدمرتين، لانه ببساطة كان توازنًا سلبيًا، صراعيًا في تفاعلاته. إن الاجتياح العراقي للكويت اثبت ان مقولة الاعتماد على القوتين الايرانية والعراقية في عملية تحييد متبادل هي مقولة مجوفة، بل خاوية من أساسها ؛ فالقوة الايرانية لم تستطع تحييد القوة العراقية، ووضع خطوط حمر امام حركتها في المنطقة، تمامًا كما لم تستطع القوة العراقية تحييد القوة الايرانية في السبعينات ، ووضع خطوط حمر امامها، حينما قرر الشاه زج قواته ، براً وجوًا، في اقليم ظفار العُماني. إن على دول مجلس التعاون الخليجي، وايران والعراق ، البدء في عملية اعادة بناء للمفاهيم الستراتيجية السائدة، عملية يمكن من خلالها وضع المنطقة على طريق الاستقرار بعيد المدى .

٥ - علاقات المجلس في الدائرة الاقليمية

يمكن تحليل العلاقات الاقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي ضمن أربعة أبعاد أساسية ، هي البعد العربي، والبعد التركي، والبعد الاسرائيلي، والبعد الهندي، الذي يشمل دول شبه القارة الهندية. بيد أننا سنقتصر في مقاربتنا التالية على الأبعاد الثلاثة الاولى.

ا- الخليج والخيار العربي

يُمثِّل إعلان دمشق أخر محاولات الخليج لإستنفاذ عمقه العربي، بالمنظور الستراتيجي الكلي.

وقد صدر «اعلان دمشق» بشأن التنسيق والتعاون بين الدول العربية، في السادس من آذار / مارس ١٩٩١، إثر اجتماع عُقد في دمشق لوزراء خارجية سورية ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي. ونص البند الاول من الاعلان على توحيد الجهد العربي وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الاطراف المشاركة، وصولاً الى تجمع اقتصادي ما بينها. ونص البند الثاني على تعزيز التعاون السياسي والامني. وإذا كان

الشق الأمني من اعلان دمشق لم يرَ النور لاسباب يبدو انها مرتبطة بنمط الخيارات الدولية لبلدان مجلس التعاون الخليجي، فإن الشق الاقتصادي من الاعلان قد أخذ بالفعل طريقه نحو التنفيذ، وإن بمستويات لم ترقَ الى درجة التصورات والطموحات التي رافقت ولادة الاعلان. فهناك مجموعة من الديون قد تم شطبها والتخلي عنها، وتم انجاز بعض المعونات المالية والاستثمارات المشتركة، وازداد بنسبة ملحوظة معدل التبادل التجاري بين دول الخليج وكل من مصر وسورية . الى ذلك ، يمكن النظر الى البُعد السياسي لإعلان دمشق باعتباره بُعدًا محوريًا وركنيًا في جهود التضامن والتنسيق العربي. ويمكن القول، بصفة محددة، ان المؤثرات المصرية والسورية تمثل اليوم حجر الزاوية في الجهد العربي الرامي للحد من الاختراق الاسرائيلي للبيئة الخليجية. وتنظر اسرائيل بمزيد من القلق الى التنسيق المصري-السوري-السعودي في هذا الشأن. وفي العامين الاخيرين، تداولت بعض الاوساط الخليجية ما وُصف بانه اقتراح أولي بشأن انضمام لبنان الى تجمع اعلان دمشق . إلا أن المداولات الخاصة بهذا الاقتراح لم تأخذ طريقها على المستوى الرسمي . ويمكن القول، هنا، ان هذا الاقتراح يُعد ، في التحليل الستراتيجي الاخير، اقتراحاً راجحاً ، وجديراً بالمتابعة، وهو ، بالمعيارين السياسي والستراتيجي ، يُعد اكثر واقعية من الطلب اليمني بالانضمام الى مجلس التعاون الخليجي.

ب - العلاقات الخليجية - الاسرائيلية

في مقولات التطبيع الخليجي-الاسرائيلي، يمكن القول إن سلطنة عُمان ربما تكون الدولة الخليجية الاكثر حركة في اتجاه التطبيع مع اسرائيل؛ حيث تتضاءل الضغوط المحلية ، وتنعدم ، او تكاد، القيود الخارجية الحادة لهذه الحركة؛ فليس في عُمان مناخ شعبي مماثل لذلك السائد في دولة كالبحرين او الكويت او السعودية. كذلك ، فإن السياسة الخارجية العمانية ليست محكومة لنمط متنامٍ من التوازنات الاقليمية، كالذي تشهده بوضوح السياسة السعودية والكويتية ، وبدرجة اقل القطرية. وبعد توقيع اتفاق اعادة إنتشار القوات الاسرائيلية في مدينة الخليل في كانون الثاني ١٩٩٧، اعلنت سلطنة عُمان انها على استعداد لاستئناف اتصالاتها مع اسرائيل، وقال وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية يوسف بن علوي : ان هذه الخطوة تتيح للسلطنة المضي قدمًا في دعم مسيرة السلام مع الجانب الاسرائيلي والجانب الفلسطيني وعلى كل المسارات [١٧].

وكانت سلطنة عُمان قد أعلنت في الرابع من كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٦

---

(١٧) الحياة، ١٩٩٧/١/٢١.

تجميد عملية التطبيع مع اسرائيل احتجاجاً على سياسة رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو. ويمكن النظر إلى دولة قطر باعتبارها الدولة الخليجية الثانية من حيث وتيرة الحركة باتجاه التطبيع ، ويمكن النظر الى العوامل الاقليمية باعتبارها الاكثر دفعًا لهذه الحركة، فالقطريون يبحثون عن ثقل موازن في معادلة نزاعاتهم الاقليمية، بغض النظر عمن قد يمثل هذا الثقل ، سواء اكانت طهران او بغداد أو تل ابيب. وفي هذا السياق، يمكن النظر الى النزاع القطري مع السعودية باعتباره الاكثر حضوراً بين العوامل الاقليمية الدافعة باتجاه التطبيع بين الدوحة وتل ابيب. ويمكن النظر الى الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين كاحد العوامل المنشطة لهذا النزاع، كما يمكن النظر الى الفتور الكامن في العلاقات القطرية -الكويتية باعتباره واحدًا من التداعيات غير المباشرة له. وفي المحصلة النهائية، فإن الحضور الاسرائيلي قد أُريد له موازنة كل هذا المناخ في علاقات قطر الخليجية. وفي الاتجاه المقابل، يمكن النظر الى ابو ظبي والرياض باعتبارهما الطرفين الخليجيين الاكثر ممانعة لمقولات التطبيع مع اسرائيل . على مستوى دولة الامارات العربية المتحدة، يمثل الاتجاه العروبي لدى الاسرة الحاكمة في ابو ظبي احد عوامل الممانعة الاماراتية، وتحمل الاتجاه نفسه الاسرة الحاكمة في امارة الشارقة. وفي الامارات عمومًا، يمكن ملاحظة نخبة قومية قريبة، او مؤثرة ، في مصادر القرار. كذلك يمكن ملاحظة ان اسرة آل مكتوم الحاكمة في دبي تحمل تعاطفاً تقليديًا تجاه ايران، وتربطها علاقات متميزة مع العديد من وجوه ورموز الطائفة الشيعية في الخليج . واخيرًا ، فإن محدودية المؤثرات الاميركية على الامارات، قياسًا بالدول الاخرى في مجلس التعاون الخليجي ، تعد عامل تعزيز غير مباشر للممانعة الاماراتية لمقولات التطبيع مع اسرائيل. وعلى مستوى السعودية، يمكن ملاحظة نمطين من العوامل الكابحة لحركة التطبيع مع اسرائيل ، يتعلق الاول بالمكانة الاقليمية للسعودية ، ويتعلق الثاني بمكانتها الدينية على صعيد العالم الاسلامي. أما في ما يتعلق بالمكانة الاقليمية، فيمكن ملاحظة ان الدور الاسرائيلي في المنطقة يُريد له البعض، او من شأنه فعلاً، ان يحدّ من قوة النفوذ السعودي فيها. ومن هنا ، يمكن ملاحظة الاستياء السعودي من حركة التطبيع المتسارعة نسبيًا، التي اعتمدتها بعض الدول الخليجية مع اسرائيل. وفي ما يتعلق بالمكانة الدينية للسعودية، التي تتمثل في رعايتها للحرمين الشريفين ، يمكن القول ان التطبيع مع اسرائيل ، في ظل احتلال هذه الاخيرة للقدس، ولأراضٍ عربية اخرى ، يتناقض وفلسفة الخطاب السعودي المستند الى مقولة الدفاع عن المقدسات والحقوق الاسلامية. بيد أن ما يجب التأكيد عليه، هو ان الممانعة السعودية للتطبيع هي ذات مدلول نسبي في التحليل الاخير، وان العديد من العوامل الضاغطة تمارس دورها في التصّدي لهذه الممانعة ، وخاصة عامل الخيارات الدولية. وبين السلوك العماني والقطري من جهة والسلوك الاماراتي والسعودي من جهة اخرى، يمكن أن تلمَّس

موقفًا وسطيًا او متأرجحاً للبحرين والكويت. وفي الحالات كافة، يمكن القول ان عوامل التطبيع و عوامل الممانعة لا تزال تتصارع في البيئة الخليجية . وفي حين تمارس المؤثرات الخارجية، ضمن امور اخرى، دورها في تفعيل الشطر الاول من هذه العوامل ، فإن المناخ الاجتماعي المحلي يمارس دوره، بالمقابل ، في تفعيل الشطر الثاني منها.

ج - العلاقات الخليجية - التركية

بعد حرب الخليج الثانية، طُرح في الاوساط الخليجية سؤال مفاده هل يمكن الاعتماد على القوة التركية لموازنة النفوذ الايراني، الذي افاد من الغياب السياسي والستراتيجي للعراق ؟ وبعد ستة اعوام ، لا يزال هذا التساؤل قائمًا، الا أن فرص الرد عليه بالايجاب بدت اكثر تضاؤلاً. وخلال هذه الاعوام، دخل بعض الباحثين في الخليج في مقاربات سياسية وستراتيجية لحدود وآفاق الدور الاقليمي التركي، خلصت الى نتيجة مفادها، ان ليس بالمقدور الاعتماد على تركيا في حل معضلة التوازن الستراتيجي في الخليج[١٨]. وعلى الرغم من ذلك ، يمكن القول ان مستوى وحدود الاداء السياسي التركي في الخليج ستتوقف على مستقبل ميزان القوى المحلي هناك، ضمن ثلاثي طهران-بغداد-الرياض. وبقدر ما تستفيد انقرة من الغياب الستراتيجي والسياسي للعراق ، بقدر ما تتضرر من تعاظم الحضور الايراني. وإذا قدر للعلاقات الايرانية-الاميركية أن تتجاوز خط الازمة، فإن ذلك سينعكس سلبًا على فرص انقرة في الخليج. كذلك ، وبالقدر الذي يكون فيه مجلس التعاون الخليجي اكثر تماسكاً، بقدر ما يكون هامش المناورة امام الاتراك اقل وفرة. وفي سياق مقارب، يمكن القول إن تحرك مشاريع التطبيع بين اسرائيل ودول الخليج قد يوفر لانقرة ما يصعب عليها الحصول عليه في الوقت الراهن. ويمكن القول، ان دولاً كعمان والبحرين وقطر تمتلك، بالفعل ، قابلية ملحوظة لادخال النفوذ التركي الى الخليج، الاولى بسبب تحررها النسبي من ثقل الضغوط الاقليمية، والثانية بسبب خلفية توتر علاقاتها بطهران، والثالثة نتيجة للمناخ الحاكم لعلاقاتها بالرياض. أما الكويت، فانها سترحب بالحضور التركي، لا لتوازن به طهران ، بل لتؤكد به إبتعادها عن بغداد . كما ان هذا الحضور قد يُوفر للكويتيين بعضًا من السيولة في بيئة خياراتهم الاقليمية. فأزمتهم المستحكمة مع بغداد ستستمر مع استمرار وجود نظام الرئيس العراقي صدام حسين. والهواجس وانعدام الثقة ستبقى حاكمة، على الارجح، لعلاقاتهم باية سلطة اخرى في بغداد؛ في المدى المستقبلي المنظور. كذلك فإن العلاقات الكويتية-اليمنية لم تعثر بعد على تسوية مرضية. اما العلاقة بتل ابيب فدونها معارضة شعبية وبرلمانية

---

(١٨) مدهون عبدالجليل، «أمن الخليج بعد الحرب الباردة»، مصدر سابق.

واسعة. لذلك كله، ستفتح الكويت الابواب واسعة امام انقرة. وفي المقابل، لن تبدي الرياض ارتياحاً لأي حضور سياسي أو امني متزايد لتركيا في الخليج. وستنظر بامتعاض لأي تعاون تركي-اسرائيلي يتعلق بالساحة الخليجية. الا ان الرياض على الرغم من ذلك، سترحب بحضور تركي معتدل في حجمه ونوعيته، فهذا الحضور سيصب ، في نهاية المطاف ، في غير صالح طهران وبغداد، القوتين الاخرتين في معادلة التوازن الاقليمي في الخليج.

٦ - علاقات مجلس التعاون الخليجي في الدائرة الدولية

في الدائرة الدولية للعلاقات الخليجية، يمكن الوقوف عند ثلاثة ابعاد أساسية، هي البُعد الاميركي، والبعد الاوروبي، وبُعد شرقي آسيا. بيد أننا سنقتصر في مقاربتنا التالية على البعدين الأولين .

أ - العلاقات الخليجية -الاميركية

يمكن النظر الى الولايات المتحدة باعتبارها حجر الزاوية في الخيارات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي ، على الصعيدين السياسي والامني. ويمكن النظر الى المؤثرات الاميركية على هذه الدول باعتبارها الاكثر حسمًا في نتائجها، ضمن المستويات المحلية والاقليمية. ومنذ «عاصفة الصحراء»، برزت الولايات المتحدة كلاعب دولي شبه متفرد في التحكم بالاتجاهات الستراتيجية البعيدة المدى للخليج العربي ، كوحدة إقليمية فرعية . ويبرز مبدأ الاحتواء المزدوج لايران والعراق، كدليل ساطع على هذه المقولة . ومع اعتماد مبدأ الاحتواء المزدوج، أخذ الخليج العربي يزداد أهمية في المدرك الستراتيجي الاميركي. ويمكن القول، انه مثلما كانت اوروبا الغربية ميداناً متقدمًا لجهود واشنطن لاحتواء الاتحاد السوفياتي ابان الحرب الباردة ، فإن الخليج يُعد اليوم الميدان الاكثر تقدماً في الجهد الاميركي الخاص ب. بالاحتواء المزدوج . وعلى المستوى الاجرائي، يطرح مبدأ الاحتواء المزدوج ضرورة تواجد اميركي عسكري متقدم ومستمر في الخليج، وهذا ما اعتمدته واشنطن فعلياً؛ وتجسد ذلك في تطوير القواعد والمرافق العسكرية، الثابتة والمتنقلة ، وزيادة عدد العاملين فيها، وعقد الاتفاقيات الامنية والدفاعية، الستراتيجية المدلول ، مع دول الخليج، وزيادة تدفق السلاح الاميركي للمنطقة ؛ في هيئة صفقات عملاقة. وقد وقّعت دول مجلس التعاون الخليجي منذ العام ١٩٩٠ على عقود عسكرية مع الولايات المتحدة تزيد قيمتها عن ٧٢ مليار دولار ، تشكل شراء اسلحة وبناء وصيانة قواعد ومرافق عسكرية. وقال تقرير نشرته الواشنطن بوست في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥، انه اضافة الى وجود قوات اميركية نظامية في الخليج ، هناك قوات اخرى

مؤلفة من آلاف المتعاقدين المدنيين، معظمهم من الجنود والضباط المتقاعدين ، الذين نفذون عقودًا للتدريب والصيانة، وغيرها من الأنشطة العسكرية . وذكر التقرير، انه وتحت غطاء تنفيذ حظر الطيران العراقي في جنوب العراق، يوجد للولايات المتحدة، احياناً، ما يقارب ١٧٠ طائرة تابعة لسلاح الجو او البحرية، من مختلف الانواع ، معظمها منتشرة في قواعد جوية في السعودية معزولة عن المناطق السكنية. وقال التقرير ، إنه بالاضافة الى الوجود العسكري الجوي والبري، يوجد للولايات المتحدة اكثر من ١٥ الف من رجال المارينز ، في اطار جديد أطلق عليه البنتاغون عام ١٩٩٥ إسم «الاسطول الخامس»، وهي المرة الاولى التي تنظم فيها الولايات المتحدة اسطولاً جديداً منذ الحرب العالمية الثانية . ومع أن هذه التسمية لا تصاحبها بالضرورة زيادة لعدد السفن، إلا انها مؤشّر واضح على أن هذا الوجود البحري في الخليج سيبقى لوقت طويل، ويصبح سمة ثابتة من سمات الستراتيجية الاميركية في المنطقة. وتحمل السفن الاميركية معدّات عسكرية ، إضافة لتسليح عشرة الاف جندي في الحالات الطارئة.

وتشير معلومات المعهد الدولي للدراسات الستراتيجية في لندن الى انه كان في السعودية عام ١٩٩٣ وحدات من القوات الجوية الاميركية يجري تغييرها دورياً ، عبارة عن أطقم وأعداد مختلفة تشتمل على طائرات قتال من طرازات «إف - ٤ جي» و«إف- ١٥» و«إف -١٦ » و«إف -١١٧» وطائرات نقل «س - ١٣٠» وطائرات صهاريج «كيه سي -١٣٥» وطائرات إستطلاع «يو - ٢» ونظام «جيه ستارز» وكتيبة «باتريوت»[١٩].

ولا تشير المراجع المختصة الى وجود قواعد عسكرية أجنبية في الخليج بالمفهوم المتعارف عليه، الذي يعني سيطرة الدولة على القاعدة، باستثناء قاعدة «الجُفر» البحرية في البحرين[٢٠]. وتستخدم هذه القاعدة من قبل القوات الاميركية منذ الستينات ، وهي الآن مقر قيادة الاسطول الخامس الاميركي في المنطقة. وعلى الرغم من ذلك ، فإن الاتفاقات العسكرية التي وقعتها واشنطن مع دول الخليج تضمنت بنودًا نصت على تخزين معدات عسكرية ثقيلة كافية لتسليح كتيبة اميركية في كل دولة، كما هو حال الاتفاقات الموقعة مع الكويت وقطر، وكذلك الاتفاق من حيث المبدأ مع الامارات العربية المتحدة. وكنموذج على إستخدام الولايات المتحدة لوجودها العسكري المتقّدم في الخليج في جهود الاحتواء المزدوج، اثبتت الغارات الجوية التي شنتها القوات الاميركية على العراق في كانون الثاني / يناير ١٩٩٣ ان القوات الجوية التي اشتركت في القصف من خارج طائرات حاملات الطائرات قد اقلعت

---

(١٩) IISS, The Military Balance, 1993-1994, PP 28 and 128.

(٢٠) The Military Balance , 1986-1987, P 89.

من احدى دول المنطقة . كما يُعتقد أن بعض الطائرات التي اشتركت في ضربة الصحراء ضد العراق في ايلول / سبتمبر ١٩٩٦ قد إنطلقت من دولة خليجية لم تتم تسميتها. ويمكن القول ، إن ضربة الصحراء ، بصفة خاصة ، قد قدّمت نموذجاً واضحاً على آلية البُعد العسكري في جهود الاحتواء المزدوج ، أي آلية الرد العنيف على اختراق الخطوط الحمر . وفي البُعد السياسي للعلاقات الاميركية-الخليجية، تدفع الولايات المتحدة باتجاه الحد من فرص التقارب الخليجي مع ايران او العراق، والحد من تأثير تجمع إعلان دمشق على التوجهات الاساسية لدول المنطقة، خاصة في ما يتعلق بالعلاقة مع اسرائيل. كذلك تعمل الولايات المتحدة على تعويم البيئة الخليجية ، باتجاه يُفضي لتقليص النفوذ السعودي فيها، ودمجها بمنظومة اقليمية اوسع هي الشرق الاوسط.

ب - العلاقات الخليجية - الاوروبية

إن تنامي الحضور الامني والسياسي الاميركي في المنطقة في مرحلة ما بعد عاصفة الصحراء، قد اتى على حساب العديد من الاطراف القليمية والدولية، وفي مقدمتها اوروبا، خاصة وأن تطور الحضور الاميركي قد بدأ بالامن ليمتد الى الاقتصاد والتجارة . وتبدو فرنسا في مقدمة الخاسرين الاوروبيين، بل إن حرب الأدوار بين الولايات المتحدة وأوروبا في الخليج هي، بالدرجة الاساسية، حرباً بين واشنطن وباريس. ولا يرى المحلل، اليوم، في المشاركة الفرنسية في عاصفة الصحراء سوى نوع من التدمير الذاتي، إذ مثل العراق خلال العقدين السابقين لتلك العاصفة ، مركز الحضور الفرنسي وثقله السياسي والامني في الخليج. وبعد أن خسرت باريس العراق ، تفاجأت بأن آمالها المعقودة على الكويت كانت أقرب ما تكون الى أحلام اليقظة ؛ فلم تحظَ سوى بحصة زهيدة من عقود الاعمار، كما أن الاتفاق الدفاعي الفرنسي-الكويتي قد اتى بروتوكولياً في طابعه العام، ويصعب وصفه كسباً ستراتيجياً لفرنسا. وإذا استمرت خيارات الكويت الامنية على وضعها الراهن، فإن هذا الاتفاق سيفقد الكثير من مغزاه. وبعد سقوط الوجود الفرنسي في العراق وإخفاقه في الكويت ، كان التراجع الثالث في قطر، فقد كانت قطر تمثل مركزًا خليجياً متقدماً للحضور الامني والاقتصادي الفرنسي، وكان اتجاه الدوحة نحو باريس جزءاً من لعبة التوازنات التي اغضبت واشنطن، بيد أن وصول الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الى سدة الحكم في قطر، إثر الانقلاب الابيض الذي جرى في صيف ١٩٩٥ ، قد دفع باتجاه تعزيز العلاقات القطرية- الاميركية، وكان هذا التعزيز ، في الاخير، على حساب الوجود الفرنسي. وقد جاء توقيع الدوحة على الاتفاق العسكري مع الولايات المتحدة ليؤكد توجهاً جديداً في السياسة القطرية. وفي جنوب الخليج، تراهن باريس على وجودها المتقدم أمنياً في دولة الامارات ، بعد أن أضحت هذه الاخيرة ملاذاً وحيدًا على

مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. ومع الجهود الاميركية الحثيثة لتطوير العلاقة مع الامارات، يبقى الرهان الفرنسي رهاناً صعباً. ومنذ عاصفة الصحراء بدا واضحاً ان الاميركيين لن يقبلوا بوجود صياد فرانكوفوني في بحيرة الخليج الأنكلوسكسونية.

ونتيجة لوضعهم القلق في داخل الخليج، إتجه الفرنسيون لتعزيز وجودهم في اطرافه، فاتجهوا لليمن، مستنفذين ضآلة الارث الانكلوسكسوني هناك، والى طهران، حيث العداء المستحكم بينها وبين الولايات المتحدة، كما بدأوا مسيرة العودة الى بغداد. وبذلك بدأ الفرنسيون في تطبيق ستراتيجية مشابهة، نوعاً ما، للستراتيجية الروسية المعتمدة في المنطقة منذ سنين عدة، ستراتيجية التمركز في الاطراف للضغط على الداخل.

الخلاصة

وفي الخلاصات النهائية، يمكن التأكيد على أن مجلس التعاون الخليجي لازال تجمعاً قادراً على المحافظة على شخصيته الاقليمية ، إلا أن هذا التجمع يبدو بعد اكثر من ١٥ عاماً على تأسيسه وقد فقد بعضاً من مقومات التماسك التي رافقت نشأته. وبالقدر الذي تدفع بعض العوامل الداخلية باتجاه تآكل هذه المقومات، بقدر ما تنحو العديد من المؤثرات الخارجية في الاتجاه نفسه، بمستويات أكثر حدّة. وتبرز نزاعات الحدود على رأس العوامل الداخلية، السالبة التأثير على مستقبل مجلس التعاون الخليجي، كتجمع اقليمي، وتبرز اعتبارات الثروة النفطية والرغبة في الوصول الى المنافذ البحرية في مقدمة الاسباب الدافعة باتجاه تأجيج هذه النزاعات. وفي العوامل الخارجية، يدفع مجلس التعاون الخليجي ثمن التباين في مواقف اعضائه حيال عدد من الاطراف الاقليمية والدولية. واليوم، هناك تباين في وجهات النظر بين دول المجلس حيال خمسة أطراف، وهي اليمن والعراق وايران، واسرائيل وفرنسا. كذلك، يدفع مجلس التعاون الخليجي ثمن التوجهات الاميركية الجديدة في المنطقة، حيث يغطي خيار تعويم البيئة ، وربطها بمنظومة اقليمية اوسع هي الشرق الاوسط، الى فقدان هذه البيئة لعدد من خصوصياتها ، التي تمدها بمقومات التماسك. وهنا ، على الجانب الخليجي، الدخول في مقاربة مفهومية جديدة، ستراتيجية وسياسية ، تمكنه من تجاوز معضلة المؤامرة بين خياراته الخارجية وقدرته على التماسك.

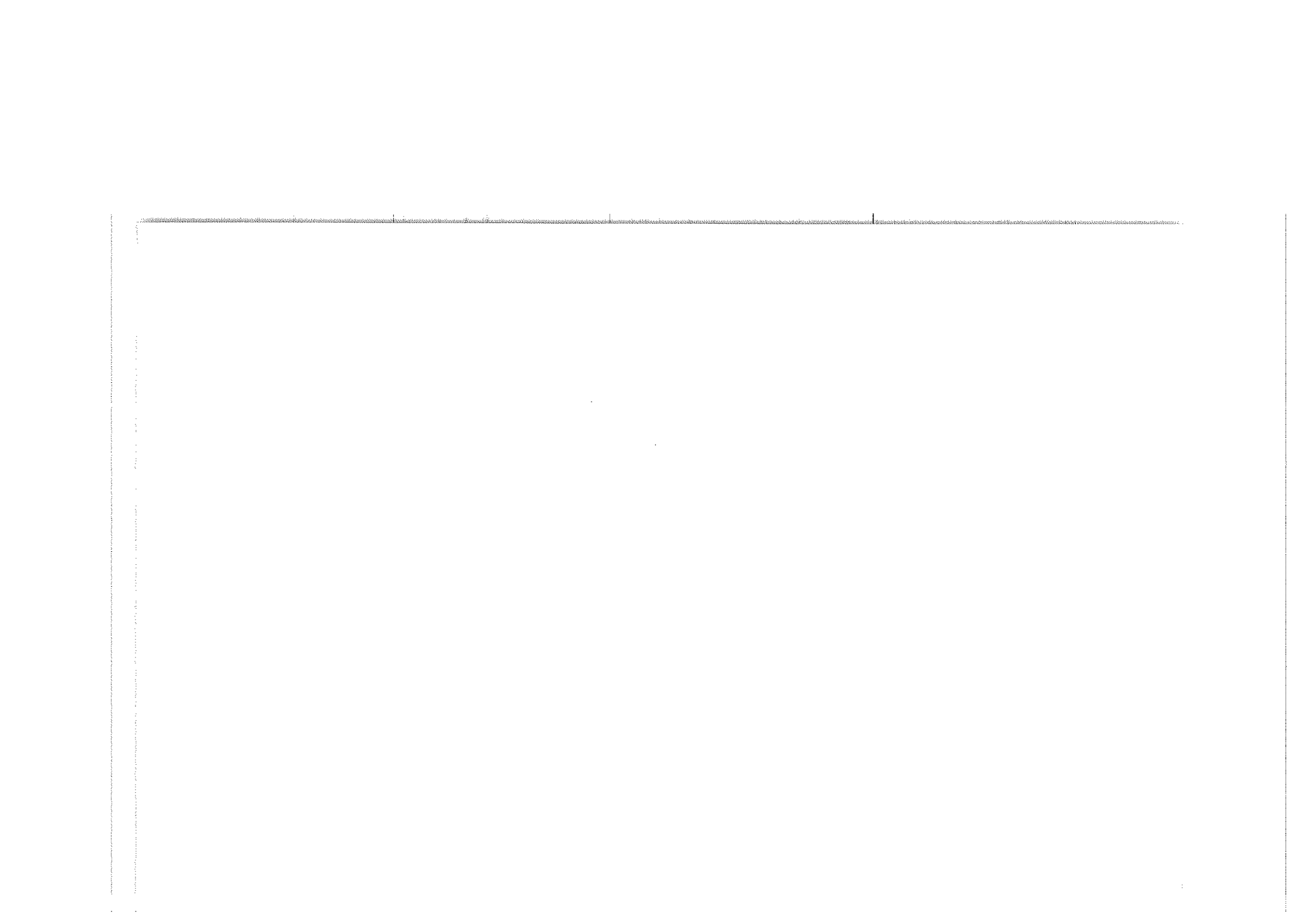

مشروع مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن

د. مروان الحوري(*)

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية باعداد وتنفيذ مشروع لمسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن بالعينة ، وقد كانت الأسباب الرئيسية التي دعت الوزارة الى القيام بهذا المشروع الهام هي حاجتها الماسة ، وخاصة في فترة ما بعد الحرب ، الى معطيات احصائية أساسية حديثة في المجالات السكانية والاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها تتيح لها وضع خطة وبرامج للنهوض والانماء الاجتماعي تغطي كافة المناطق اللبنانية ، وقد تم تنفيذ المشروع بالتعاون الوثيق مع خبراء صندوق الأمم المتحدة للسكان وخبراء القسم الاحصائي التابع للأمم المتحدة.

استغرق تنفيذ المشروع حوالى الثلاث سنوات ، إذ أن العمل به بدأ منتصف شهر آذار عام ١٩٩٤ وانتهى مع نهاية العام ١٩٩٦ ، وحددت أهدافه الأساسية وفق التالي:

١ ـ «تحديد الخصائص السكانية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية الأساسية للمجتمع اللبناني، من خلال بحث ميداني على عينة من الأسر تشمل حوالى الخمسة وستين ألف أسرة، تمثل احصائياً المجتمع اللبناني في كافة المحافظات والأقضية ،

(*) استاذ في الجامعة اللبنانية.

مع الاشارة تحديدا الى أن المعطيات الاحصائية الخاصة بالخصائص هذه تشكل مرتكزا أساسيا لعمليات التخطيط والبرمجة في مجالي الانماء الاجتماعي والاقتصادي ، وهي تخدم بالتالي كافة الوزارات والادارات التي تحتاج خططها وبرامجها وأعمالها الى معطيات احصائية ديموغرافية أو تربوية أو اقتصادية أو مهنية أو اجتماعية.

٢ ـ «الافادة من المعطيات الاحصائية للمشروع من أجل اقتراح وصياغة مجموعة من البرامج الستراتيجية للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني مع منظمات الأمم المتحدة ، بهدف تعزيز ودعم خطط وعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعمليات الاعمار في المجالين المادي والبشري في لبنان ، وذلك من ضمن إطار خطة خمسية تبدأ العام ١٩٩٧ وتنتهي العام ٢٠٠١.

٣ ـ «بناء عينات احصائية فرعية خاصة لصالح وزارة الشؤون الاجتماعية ، للقيام بعدد من الدراسات الميدانية التي تتناول قضايا ومشكلات اجتماعية تعمل الوزارة على وضع خطط وبرامج لمعالجتها ووضع الحلول اللازمة لها ، وكذلك بناء عينات احصائية فرعية خاصة لأي من الوزارات والادارات الرسمية والمؤسسات الجامعية ومؤسسات البحث والهيئات الأهلية التي ترغب بالقيام بدراسات ميدانية في أي من المجالات التي تهمها.

منهجية العمل

ارتكز العمل في مشروع مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن على اجراء دراسة ميدانية على عينة علمية احتمالية تمثل ، بالمعنى الاحصائي للكلمة ، لبنان بكافة محافظاته وأقضيته ، وتتيح طريقة تصميم العينة وكبر حجمها اصدار بيانات احصائية تفصيلية على مستوى لبنان ككل ، كما على مستوى كل محافظة وقضاء من محافظاته وأقضيته.

أ - أسس تصميم العينة واجراءات تنفيذه

صممت عينة المسح على أساس أن تكون ثلاثية المستويات وعنقودية ، وقد تم وضع تصميم العينة من قبل خبراء تابعين للقسم الاحصائي في الأمم المتحدة ولصندوق الأمم المتحدة للسكان وبمشاركة المدير الفني للمشروع.

وقد شملت عمليات تصميم العينة ومن ثمَّ بنائها المراحل والخطوات التالية:

١ ـ «تجميع البيانات المتوفرة عن أعداد الأسر والسكان في المدن والبلدات والقرى التي يتضمنها مرسوم التنظيم الاداري للجمهورية اللبنانية ، وكان المرتكز الأساس لعملية تجميع البيانات هذه مذكرة من مجلس الانماء والاعمار حول تخطيط النهوض لاعادة اعمار لبنان تضمنت بيانات احصائية عن توزع السكان في لبنان عام

١٩٨٨ ، اضافة الى بيانات احصائية لعدد الأسر في البلدات والقرى اللبنانية للسنة نفسها، تم الحصول عليها من مؤسسة الحريري.

٢ ـ «سحب ٦٣٧ تجمع سكاني (مدينة أو بلدة أو مجموعة بلدات صغيرة الحجم سكانيا)، أعتبرت بمثابة وحدات المعاينة الأولية (UP)، وذلك وفق أسس احتمالية أخذت بالاعتبار أحجام التجمعات السكانية في لبنان ، وفق المعطيات الاحصائية المتوفرة.

٣ ـ «اجراء عد ميداني سريع للوحدات السكنية (المأهولة وغير المأهولة) الموجودة ضمن اطار كل وحدة من وحدات المعاينة الأولية بغاية تجزئة وحدات المعاينة الأولية هذه الى ٤٢٨٤ قسم أو جزيرة جغرافية (وذلك ارتكازا الى أسس تصميم العينة المعتمد).

٤ ـ «اجراء السحب العشوائي لـ ١٤٢٢ جزيرة جغرافية أعتُبرت بمثابة وحدات عينة المستوى الثاني (US) من مستويات المعاينة ، وذلك من أصل الجزر الجغرافية الـ ٤٢٨٤ المكونة لمجموع وحدات معاينة المستوى الأول من مستويات المعاينة.

٥ ـ «التعداد الشامل لجميع الأسر المعيشية التي تضمنتها كل جزيرة من الجزر الجغرافية الـ ١٤٢٢ هذه (ما عدا ٢٣ جزيرة جغرافية تعذر العمل فيها لأسباب أمنية أو بسبب ممانعة الأهالي ، و٣ جزر جغرافية شغرت من السكان بسبب عمليات اخلاء المهجرين أو بسبب شق طريق).

٦ ـ «السحب العشوائي في كل جزيرة من هذه الجزر لعنقود من الأسر مكون مبدئيا من ٥٠ أسرة معيشية أعتبرت كل أسرة منها بمثابة وحدة معاينة من المستوى الثالث أو المستوى الأخير من مستويات المعاينة (UT) ، وهي الوحدات التي تم ملء استمارات البحث الأساسي للمشروع معها . وقد بلغ العدد الاجمالي لوحدات عينة الأسر المعيشية في لبنان ككل ٦٤٤٧٢ أسرة معيشية ، وبلغ عدد الاستمارات التي استوفيت بالكامل ٦١٥٨٠ استمارة ، أي ما نسبته حوالى الـ ٩٥,٥٪ من مجمل وحدات العينة المعنية.

ب - التنفيذ الميداني للمشروع

استوجب تنفيذ المشروع خطوات ومهام تحضيرية وتنفيذية عدة، تم في الجزء الأول منها بناء عينة الدراسة الميدانية الأساسية للمشروع، وتم في جزئها الثاني تجميع البيانات التفصيلية حول الأسر والمساكن وفقاً للخطوات الأساسية التالية:

١ ـ «بناء استمارة الأسرة والمسكن المعني بها المشروع، وهي تتناول الخصائص السكانية والاقتصادية والتربوية والمهنية الأساسية للمقيمين في لبنان،

اضافة الى بعض البيانات الموجزة عن مسكن الأسرة ، وقد تم بناء هذه الاستمارة بالتعاون والتشاور مع خبراء فريق الدعم الفني التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومع العديد من مندوبي الوزارات والادارات المختصة المعنية بالشؤون الاحصائية أو السكانية أو التربوية أو الاقتصادية.

٢ ـ «ملء الاستمارات المعنية بالنسبة لكل أسرة من أسر العينة الاحتمالية التي تم اختيارها ، وقد تم ملء الاستمارات هذه والاشراف عليها ، بواسطة محققين ميدانيين ومشرفين مسؤولين جرى اختيار معظمهم من طلاب الجامعات ، بعد أن تم تدريبهم بواسطة أعضاء الفريق الفني للمشروع وخبراء فريق الدعم الفني التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٣ ـ «تدقيق وترميز البيانات المجمعة من قبل فريق مركزي تم تدريبه بواسطة أحد خبراء فريق الدعم الفني التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان ، وذلك تمهيداً لادخال البيانات المجمعة هذه الى الحاسب الألكتروني.

٤ ـ «ادخال البيانات المجمعة الى الكمبيوتر وفق برنامج ادخال وتدقيق آلي، ومن ثم استخراج جداول احصائية أساسية أتاحت تبيان الخصائص السكانية والتربوية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية المعنية بها الدراسة، وذلك على مستوى لبنان ككل، كما على مستوى المحافظات والأقضية، وهو ما يتيح للعديد من الوزارات والادارات المعنية الافادة منها لرسم الخطط والبرامج الخدماتية والانمائية.

بعض النتائج الاحصائية الخاصة بالدراسة

ان عدد وأنواع الجداول الاحصائية التي يمكن أن تصدر عن اية دراسة ميدانية تتحدَّد تبعاً لحاجات التحليل. وقد قامت الادارة الفنية للمشروع باصدار حوالى الخمسة آلاف جدول احصائي، أعتبرت أساسية، على أن يضاف اليها وفق حاجة الباحثين أو الادارات المعنية أي عدد أو نوع من الجداول الاحصائية الاضافية.

وقد صدرت الجداول الاحصائية للمشروع على شكلين:

١ ـ «على شكل كتاب في جزئين يشملان الجداول التي تتناول لبنان ككل.

٢ ـ »على شكل قرص مدمج CD خاص بالكمبيوتر (قيد الاعداد حالياً) يشمل كافة الجداول الاحصائية، على مستوى لبنان ككل، وعلى مستوى كل محافظة من المحافظات وكل قضاء من الأقضية.

وتعمل وزارة الشؤون الاجتماعية حالياً على التحليل المعمق للبيانات الاحصائية للمشروع، من خلال تكليف عدد من الباحثين المختصين بمعالجة خمسة عشر محورا وموضوعا سكنيا وسكانيا وتربويا ومهنيا واجتماعيا تغطي بمجموعها كافة

الجوانب والعوامل والمتغيرات التي تناولها مشروع مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن .

ونوجز من خلال الجداول أدناه بعضا من أبرز نتائج المسح في عدد من الجوانب الديموغرافية والتربوية والمهنية والاجتماعية.

أ - توزع السكان بحسب المحافظة

قدر عدد المقيمين في لبنان ، تبعاً لنتائج المسح (في ما عدا المخيمات الفلسطينية) بـ ٣١١١٨٢٨ فردا موزعين بحسب المحافظات كالتالي:

المحافظة	عدد السكان	النسبة المئوية
بيروت	٤٠٧٤٠٣	٪ ١٣,١
جبل لبنان	١١٤٥٤٥٨	٪ ٣٦,٨
البقاع	٣٩٩٨٩٠	٪ ١٢,٩
الشمال	٦٧٠٦٠٩	٪ ٢١,٦
الجنوب	٢٨٣٠٥٦	٪ ٩,١
النبطية	٢٠٥٤١١	٪ ٦,٦
المجموع	٣١١١٨٢٨	٪ ١٠٠

ويبرز التوزع السكاني هذا تمركز حوالى نصف السكان في محافظتي بيروت وجبل لبنان ، وهي ظاهرة مستمرة منذ ما قبل العام ١٩٧٠. ويلاحظ في الجدول المقارن التالي ما بين معطيات مسح المعطيات الاحصائية للعام ١٩٩٦ ومعطيات الدراسة بالعينة حول القوى العاملة في تشرين الثاني ١٩٧٠ ، التراجع النسبي للتمركز السكاني في محافظتي بيروت وجبل لبنان ، لصالح المحافظات الباقية.

ب - التوزع النسبي للسكان بحسب الجنس والفئة العمرية

ويلاحظ ، من خلال بيانات هذا الجدول ، الانخفاض النسبي لعدد الأولاد خلال السنوات العشر الأخيرة ، وهو ما تظهره مقارنة النسب المئوية في الفئات العمرية: (٠ - ٤ سنوات) و (٥ - ٩ سنوات) و(١٠ - ١٤ سنة) في الجدول أعلاه.

المحافظة	التوزع النسبي للمقيمين عام ١٩٧٠	التوزع النسبي للمقيمين عام ١٩٩٦
بيروت	٪ ٢٢,٣	٪ ١٣,١
جبل لبنان	٪ ٣٩,٢	٪ ٣٦,٨
البقاع	٪ ٩,٦	٪ ١٢,٩
الشمال	٪ ١٧,٢	٪ ٢١,٦
الجنوب والنبطية	٪ ١١,٧	٪ ١٥,٦
المجموع	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

ب – التوزع النسبي للسكان بحسب الجنس والفئة العمرية:

العمر بالسنوات	التوزع النسبي ذكور	التوزع النسبي اناث
٠ - ٤	٪ ٤,٤	٪ ٤,١
٥ - ٩	٪ ٥,٢	٪ ٤,٩
١٠ - ١٤	٪ ٥,٥	٪ ٥,١
١٥ - ١٩	٪ ٥,٢	٪ ٤,٩
٢٠ - ٢٤	٪ ٤,٩	٪ ٤,٨
٢٥ - ٢٩	٪ ٤,١	٪ ٤,٥
٣٠ - ٣٤	٪ ٣,٨	٪ ٤,٤
٣٥ - ٣٩	٪ ٣,٠	٪ ٣,٥
٤٠ - ٤٤	٪ ٢,٥	٪ ٢,٨
٤٥ - ٤٩	٪ ٢,١	٪ ٢,٢
٥٠ - ٥٤	٪ ١,٩	٪ ٢,٠
٥٥ - ٥٩	٪ ١,٨	٪ ١,٩
٦٠ – ٦٤	٪ ١,٧	٪ ١,٧
٦٥ - ٦٩	٪ ١,٤	٪ ١,٤
٧٠ - ٧٤	٪ ١,٠	٪ ١,٠
٧٥ - ٧٩	٪ ٠,٥	٪ ٠,٥
٨٠ أو أكثر	٪ ٠,٥	٪ ٠,٦
المجموع	٪ ٤٩,٥	٪ ٥٠,٥

ج - متوسط حجم الأسرة بحسب المحافظة والقضاء

بلغ المتوسط العام لحجم الأسرة في لبنان ٤,٧ أفراد في الأسرة الواحدة ، ويشكل هذا المتوسط تراجعاً عن متوسط حجم الأسرة في لبنان في العام ١٩٧٠ حيث بلغ هذا الحجم في حينه ٥ أفراد للأسرة الواحدة ، ويتباين متوسط حجم الأسرة في لبنان بشكل ظاهر ما بين المحافظات والأقضية المختلفة ، ويتراوح بين حد أدنى قدره ٥,٣ أفراد في قضاء جزين ، وحد أعلى قدره ٦ أفراد في قضاء عكار.

القضاء	متوسط حجم الاسرة	المحافظة	متوسط حجم الأسرة
بيروت	٤,١	بيروت	٤,١
بعبدا	٤,٧	جبل لبنان	٤,٤
المتن	٤,٢		
الشوف	٤,٦		
عاليه	٤,٤		
كسروان	٤,٠		
جبيل	٤,٧		
طرابلس	٥,٢	الشمال	٥,٣
المنية	٥,٧		
الكورة	٤,٤		
زغرتا	٤,٦		
البترون	٤,٦		
عكار	٦,٠		
بشري	٤,٧		
صيدا	٤,٩	الجنوب	٤,٩
صور	٥,١		
جزين	٣,٥		
النبطية	٤,٧	النبطية	٤,٦
بنت جبيل	٤,٨		
مرجعيون	٤,٥		
حاصبيا	٤,٣		
زحلة	٤,٦	البقاع	٥,٠
البقاع الغربي	٥,٠		

بعلبك	٥,٣		
الهرمل	٥,٨		
راشيا	٥,٠		
		لبنان	٤,٧

د - نسبة العزوبية بحسب الجنس والفئة العمرية

بلغت نسبة العزوبية للفئات العمرية ما بين ١٥ سنة و ٣٩ سنة ، في العام ١٩٧٠ وفقاً للتالي:

الفئة العمرية	نسبة العزوبية ذكور	نسبة العزوبية اناث
٢٠ - ٢٤	٪ ٨٨,١	٪ ٥٠,٩
٢٥ - ٢٩	٪ ٥٤,٩	٪ ٢٥,١
٣٠ - ٣٤	٪ ٢٥,٢	٪ ١٤,٢
٣٥ - ٣٩	٪ ١٥,٠	٪ ١٠,١

بينما بلغت نسبة العزوبية للفئات العمرية بالنسبة للفئات العمرية نفسها، في العام ١٩٩٦ وفقاً للتالي:

الفئة العمرية	نسبة العزوبية ذكور	نسبة العزوبية اناث
٢٠ - ٢٤	٪ ٩٤,٥	٪ ٧٢,٠
٢٥ - ٢٩	٪ ٧٠,٢	٪ ٤٦,٦
٣٠ - ٣٤	٪ ٣١,٥	٪ ٣٠,٤
٣٥ - ٣٩	٪ ١٩,٠	٪ ٢١,٠

وتوضح المقارنة المباشرة لهذين الجدولين ارتفاع نسبة العزوبية، لدى

الجنسين، في كل الفئات المعنية، مما يشير عملياً الى تأخر في سن الزواج لدى الجنسين.

ه. - نسبة الانتساب الدراسي بحسب الجنس والفئة العمرية

يتميز واقع الانتساب المدرسي في لبنان بميزتين أساسيتين، أولاهما ارتفاع كبير جدا في الانتساب الدراسي للأعمار ما بين الست سنوات وأربع عشرة سنة، وهو ما يقابل مبدئيا مرحلتي الدراسة الابتدائية والمتوسطة، وثانيتهما تساوي نسبة الانتساب الدراسي بين الذكور والاناث في مختلف الفئات العمرية عموماً، مع غلبة للانتساب الدراسي لدى الاناث في الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة، وهو ما يمكن تفسيره بالدخول المبكر للذكور الى سوق العمل.

الفئة العمرية	نسبة الانتساب الدراسي للذكور	نسبة الانتساب الدراسي للاناث
٦ – ٩	٪ ٨٣,٧	٪ ٨٣,٩
١٠ – ١٤	٪ ٩٢,٦	٪ ٩٣,٤
١٥ – ١٩	٪ ٥٩,٣	٪ ٦٥,٧
٢٠ – ٢٤	٪ ٢٤,٧	٪ ٢٤,٩
٢٥ – ٢٩	٪ ٦,٠	٪ ٤,٦

و - نسبة الأمية بحسب الجنس والفئة العمرية ، وبحسب المنطقة الجغرافية

بلغت النسبة العامة للأمية في لبنان ١٣,٦٪، وهي تتوزع بشكل متفاوت بالنسبة للفئات العمرية المختلفة، وبالنسبة للجنس، كما بالنسبة لمكان السكن. وتوضح البيانات الصادرة عن مسح المعطيات الاحصائية للسكان تراجع نسبة الأمية بشكل واضح (لدى الجنسين معاً) بالنسبة للسكان من الفئات العمرية الصغيرة والشابة، وهو ما تؤكده نسب الانتساب الدراسي العالية، والتي سبق الاشارة لها أعلاه، ويلاحظ أيضا، من خلال البيانات أدناه، أن نسبة الأمية لدى الاناث ، في الفئات العمرية الكبيرة نسبياً (الفئات العمرية ٣٥ سنة وما فوق) تفوق بمرتين الى ثلاث مرات نسبة الأمية لدى الذكور.

الفئة العمرية	نسبة الأمية ذكور	نسبة الأمية اناث
١٠ - ١٤	٪ ٢,٠	٪ ٢,٢
١٥ - ١٩	٪ ٣,٦	٪ ٣,٦
٢٠ - ٢٤	٪ ٤,١	٪ ٤,٨
٢٥ - ٢٩	٪ ٤,٦	٪ ٧,٠
٣٠ - ٣٤	٪ ٥,٥	٪ ٨,٥
٣٥ - ٣٩	٪ ٥,٨	٪ ١١,٥
٤٠ - ٤٤	٪ ٦,٩	٪ ١٦,٨
٤٥ أو أكثر	٪ ٢٢,١	٪ ٤٦,٠

وأما التوزع النسبي للأمية في المناطق الجغرافية المختلفة، فإنه يبرز التفاوت الكبير ما بين النسب الصغيرة للأمية في كل من محافظتي بيروت وجبل لبنان، والنسب الكبيرة للأمية في المحافظات الأربعة الأخرى.

المحافظة	عدد الأميين	نسبة الأمية
محافظة بيروت	٢٩٢٣٢	٪ ٨.٩
محافظة جبل لبنان	٩١٠٧٧	٪ ٩.٨
محافظة البقاع	٤٩٩٩٢	٪ ١٦.٢
محافظة الشمال	١٠١٢٩١	٪ ٢٠.٠
محافظة الجنوب	٢٨٩١٣	٪ ١٤.٣
محافظة النبطية	٢٩٤٦١	٪ ١٨.٣
لبنان	٣٢٩٩٦٦	٪ ١٣.٦

ز - نسبة العاملين بحسب الجنس والفئة العمرية

تتميز العمالة في لبنان وفقاً للجدول أدناه بالفارق الكبير بين نسبة العاملين الذكور ونسبة العاملات الاناث، وفي كل الفئات العمرية عملياً. ويلاحظ من خلال البيانات أيضاً الدخول المبكر الى سوق العمل للذكور من الفئة العمرية ١٥ - ١٩ سنة، وهو ما يفسر جزئياً التراجع الحاد لنسبة الانتساب الدراسي لدى الذكور، في الفئة العمرية ١٥ - ١٩ (الفقرة هـ أعلاه) كما يلاحظ وجود نسبة مئوية كبيرة ٣٦,٩٪ من الذكور الذين يتابعون العمل رغم بلوغهم عمر التقاعد أي عمر الـ ٦٥ سنة أو أكثر.

الفئة العمرية	نسبة العاملين الذكور	نسبة العاملات الاناث
١٠ - ١٤	٪ ٣,١	٪ ٠,٥
١٥ - ١٩	٪ ٢٧,٧	٪ ٥,٣
٢٠ - ٢٤	٪ ٦٠,٩	٪ ٢١,٦
٢٥ - ٢٩	٪ ٨٤,٤	٪ ٢٩,١
٣٠ - ٣٤	٪ ٩٥,٠	٪ ٢٢,٨
٣٥ - ٣٩	٪ ٩٤,٥	٪ ٢٤,٦
٤٠ - ٤٤	٪ ٩٣,٨	٪ ٢٢,٦
٤٥ - ٤٩	٪ ٩٢,٠	٪ ١٩,٠
٥٠ - ٥٤	٪ ٨٨,٦	٪ ١٣,١
٥٥ - ٥٩	٪ ٨١,٨	٪ ١٠,٤
٦٠ - ٦٤	٪ ٦٨,٨	٪ ٧,٦
٦٥ أو أكثر	٪ ٣٦,٩	٪ ٢,٨

ح _ نسبة العاطلين عن العمل بحسب الجنس

تم احتساب نسبة العاطلين عن العمل ارتكازاً الى عدد الذين يفتشون عن عمل حالياً، سواء كانوا يعملون سابقاً أم لا، والى مجموع الذين يفتشون عن عمل وعدد العاملين فعليا، واستُثنيت بالتالي الفئات التي لم تصرح بأنها تفتش عن عمل حالياً،

كمثل الأشخاص المكتفين مادياً أو ربات الأسر اللواتي لا يرغبن أو لا يفتشن عن عمل حالياً. وقد بلغت النسبة العامة للعاطلين عن العمل ٧,٣٪، بينما اختلفت نسبة العاطلين عن العمل ما بين الذكور والاناث وفقاً للجدول أدناه.

نسبة الذكور العاطلين عن العمل والذين يفتشون عن عمل	٪ ٧,٧
نسبة الاناث العاطلات عن العمل واللواتي يفتشن عن عمل	٪ ٥,٧
نسبة العاطلين عن العمل (ذكور واناث معا) والذين يفتشون عن عمل	٪ ٧,٣

ط_ التوزع النسبي للمعوقين بحسب نوع الاعاقة

يشكل التصريح عن وجود معوق في الأسرة موضوعاً حساساً بالنسبة للعديد من الأسر. وقد أتاحت بعض المقارنات التي تم اجراؤها لاحقا في موضوع عدد المعوقين في لبنان، تبيان وجود العديد من الأسر التي لم تصرح عن وجود معوقين لديها. وتبين النتائج في موضوع توزع المعوقين بحسب نوع الاعاقة، أن النسب الأكبر لأنواع الاعاقة تتوزع ما بين الاعاقات الذهنية والاعاقة في الأطراف بسبب البتر أو غيره ، والشلل على أنواعه.

نوع الاعاقة	النسبة المئوية
كفيف	٪ ٧,٤
أصم	٪ ٩,٨
مشلول	٪ ٢٠,٤
بتر أو اعاقة بالاطراف	٪ ٢٠,٣
معوق ذهنيا	٪ ٢٤,٤
اعاقات غير ذلك	٪ ١٧,٧
المجموع	٪ ١٠٠

جدول رقم ١: توزع السكان بحسب المحافظة

المحافظة	عدد السكان	النسبة المئوية
بيروت	407403	13.1%
جبل لبنان	1145458	36.8%
البقاع	399890	12.9%
الشمال	670609	21.6%
الجنوب	283056	9.1%
النبطية	205411	6.6%
المجموع	3111828	100%

توزع السكان بحسب المحافظة

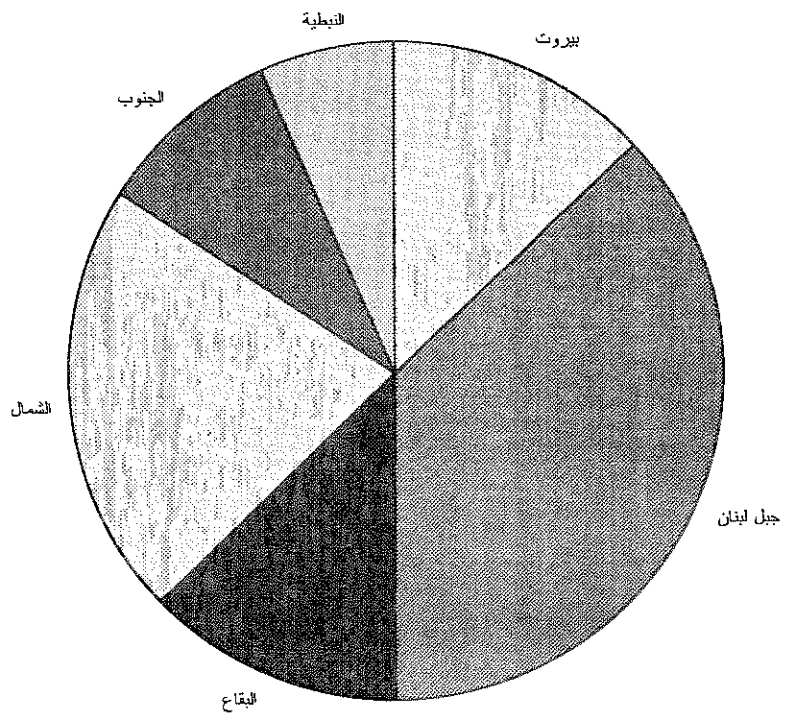

جدول رقم ٢: التوزع النسبي للسكان بحسب الجنس والفئة العمرية		
العمر بالسنوات	ذكور	اناث
0 - 4	4.4%	4.1%
5 - 9	5.2%	4.9%
10 - 14	5.5%	5.1%
15 - 19	5.2%	4.9%
20 - 24	4.9%	4.8%
25 - 29	4.1%	4.5%
30 - 34	3.8%	4.4%
35 - 39	3.0%	3.5%
40 - 44	2.5%	2.8%
45 - 49	2.1%	2.2%
50 - 54	1.9%	2.0%
55 - 59	1.8%	1.9%
60 - 64	1.7%	1.7%
65 - 69	1.4%	1.4%
70 - 74	1.0%	1.0%
75 - 79	0.5%	0.5%
80 +	0.5%	0.6%
المجموع	49.5%	50.5%

جدول رقم ٣: متوسط حجم الأسرة بحسب المحافظة والقضاء

المحافظة		متوسط حجم الأسرة	القضاء
بيروت	4.1	4.1	بيروت
جبل لبنان	4.4	4.7	بعبدا
		4.2	المتن
		4.6	الشوف
		4.4	عاليه
		4.0	كسروان
		4.7	جبيل
الشمال	5.3	5.2	طرابلس
		5.7	المنية
		4.4	الكورة
		4.6	زغرتا
		4.6	البترون
		6.0	عكار
		4.7	بشري
الجنوب	4.9	4.9	صيدا
		5.1	صور
		3.5	جزين
النبطية	4.6	4.7	النبطية
		4.8	بنت جبيل
		4.5	مرجعيون
		4.3	حاصبيا
البقاع	5.0	4.6	زحلة
		5.0	البقاع الغربي
		5.3	بعلبك
		5.8	الهرمل
		5.0	راشيا
لبنان	4.7		

جدول رقم ٤: نسبة العزوبية بحسب الجنس والفئة العمرية

الفئة العمرية	نسبة العزوبية ذكور	نسبة العزوبية اناث
20-24	94.5%	72.0%
25-29	70.2%	46.6%
30-34	31.5%	30.4%
35-39	19.0%	21.0%

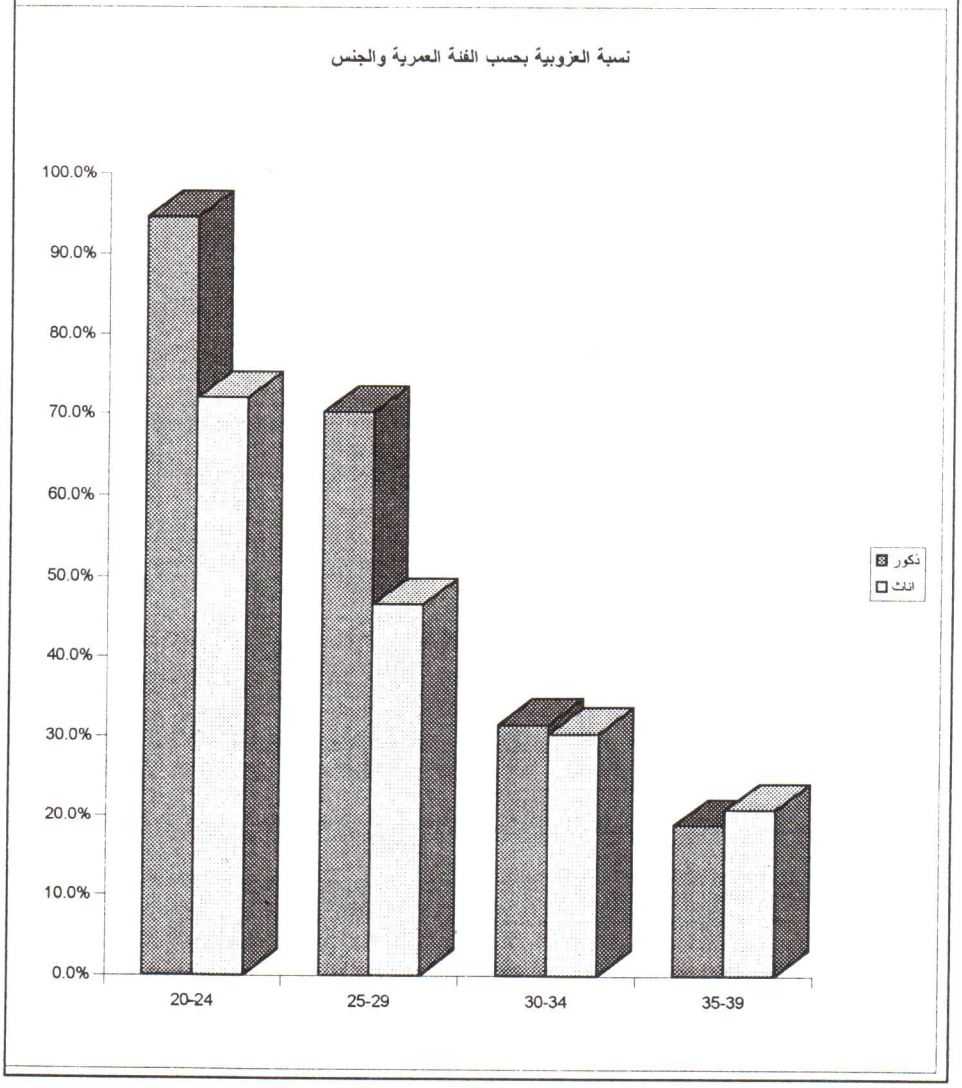

جدول رقم ٥: نسبة الانتساب الدراسي بحسب الجنس والفئة العمرية

الفئة العمرية	نسبة الانتساب الدراسي للذكور	نسبة الانتساب الدراسي للاناث
6-9	83.7%	83.9%
10-14	92.6%	93.4%
15-19	59.3%	65.7%
20-24	24.7%	24.9%
25-29	6.0%	4.6%

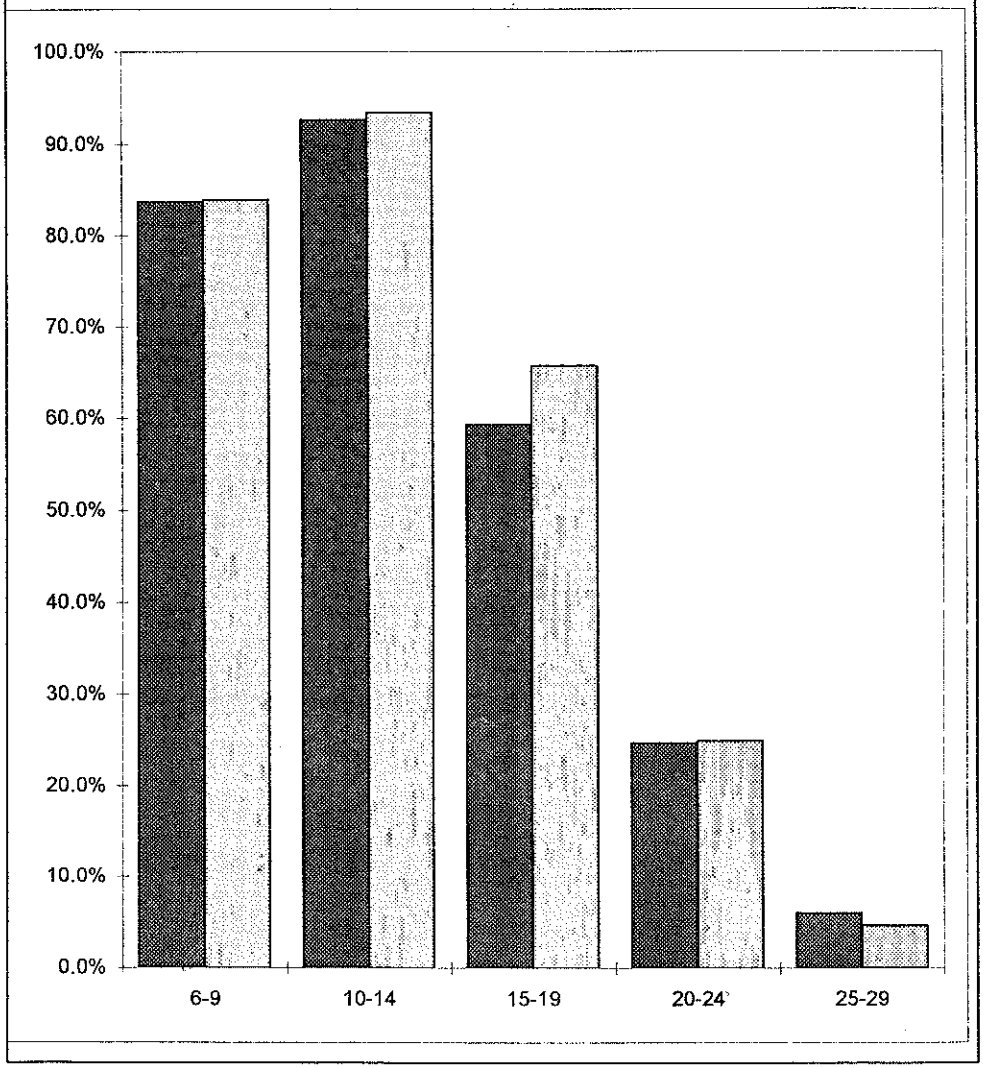

جدول رقم ٦: نسبة الأمية بحسب الجنس والفئة العمرية

الفئة العمرية	نسبة الأمية ذكور	نسبة الأمية اناث
10-14	2.0%	2.2%
15-19	3.6%	3.6%
20-24	4.1%	4.8%
25-29	4.6%	7.0%
30-34	5.5%	8.5%
35-39	5.8%	11.5%
40-44	6.9%	16.8%
45 +	22.1%	46.0%

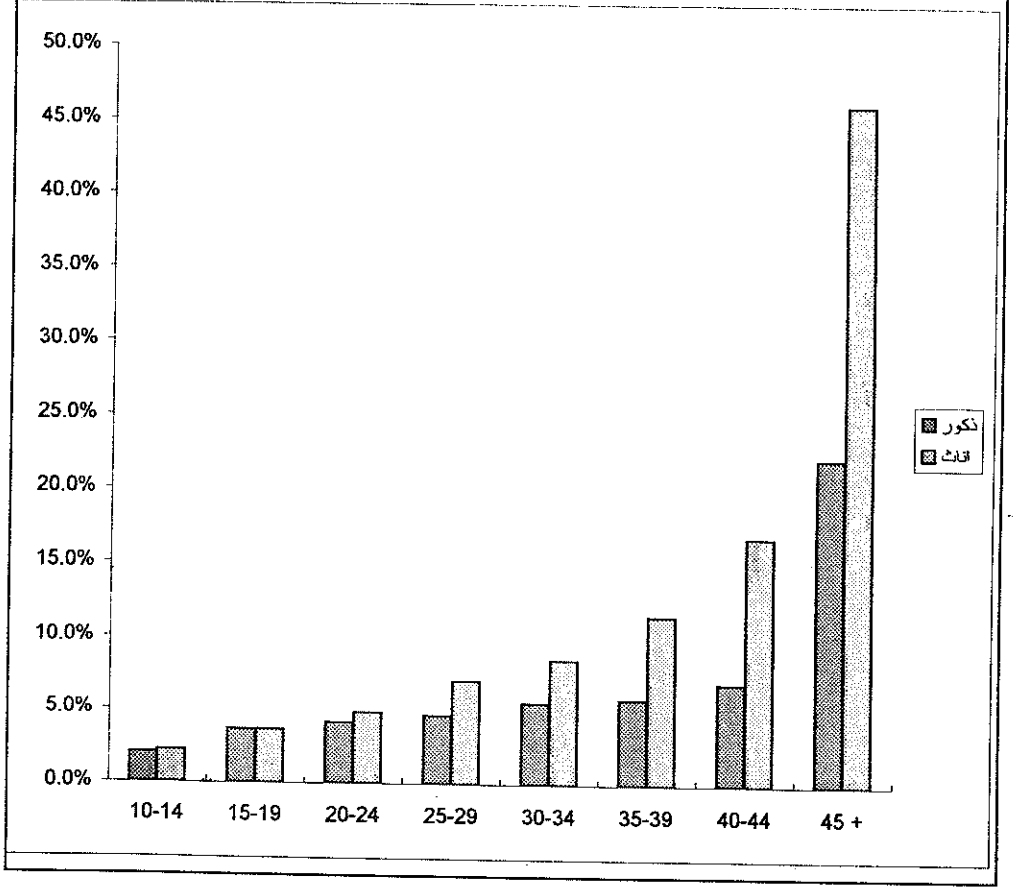

جدول رقم ٧: نسبة الأمية لمجموع السكان في كل محافظة

المحافظة	عدد الأميين	نسبة الأمية
محافظة بيروت	29232	8.9%
محافظة جبل لبنان	91077	9.8%
محافظة البقاع	49992	16.2%
محافظة الشمال	101291	20.0%
محافظة الجنوب	28913	14.3%
محافظة النبطية	29461	18.3%
لبنان	329966	13.6%

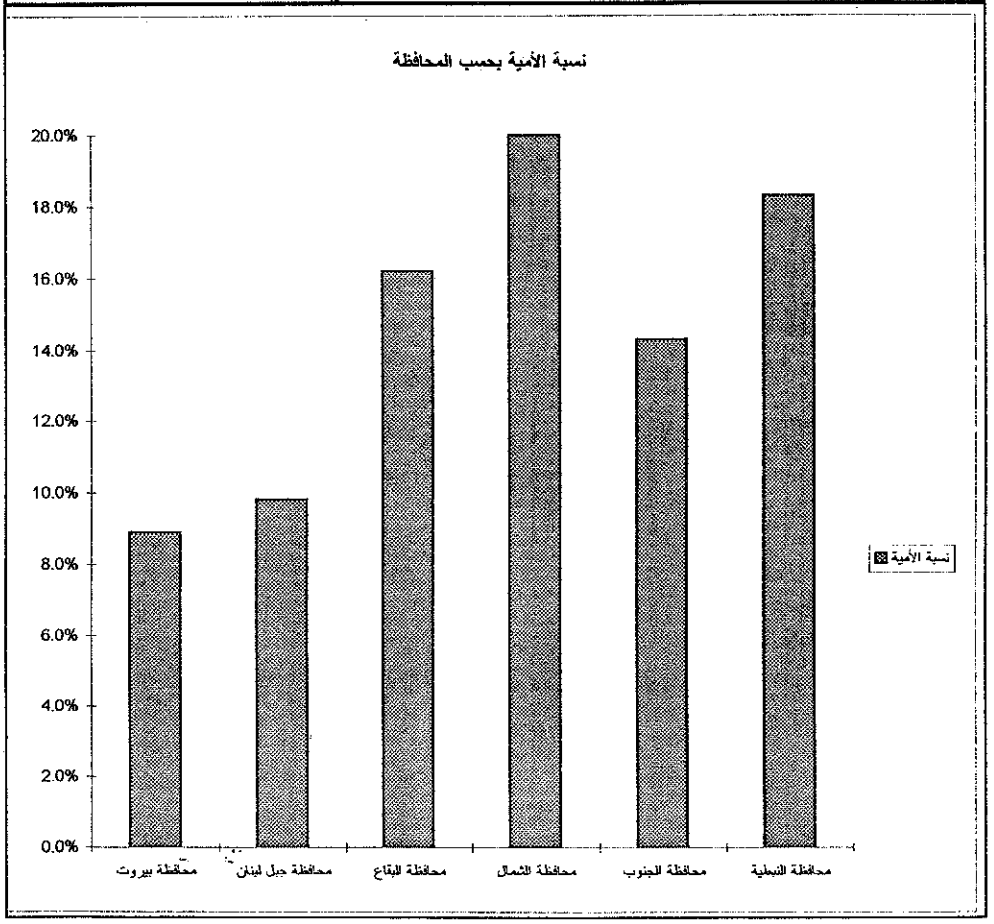

جدول رقم ٨: نسبة العاملين بحسب الجنس والفئة العمرية

الفئة العمرية	نسبة العاملين ذكور	نسبة العاملات اناث
10-14	3.1%	0.5%
15-19	27.7%	5.3%
20-24	60.9%	21.6%
25-29	84.4%	29.1%
30-34	95.0%	22.8%
35-39	94.5%	24.6%
40-44	93.8%	22.6%
45-49	92.0%	19.0%
50-54	88.6%	13.1%
55-59	81.8%	10.4%
60-64	68.8%	7.6%
65 +	36.9%	2.8%

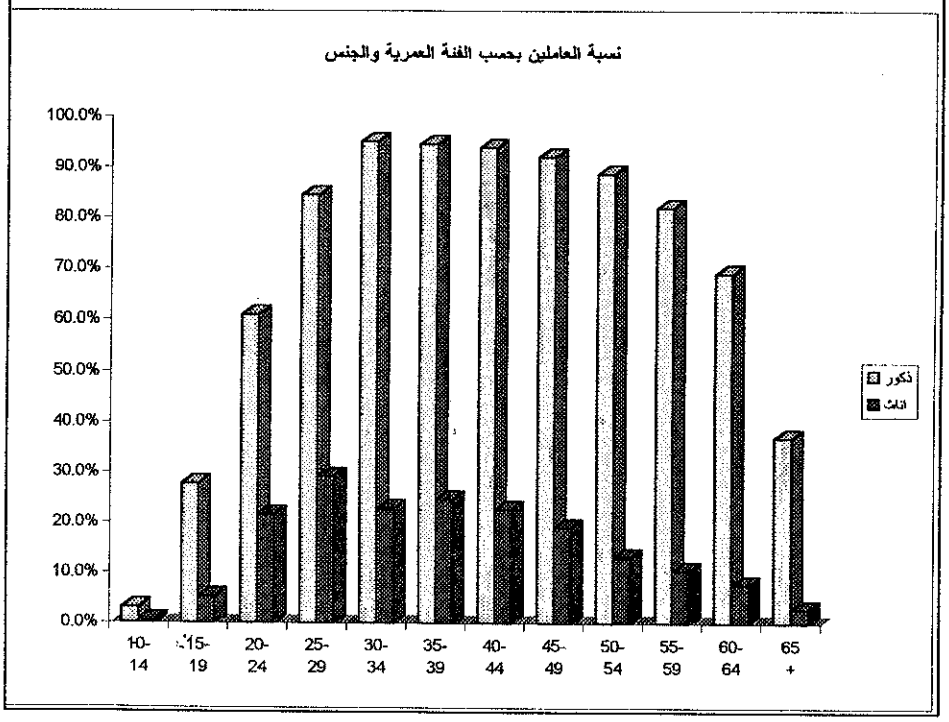

جدول رقم ٩: نسبة العاطلين عن العمل بحسب الجنس	
نسبة العاطلين عن العمل الذكور	7.7%
نسبة العاطلات عن العمل	5.7%
النسبة العامة للعاطلين عن العمل ذكور + اناث	7.3%

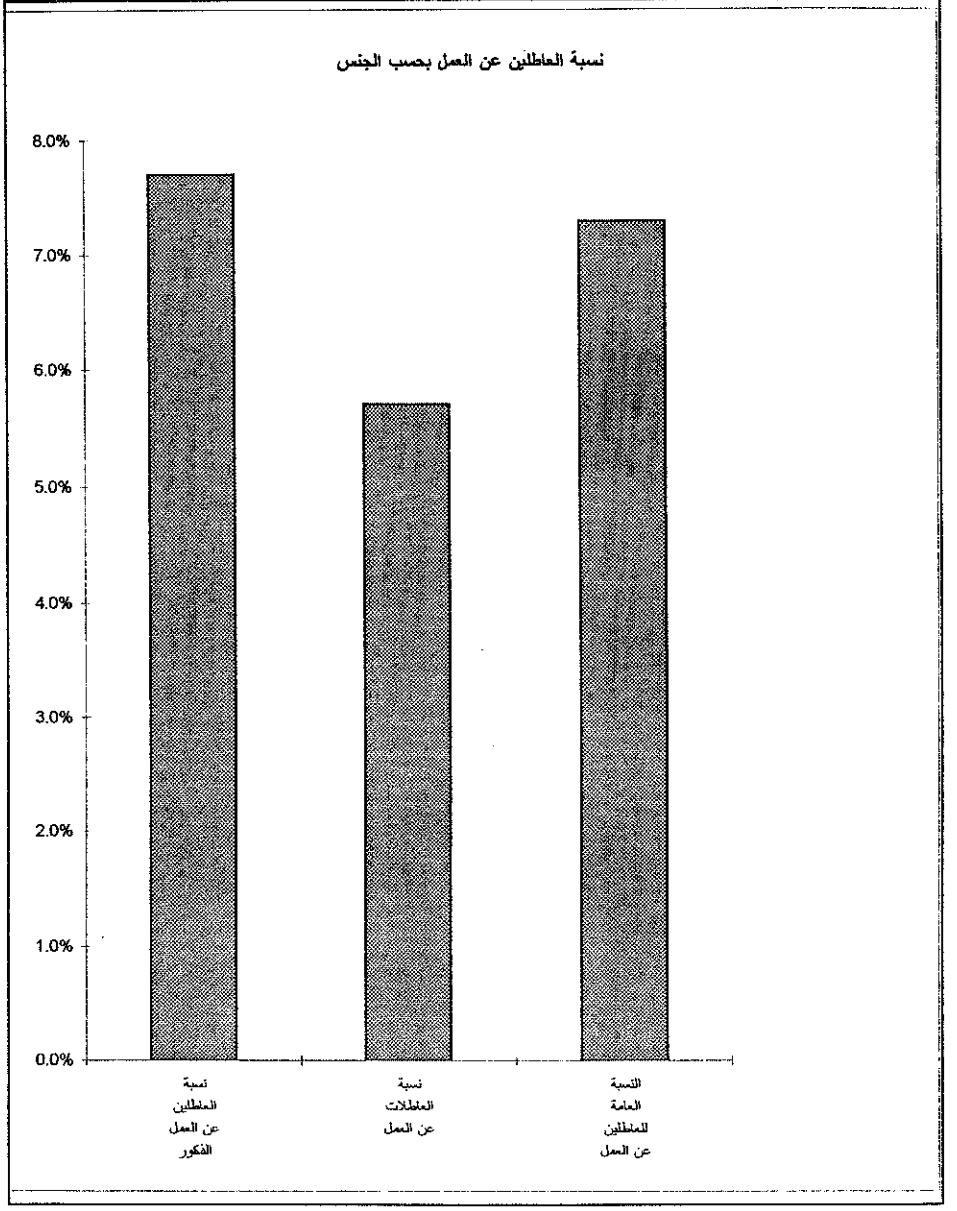

d'une situation difficile. Leurs citoyens aspirent à des niveaux supérieurs de consommation. Mais les possibilités d'un réel démarrage restent encore très limitées . Quant aux spéculations, formulées à l'égard de la Russie et d'un éventuel rôle grandissant ou impérial de sa part, elles sont toutes non fondées. Un retour en force d'un Bloc Oriental dans l'actuel cadre européen et international est exclu. Il est déjà presque sûr maintenant qu'un réel essor de l'Europe Orientale n'est pas possible sans une réelle assistance de la part des Occidentaux. Or cette réelle assistance se fait toujours attendre. Une alernative de nature tout à fait différente se profile à l'horizon; les difficultés ainsi que les problèmes auxquels font face les pays de l'Est, pourraient engendrer, dans le cas d'un blocage total, le spectre des nationalismes intégristes dont les symptômes se manifestent , d'ailleurs, un peu partout. Ceci dit, un bouleversement géopolitque à l'échelle du continent européen devrait être pris sérieusement en considération. Les retombées seraient, le cas échéant, inévitablement internationales.

De toute façon, force est de constater que les pays de l'Est et plus particulièrement la Russie, mettront encore longtemps avant de trouver la place qu'ils mériteraient dans le concert des nations.

qualité/prix est le meilleur; ceci est d'autant plus nécessaire et exigé que le marché est livré à la seule et quasi-exclusive loi de la compétition. Les fabricants doivent donc, pour cela, prospecter sans relâche les voies d'écoulement de leurs biens. Pour réaliser les combinaisons productives les plus intéressantes; il leur faut au départ la meilleure connaissance nécessaire: pour les meilleurs prix, et pour les qualifications concurentielles des produits et l'efficacité du travail dont ces qualifications ont besoin. Mais ceci reste évidemment insuffisant, car sans une autre connaissance supplémentaire et aussi précise que possible, de la demande,de sa diversité géographique et de son évolution changeante; les produits risquent de rester au dépot.

La modernisation oblige donc les entreprises à s'intégrer dans les réseaux internationaux où circulent les informations relatives au fonctionnement du système économique mondial. Par conséquent, sans les progrès et le développement des télécommunications ,l'intégration d'un pays à l'économie mondiale, au niveau productif sur le plan économique et au niveau actif sur le plan politique, serait impossible

Or, pour le moment, les pays de l'Est manquent d'équipements nécessaires pour participer activement à l'économie internationale. Malgré leur taille, les agglomérations urbaines ,engendrées par les grands combinats industriels, ne sont pas adaptées à la nouvelle situation économique. Seules les capitales ont gardé ou acquis la diversité des structures sociales et la variété des qualifications indispensables à la modernisation. Prague, Budapest et varsovie, par exemple, arrivent à opérer tant bien que mal, une certaine percée dans la voie vers une intégration plus ou moins convenable,aux réseaux des grandes métropoles économiques dans le monde. La Roumanie et la Bulgarie le font moins bien. C'est que Bucarest et Sofia n'offrent encore que des possibilités très limitées.

A l'intérieur de l'ex-URSS, la situation n'est non plus satisfaisante;il n'ya que deux villes,en l'occurence Moscou et Saint-Petersbourg qui se sont arrivées à disposer des attributs au même titre que les grands centres économiques internationaux. Kiev, malgré sa taille ne les a pas; ce qui explique, quoique partiellement, les difficultés qu'éprouve l'Ukraine dans ses démarches pour adhérer au réseau inernational et ceci en dépit de la diversité et de l'abondance de ses ressources. Ailleurs, les centres sont trop specialisés,ou trop peu équipés pour pouvoir se transformer dans un bref délai en relais des réseaux qui se tissent et se développent à travers le monde.

Conclusion

Les gouvernements des pays de l'Est européen sont actuellement en face

occidentales n'ont accepté de reprendre les installations géantes qu'après les avoir dégraissés de toutes les fabrications qui ne leur paraissaient pas nécessaires. Les résultats furent catastrophiques:selon les cas, 50 à 80% des travailleurs ont perdu leur emploi. Certaines usines disposaient, par ailleurs, d'un outillage si vétuste qu'elles n'ont intéressé personne: elles sont abandonnées.

Les combinats posent partout en Europe de l'Est le même problème. La mutation allemande nécessite et jusqu'à nouvel ordre un soutien dont le niveau est si élevé qu'elle ne peut servir d'exemple. L'Allemagne de l'Ouest ne cesse de s'épuiser à assurer la transition d'un ensemble qui ne comptait que 17 millions de personnes et qui était le plus avancé du monde socialiste.

A ajouter que la mondialisation de l'économie pose à l'Europe de l'Est une autre catégorie de problèmes. Dans les faits; il s'avère que le Globe Terrestre est entré dans une ère que les auteurs et les experts de tout bord, qualifient de post-industrielle et plus précisément post-usinière. L'économie usinière était adaptée à une société de masse; l'économie moderne correspond à une société de plus en plus diversifiée. Les styles de vie, les produits, les technologies, les médias tendent vers une hétérogénéité croissante.

Or la diversité entraine la complexité; par conséquent, les entreprises ont besoin pour fonctionner d'une quantité toujours accrue de données d'information et de savoir-faire. Mais les changements se produisent à une telle vitesse que les administrations bureaucratiques traditionnelles trouvent de plus en plus des difficultés à suivre.

En Europe de l'Est, le savoir,au sens technique et informationnel,s'est déjà trouvé,non seulement dépassé mais dangereusement péri. Ce qui fait que les véritables ennuis n'ont pas tardé à se faire sentir lorsque le marché et l'économie dans son ensemble ainsi que la société sont entrés dans un processus tourbillonnaire imposé par l'économie mondiale et sa modernisation incessamment croissante. Le résultat se solde par le fait que les décideurs politiques se trouvent tous les jours confrontés à une série de problèmes entièrement nouveaux. Et plus le rythme de changements s'accélère, plus se multiplient les situations totalement singulières. L'une de ces situations qui connait la plus profonde transformation est celle de la communication et ses réseaux.

Si l'on s'en tient au seul aspect lié à l'écoulement de la marchandise dans le domaine de la communication, la course à l'informatique s'annoncera très acharnée. C'est que d'une façon ou d'une autre, les fabricants sont obligés d'incorporer aux produits qu'ils fournissent les composants dont le rapport

Orientale est en train d'entraver la restructuration du monde rural tant les initiatives des gouvernements restent insuffisantes. De toute façon,sans investissements massifs dans les infrastructures de transport d'une part, et dans les équipements sociaux et techniques de base,d'autre part, les résultats demeureront pour la plupart du temps négatifs,et l'exode des éléments dynamiques vers les zones urbaines continuera.

Quant aux combinats industriels,ils étaient destinés à apporter à l'économie socialiste "les avantages que les économies d'echelle rendues possibles par des équipements performants assuraient aux grandes firmes américaines ou européennes des année1920 ou1930"(12).

Mais les combinats soviétiques n'ont jamais atteint ou acquis les performances de l'industrie occidentale. Les caractéristiques du système d'échange inter-entreprise étaient telles ,sous le régime socialiste,que le recours à la sous-traitance était catastrophique. En dehors du secteur militaire où les normes étaient différentes,les usines qui livraient du matériel ne correspendant pas aux spécifications des contrats,n'étaient pas pénalisées. La seule façon pour une firme de produire des biens complexes était de créer des ateliers qui élaborent directement les composants dont elle avait besoin. "Le combinat était certes une usine géante mais dans la pluspart des cas ce n'était qu'un agglomérat d'unités dont aucune n'avait les dimensions qui permettent de bénéficier d'économie d'échelle. Il était en autre difficile d'y faire règner les disciplines de travail les plus élémentaires"(13).

Les combinats proposent,il est vrai, des gammes de produits diversifés; mais ces produits ne répondent pratiquement pas aux normes internationales, ce qui ne manque pas d'avoir des répercussions sur le fonctionnement de l'ensemble productif industriel. En effet, les retombées maléfiques devaient être inévitables et les secousses à l'intérieur des combinats se font toujours sentir. D'ailleurs, le phénomène n'est ni nouveau ni récent. Déjà depuis les années 50 ; les conflits sociaux qui ont périodiquement affecté les pays de l'Est avaient leurs origines au sein même des entreprises industrielles

Actuellement, les menaces de déstabilisation sociale que posent les anciens combinats à partir de leur défaillance, sont tellement réelles que leur modernisation est aussi délicate.

L'expérience de l'Allemagne est très claire; après l'union, un énorme projet a été mis en place pour réintégrer la partie Est. Les entreprises

(12) CLAVAL P. op, cit. P. 48.

(13) CLAVAL P. op, cit. P. 48.

conséquences positives au niveau civil.

Problèmes des secteurs productifs clés

Les secteurs en question ont fait la fierté du régime socialiste; ayant toujours été considérés comme les fleurons de l'économie socialiste, à savoir:les campagnes collectivisées de renommée mondiale connues sous le nom des sovkhozes et les combinats industriels.

En ce qui concerne les premières, il s'agit de noter que la collectivisation des terres a partout créé la même juxtaposition de terroirs démesuremment vastes: les sovkhozes, d'une part, et de micro-exploitations, les kolkhozes d'autre part. Celles-ci permettaient aux travailleurs agricoles de produire ce qui était indispensable à leurs familles avec un surplus qu'ils écoulaient sur le marché. Les résultats obtenus,souvent satisfaisants et même remarquables, étaient, néanmoins,acquis au dépens de l'exploitation socialiste sovkhozienne. Celle-ci fournissait aux parcelles idividuelles kolkhoziennes énergie,engrais,outillages et denrées fourragères. Sur les terres collectivisées la qualité de l'encadrement agronomique était bonne mais le manque chronique de motivation pesait sur l'efficacité du travail qui souffrait en même temps de la déficience des approvisionnements en matériel et pièces de rechange et de la médiocrité des moyens de transport.

Dans ces conditions, les terres socialisées étaient obligatoirement condamnées à une mise en valeur extensive et dont le produit était parfois sinon souvent détourné au profit des parcelles individuelles.

L'ensemble de ces facteurs mettaitent les grandes entreprises agricoles d'Etat en déroute et leur foctionnement s'est trouvé, en plus, affecté entre autres par les incertitudes de l'approvisionnement énergétique et l'inexistance d'un secteur de maintenance.

Ceci dit,les travailleurs agricoles, actuellement, n'ont rien à attendre de la privitisation telle qu'elle se poursuit pour le moment,car ils se sentent incapables d'assumer individuellement la gestion privée qui les réduit à une dépendance encore plus forte, d'autant plus qu'ils n'auront pas la sécurité de l'emploi à laquelle ils se sont habitués.

La transformation juridique de la propriété du sol ne peut à elle seule suffir quant à la modernisation des campagnes. Elle implique pour réussir que des garanties de ressources soient données à ceux qui sont incapables de se lancer dans le projet de la privatisation. C'est le prix à payer pour éviter la déroute des réformes agraires actuellement en cours. Pour le moment, le nombre sans cesse croissant des marginalisés dans les campagnes de l'Europe

terrestre

C'est dans ce contexte international,dominé par une compétition à outrance,que s'opère la mutation politico-économique dans les pays de l'Est, laquelle mutation est liée, comme nous l'avons signalé précédemment à des natonalismes divers mais unanimement vigoureux.

Mais les sociétés dans cette partie du monde,vivent aujourd'hui avec des revenus monétaires par tête tout à fait dérisoires,souvent inférieurs au dixième de ce que l'on observe aux Etats-Unis,au Japon ou en Europe Occidentale. Cependant la situation n'est pas totalement désespérée;car les niveaux d'instruction et de qualification de la population active sont loin d'être comparables à ceux des pays vraiment sous-développés. Dans certains domaines, il y a même pléthore de techniciens, d'experts et de chercheurs très compétents;mais les habitudes et les rythmes de travail sont pour le moment distancés par l'Occident. Ce qui fait que tout se passe comme si les pays de l'Est ne disposaient à l'heure actuelle que de leurs productions primaires comme base d'échanges;tel que le pétrole, le gaz naturel,le charbon, les minerais métalliques et même le bois, qui trouvent tous facilement des preneurs. D'autre part, les flottes de pêche industrielle construites sous le régimes socialiste pour pallier le niveau insuffisant de production de protéines animales, ont mis sur le marché mondial des tonnages élevés à des prix très bas. Les excédents agricoles,à leur tour,aussi sont notables,car ils étaient destinés au marché soviétique qui n'est plus capable de les contenir faute de devises. Ces excédents sont facilement écoulés vers l'extérieur.

Par contre, les productions idustrielles ne trouvent pas de clientèle. Les biens de consommation et d'équipement sont encore trop médiocres pour être transportés. Le marché d'armements n'est plus ce qu'il était avec la détente qui a suivi la fin de la guerre froide. Cependant, certains pays sont prêts à acheter les productions de la technologie nucléaire que l'URSS maîtrisait,mais il est difficile à la Russie et autres pays de l'Europe de l'Est de se lancer dans une voie sensible qui irriterait les puissances occidentales et surtout les Etats-Unis.

Quant aux équipements de services,ils sont largement insuffisants. Les seuls qui ont fait l'objet d'effort quantitativement satisfaisants mais pas toujours qualitativement, sont ceux de santé et d'éducation. Les autres services destinés aux particuliers manquent parfois complètement;les structures d'accueil touristiques sont de niveau bas d'autant plus qu'elles étaient connues pour des modes de gestion sans ouverture internationale. Les équipements de transport sont déficients,sauf dans le domaine aérien où l'effort considérable, qui a été déployé dans une optique militaire, a eu des

reste du monde. Bien que la recherche et le développement fussent un secteur de pointe dans quelques domaines liés à la défense,son savoir-faire technologique était bien peu avancé,entravé par une peur obsessionnelle de fuites. Son sytème de communication était abominable. . . ses médias,soumis à la censure centrale. . . Pendant la guerre froide,ce furent donc les Etats-Unis,au pouvoir équilibré,et non l'Union-Soviétique,avec son pouvoir unijambiste,qui remportèrent la course de fond"(10).

D'ailleurs,le caractère sinistre de l'économie se manifestait par le fait qu'elle n'est pas parvenue sous le régime socialiste à améliorer radicalement les conditions de vie matérielle des gens. Depuis toujours,les socialistes ont accusé la propriété privée d'être à l'origine de la pauvreté, du chômage, et autres aliénations sociales. Pour résoudre ces problèmes,le socialisme propose de donner les usines aux travailleurs,que ce soit à travers l'Etat ou par des entreprises collectives.

Lorsque après la révolution,le niveau de vie baissa en Union Soviétique,on imputa le phénomène,non sans raison d'ailleurs,aux effets de la première guerre mondiale et à la contre-révolution. Plus tard,on rendit l'encerclement capitaliste responsable des déficits. Plus tard encore,ce fut la seconde guerre mondiale,la grande coupable. Pourtant,quarante ans après,nombreuses denrées de base sont restées absentes. "En 1989,quatre ans après le début de la tentative de réforme de Gorbatchev,l'URSS importait annuellement six cents millions de lames de rasoir et quarante millions de tubes de crème à raser"(11).

Dans les faits,l'expérience a prouvé que les entreprises étatisées ont malmené leurs employés et maltraité le public des consommateurs, d'autant plus qu'elles sont devenues avec le temps des monstres d'inefficacité. Leurs échecs ont déjà encouragé le marché noir qui a pesé sur la légitimité même de l'Etat. Ainsi,les entreprises nationalisées au lieu de prendre la tête du progrès technologique, se sont retrouvées les plus retardataires.

Mais l'économie mondiale capitaliste à laquelle les pays de l'Europe de l'Est tentent de s'intégrer, est de plus en plus libéralisée et elle est célébrée aveuglèment par les grandes entreprises multinationales. Cette économie reste instable et pourrait bien s'effondrer. Le risque réside dans le fait qu' elle est tellement inhumaine et injuste qu'elle devient de plus en plus génératrice des guerres,tensions ruptures, et autres calamités, partout sur le globe

(10) TOFFLER A. op, cit. P. 647.

(11) TOFFLER A. op, cit. P. 631.

activités de haute technicité. C'est effectivement le cas des fabrications mécaniques, électroniques et chimiques présentes et mobilisées à la fois dans l'industrie d'armement. Ici la présence de très nombreux ingénieurs mutiplie les opportunités;leur bagage leur permet de maîtriser les techniques nécessaires à la gestion des entreprises tout en les modernisant.

D'autre part, l'on sait déjà que l'essentiel des cultures d'opposition à l'ancien régime s'était développé dans les capitales. C'est donc là que se trouve le personnel qui maîtrise les techniques d'encadrement d'économie moderne.

De nouveaux hommes issus des formes anarchiques du commerce de la période de transition viennent s'ajouter aux autres. Ils sont dans les grandes villes. Celles-ci étant desservies mieux qu'ailleurs par les voies de communication, offrent à leur population les moyens de s'animer par les aspirations les plus diverses. Cette population se montre moins prête à se satisfaire des normes très basses d'équipement domestique et de consommation qui prévalent presque partout dans le pays.

Restent encore,les groupes actifs dans les ports et les zones frontalières où les tranformations sont déjà très importantes. On sait déjà quelle est la part que tiennent les trafics en tout genre dans les ports de l'Extrême-Orient russe grâce à la proximité du japon. A l'autre extrêmité de l'ex-monde socialiste,en Slovénie,qui a de très longues frontières avec l'Italie et l'Autriche plus une courte façade maritime, la situation est semblable. C'est le long de ce périmètre d'ouverture que la reconversion économique se fait apparemment le mieux,mais avec des formes qui sont certainement fragiles tant elles sont parfois artificielles[8].

Une économie sinistrée

Alvin Toffler[9], après avoir élaboré sa théorie sur les sources du pouvoir à entendre selon lui:la violence, la richesse et le savoir,qualifie l'ex-URSS d'unijambiste,dans le sens que le pouvoir n'y avait qu'un seul pilier, la puissance militaire qui fut édifiée au détriment du savoir et de l'économie. L'auteur écrit à ce sujet,et toujours selon sa propre théorie: "l'Union Sovétique était. . . totalement déséquilibré. Elle revendiquait un statut de superpuissance en s'appuyant exclusivement sur sa force militaire. Son économie ,dans un état désastreux à l'intérieur,était de peu de poids dans le

(8) Voir à ce sujet KOLOWSKI R. ,(Sous la direction): **«Imaginer l'Europe»**. Ed. Du Cerf, Paris, 1992.

(9) TOFFLER A. **«Les Nouveaux pouvoirs»** (Traduit de l'Anglais). Fayard, Paris, 1990.

étaient encore fragiles puisque l'essor industriel venait de commencer. Il fut donc facile de faire disparaître l'aptitude des entreprises efficaces pour être remplacées par une lourde machine usinière dont le fonctionnement allait subir des entraves incessamment croissantes et une performance de plus en plus déficiente.

En un mot,les sociétés de l'Europe Orientale se sont trouvées vidées de toute structure ou organisation sociale capable de rectifier la trajectoire du cours des évènements engendrés par les décisions de hautes instances politiques et empêcher leur dérapage; ou de promouvoir une réflexion authentique sur les buts de la vie sociale et sur la légitimité du pouvoir.

Vers l'émergence d'une nouvelle géographie sociale

Le pouvoir soviétique avait donc réussi à laminer quoique différentiellement et selon les endroits les sociétés de l'ex-URSS et des pays de l'Est , mais suffisamment pour que ces sociétés apparaissent pour l'immense majorité de la population, comme uniformes et égalitaires. La morphologie sociale qui est en train d'émerger, pour le moment,garde le manteau de grisaille de l'ancienne société, mais les opportunités qu'elle offre à une réelle transformation conduisant à la restructuration de la société civile,sont extraordinairement variables selon les espaces géographiques et les secteurs économiques.

Dans les zones industrialisées,l'indépendance d'esprit était toujours plus grande,contrairement au monde rural quasi-totalement laminé. D'ailleurs, celui-ci continue, paradoxalement, à manifester jusqu'aujourd'hui un certain attachement à l'ancien régime socialiste,et les ex-dignitaires de celui-ci en ont conscience.

Les recherches de Vladimir Kolosov(7) ont montré combien les officiels du parti communiste étaient sensibles à cette situation à la fin des années 1980:lors des premières élections,ceux qui se trouvaient aux niveaux les plus élevés de la hiérarrchie officielle ont choisi de se présenter dans les régions rurales et les moins développées. Cela prouve, entre autres, que l'organisation d'une nouvelle société civile mettra du temps à se réaliser et non sans difficultés. Par contre cette même organisation trouve des conditions meilleures dans les régions industrielles et sutout celles tournées vers des

(7) In LENOBLE J. et DEWANDRE N. ,(Sous la direction): **«L'Europe au soir du siècle. Identité et Démocratie»**. Ed. Esprit, Paris, 1993.

ressemblent pas à ceux de 1914 ou de 1939,même s'ils s'appuient sur le même jeu de références passées. Ils doivent à l'épisode soviétique de ne plus s'inscrire dans une perspective historique et critique. ils ignorent le domaine du possible et celui du réalisable. Ils sont installés dans celui du désirable"(6).

Bref, le champ national s'est ainsi trouvé le lieu géométrique de toute sorte de mécontentements et d'oppositions qui se sont inscrits dans une conjoncture internationale défavorable au régime soviétique et ses satellites, qui ont fini par succomber.

Mais les nouvelles constructions politiques qui se regénèrent en Europe de l'Est butent sur un problème très grave. Ce problème issu de l'expérience socialiste n'est autre que la ruine des sociétés civiles. La Doctrine de l'ancien système avait pour but primordial la destruction d'un ordre jugé pervers. Le mal résidait dans les rapports noués à l'intérieur de la société civile. Le pouvoir socialiste devait supprimer toutes les formes autonomes d'organisation sociale parce qu'elles étaient considérées comme génératrices d'injustices sociales et humaines.

La Doctrine indiquait ce qui était mauvais dans les institutions pré-socialistes, mais elle n'apprenait pas comment restructurer le réel social. Le pouvoir a visé à éliminer toute forme concurrente d'organisation mais il n'était pas capable d'utiliser d'une manière constructive les outils ou les moyens dont il disposait.

Les sociétés civiles des pays de l'Est et de l'ex-URSS ont partout été affectées et amoindries, mais elles ne l'ont pas été de la même manière. L'affectation est beaucoup plus accusée là où le passage au socialisme date de 1917 que dans l'Europe de l'Est où il n'était installé qu'en 1946 ou 1947.

Le monde rural représentait par sa masse le champ d'opposition le plus redoutable;le pouvoir s'acharnait à détruire ses structures socialès qui n'avaient pourtant rien à voir avec le mode de production capitaliste. En procédant à la collectivisation des terres,le pouvoir en question réduisait l'autonomie de la famille et privait les cellules paysannes de leur encadrement. Les agriculteurs placés ainsi sous la tutelle de la bureaucratie se sont perdus sous un régime où le spectre de l'Etat ne faisait que rappeler dans une certaine mesure le seigneur féodal. Le vide fut mal comblé.

Dans le monde urbain,les structures bourgeoises et capitalistes étaient à peine mises en place lors du passage au socialisme;par conséquent,elles

(6) CLAVAL P. : op, cit. P. 41.

prête. C'est le cas des pays de l'Europe de l'Est. Ici,l'intégrité territoriale est à la fois différenciellement et variablement connue par les catégories de citoyens dans cette partie du monde. A l'origine de cette différenciation et cette variabilité réside le problème des minorités. Celles-ci se distitinguent les unes et les autres de leur environnement majoritaire par leurs conceptions spécifiques de l'intégrité territoriale(5). Ce qui engendre des particularités de nature à peser sur la cohésion nationale ou plus précisement sur l'organisation politico-territoriale menée par l'Etat concerné.

Le régime soviétique avait déjà conscience de la force de ces particularités et leurs actions centrifuges vis-à-vis de l'axe étatique. Au début, la reconnaissance des républiques nationales pour les groupes les plus importants au sein de la grande République de Russie, donnait à l'époque une satisfaction remarquable.

Mais plus tard, au moment où les statuts d'autonomie furent conférés, le pouvoir central prit soin de ne pas faire coïncider les ensembles qu'il reconnaissait,avec les limites des groupes ethniques. Il a ainsi créé des minorités qui devaient réagir contre tout mouvement politique abusivement nationaliste (dans le sens séparatiste du terme) de la part des unités territoriales qu'il reconnaissait formellement. Le pouvoir central affaiblissait donc ces unités dont il est question tout en faisant dú Parti Communiste l'arbitre de situations nécessairement confuses. Les conséquences actuelles de ces mesures s'expriment par la multiplication des tensions et créé aujourd'hui des situations conflictuelles à l'intérieur de l'ex-URSS.

D'autre part,le pouvoir central reconnaissait aux peuples le droit d'utiliser leur langue, mais il dépréciait leur histoire au profit de leur folklore. La diversité profonde de l'URSS était niée . Les peuples étaient présentés comme des masses laborieuses qui ne se distiguaient que par leur costume de fêtes. Les dimensions culturelles des identitées nationales étaient ainsi occultées; y comprise , bien entendu, la dimension religieuse.

Mais le régime soviétique n'a pas pris en considération, pour ainsi dire, l'effet des rêves qu'il autorisait et celui des espoirs latents qu'il suscitait en manipulant ainsi les nationalités dans l'espace qu'il controlait. "Le nationalisme sous sa forme socialiste épurée échappait aux foudres d'un système qui n'autorisait l'expression d' aucune opposition politique. . . Le champ national était ainsi paradoxalement le seul qui échappait au contrôle idéologique. . . Les nationalismes des pays de l'Est et de l'ex-URSS ne

(5) LACOSTE Yves: op, cit.

en profondeur la situation démographique de l'Estonie et de la Lettonie. La présence russe reste toujours. . . dans l'Ukraine orientale,dans une partie des républiques caucasiennes et en Asie centrale. La déportation des Tatars de Crimée, des Allemands de la Volga. . . crée de nouveaux ressentiments. Lorsque ces groupes sont réhabilités et cherchent à revenir dans la terre de leurs ancêtres,ils s'y heurtent à l'hostilité des nouveaux colons"(2).

Déstabilisation et mutation

Les facteurs qu'on vient d'analyser se sont révélés, par les imbrications socio-ethniques qu'ils comportent,générateurs d'une déstabilisation politique variable d'un Etat à un autre mais qui reste inhérente à la géopolitique de l'Europe de l'Est où les Etats se sont trouvés et se trouvent toujours comme minés par la territorialité divergente de leurs citoyens respectifs. Or la territorialité est définie comme étant la conséquence de la perception spatiale et constitue de ce fait un pivot central dans la connaissance et la représentation du territoire politique(3). Elle est le cadre du comportement par lequel l'espace vital est fragmenté en plusieurs territoires dont les limites sont considérées comme inviolables par leurs habitants. Du coup, la territorialité s'exprime par la réponse des sens aux stimulis externes et par l'activité intentionnée dans laquelle certains phénomènes sont clairement enregistrés et retenus pendant que d'autres s'estompent ou sont carrément rejetés. Elle est donc en quelque sorte une attitude culturelle face à l'environnement,et détient une stabilité plus grande que la perception spatiale car elle est formée d'une longue suite d'expériences. En outre, La territorialité implique également une certaine fermeté d'interêts et de valeurs;elle a un caractère vectoriel dont l'origine se situe au niveau de la personne dans son individualité et l'extrêmité au niveau de la société dans son ensemble. De là, nait un sentiment d'appartenance propre à chaque individu dans ses relations qui conduit nécessairement à tisser un lien chargé de symboles mais aussi d'affectivité entre un peuple ou groupe d'habitants et son environnement matériel(4).

La conséquence politique immédiate de la territorialité est l'intégrité territoriale. La notion de cette intégrité détermine le champ où peuvent avoir lieu des divergences d'ordre national lorsque la structure socio-ethnique s'y

---

(2) CLAVAL P. : op, cit. P. 41.

(3) Voir à ce sujet, J. BONNEMAISON: «Voyage autour du territoire». L'Espace Géographique No. 4, 1981.

(4) LACOSTE Y. , (sous la direction): **«Dictionnaire de géopolitique»** (Introduction). Flammarion, Paris, 1995.

foncièrement distincts malgré une confusion fréquente dans les esprits. Cette confusion provient du fait que l'Etat national représente actuellement et jusqu'à nouvel ordre le modèle de la forme la plus achevée et la plus parfaite de l'organisation politico-territoriale, donc un modèle que les uns et les autres de partout le monde cherchent à s'octroyer. Mais la complexité de l'idée nationale fait que le concept de la nation est différemment représenté par les groupes d'hommes répartis sur la Terre, par conséquent, le sens même de l'idée nationale change d'un endroit à un autre.

Ainsi les premiers Etats nationaux en Europe occidentale n'avaient pas de base ethnique au sens strict du terme; la France incorpore dès le début de son histoire des terres de langue d'oï et de langue d'oc et de parlers breton,basque,catalan. et flamand. l'Allemagne et l'Italie construisent leurs unités respectives,l'une en transcendant ses clivages confessionnels et territoriaux, l'autre ses particularités régionales. Le Royaume Uni coiffe les divergences anglaise,galloise et écossaise par l'idée britannique et sa couronne.

Lorsque le modèle Etat-Nation est repris en Europe centrale et orientale, il se dotera d'une consistance nouvelle. Ici la discontinuité et l'hétérogénéité territoriales se faisaient toujours sentir. Les Etats qui se sont formés englobaient à l'intérieur de leurs frontières des groupes allogènes, ou bien ils se sont trouvés privés d'un bon nombre de leurs nationaux.

Entre les deux guerres mondiales, la Lithuanie regrette que Vilnius appartienne à la Pologne. De fortes minorités hongroises sont présentes en Roumanie, Slovaquie et en Yougoslovie . La Pologne trouve sa cohésion fragilisée par les groupes d'Allemands, d'Ukrainiens et de Lithuaniens sur son sol. Les trois millions d'Allemands des Sudètes affectent l'unité déjà difficile de la Tchéquoslovaquie. Les problèmes auxquels se heurtent les peuples slaves au sud, sont plus complexes encore. L'imbrication des groupes ethniques rende diffcile la délimitation des frontières politiques. L'Empire russe s'est développé en incorporant des groupes hétérogènes qui subsistaient dans un espace dont l'unité devait être assurée par la colonisation russe et accessoirement cosaque.

La seconde guerre mondiale modifie la situation sans pour autant résoudre les problèmes. En Yougoslavie les rivalités entre Serbes et Croates minent l'Etat de Tito. La Roumanie a toujours des problèmes avec ses hongrois et elle a perdu au profit de l'URSS la Moldavie,dont la population est pourtant essentiellement roumaine. A l'intérieur de l'URSS, les sequelles de la guerre sont importantes. L'annexion de la Prusse orientale crée"un lot de peuplement russe isolé du reste du pays. L'immigration russe transforme

La situation géopolitique

La vie sociale et économique exige pour s'épanouir un encadrement politique adéquat et stable;or celui-ci jusqu'à nouvel ordre est absent dans les pays de l'Est où l'on assiste à une contraction des relations socio-politiques. Cette contraction produit une certaine tendance à l'autarcie liée à une géopolitique bien déterminée ;laquelle géopolitique s'excerce dans un contexte original formé à la fois des transformations que connait le monde actuellement et du poids des héritages socialistes.

L'on s'accorde à souligner que l'ex-monde soviétique est marqué par la montée des particularités nationalistes. Cependant l'uniformisation de l'espace qu'a imposée le socialisme se lit partout à la similitude des paysages nés de la collectivisation et qui s'exprime par les grands ensembles citadins,les orgueilleuses avenues autour de larges places centrales, les énormes combinats industriels etc. . .

A cette uniformisation, chaque peuple en Europe de l'Est réplique actuellement par la volonté de souligner sa spécificité, son autonomie et sa souveraineté. En plus les nouveaux régimes issus de la débacle soviétique affichent, chacun de son côté, une certaine fierté pour les troupes dont ils disposent. Ainsi l'Ukraine et le Khazakstan hésitaient longtemps à renoncer à leurs armes nucléaires installées sur leurs territoires sous l'ancien régime.

Cette montée des nationalismes engendre une situation conflictuelle aussi bien potentielle que réelle, au point de donner l'impression d'un retour en force du passé. A ce propos Paul Claval souligne que ces conflits du passé dont on parle "sont ceux qui secouaient la scène internationale de 1939 ou de1914 dans l'Europe de l'Est. Ils renvoient à des épisodes plus lointains dans l'ex-URSS,à la colonisation du Caucase ou de l'Asie centrale au XIXème siècle, et à l'histoire de la Moscovie et de l'Empire des Tsars en Biélorussie,en Ukraine,dans les terres bachkirs des pays de la Volga ou en Sibérie."(1). En d'autres termes, et selon le même auteur, les événements en cours qui secouent actuellement l'Europe orientale semblent s'inscrire dans le même processus d'antan, celui de la construction politique dont l'unité de base n'est autre que l'Etat-Nation.

Or l'idée nationale ainsi que son expression politique l'Etat-Nation, sont nés en Europe de l'Ouest et ont subi au cours de leur translation des mutations importantes, car les deux concepts Nation et Etat sont

(1) CLAVAL P. :«L'Europe de l'Est, montées des nationalismes et les exigences de la mondialisation de l'économie». Revue Belge de Géographie, 1993, fascicule 1-2. P. 40.

L'Europe de l'Est:
Géopolitique et Mutation Economique

Dr. Mouin Haddad

En 1989,le monde entier a été frappé de stupeur par l'effondrement rapide d'un empire qui a duré plus d'un demi siècle. Depuis, auteurs et experts de tout bord parlent d'une révolution technologique qui boucle la planète terrestre par la voie de la mondialisation économique et l'universalisation des médias produisant une compression du temps et de l'espace et créant un système-monde.

Mais la réplique à cette compression s'exprime par une désintégration sociale à tous les niveaux et presque partout,mettant en péril le statut de maints Etats territoriaux et de nombreuses identités nationales. L'Europe de l'Est, à cet égard, offre un exemple frappant et constitue un cas marqué par les dimensions conflictuelles dont les implications pourraient modifier profondément l'actualité en cours sur la scène inernationale.

Apparemment les pays de l'Est donnent l'impression d'un univers qui se réveille après une longue période d'hibernation;les conflits que vivent ces pays rappellent d'une certaine mesure et par certains aspects le paysage politique à la veille de la Premiere guerre mondiale, comme si le régime socialiste n'avait jamais existé.

Mais la réalité est tout autre. En fait une nouvelle situation est née en Europe de l'Est, d'une collision entre une nouvelle géopolitique et une nouvelle économie. C'est cette nouveauté et la prolématique qu'elle pose que nous allons tenter d'analyser en vue de prospecter les perspectives politiques et économiques dans cette partie de l'Europe.

(*) Professeur à l'Université Libanaise.

biggest example of America's economic might. It was the Soviet Union's attempt -and failure- at developing a similar futuristic weapons system that fastened its economic collapse; a reminder that the United States won the Cold War economically, not militarily.

Bibliography

LAURANCE, E. WEZEMAN, S. T. and WULF, H. **«Arms Watch»**, SIPRI Report on the First Year of the UN Register of Conventional Arms, SIPRI Research Report no. 6 (New York: Oxford University Press, 1993).

LAWRENCE, Edward J. **«The International Arms Trade»**, (New York: Lexington Books, 1992).

ERLANGER Steven, **«Moscow Insists It Must Sell The Instruments Of War To Pay The Costs Of Peace»**, New York Times, 3 Feb. 1993.

SKONS Elisabeth and Herbert Wulf, **«"The Internationalization Of The Arms Industry"»**. The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science, Volume 535, September 1994.

HARKAVY, Robert E. **"Current Trends And Developments In The Arms Trade"**. The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science, Volume 535, September 1994.

KEMP Geoffrey, **"The Continuing Debate Over U.S. Arms Sales: Strategic Needs And The Quest For Arms Limitations"**. The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science, Volume 535, September 1994.

KRAUSE Keith, Arms And The State: **«Patterns Of Military Production And Trade»**, (New York: Cambridge University Press, 1992).

BROSKA Michael and Frederic S. Pearson, **"Developments In The Global Supply Of Arms: Opportunity And Motivation"**. The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science, Volume 535, September 1994.

NEUMAN, Stephanie G. **"Arms Transfers, Military Assistance, And Defense Industries: Socioeconomic Burden Or Opportunity"**. The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science, Volume 535, September 1994.

power, and they do so at the expense of the other, equally important, aspects of power. North Korea, a country that is bankrupt economically and politically yet insists on a nuclear weapons option, is a case in point.

American domination

Americaís domination of the worldís arms trade will provide it with the possibility of exercising leverage in other areas of foreign policy through diplomatic linkage. In recent years the U.S. has tied arms sales to improve human rights, non-aggression, controls of technology transfer and other long - term goals. Some of these links will have to be maintained, but they can not be applied so firmly that countries will be tempted to develop weapons of their own or to encourage weapons production by others. South Africa is a telling example. During the 20 years of international boycott due to its Apartheid policy, South Africa had to be self - reliant and develop its own arms industry. Now that the boycott has been lifted, it is aggressively trying to market and sell its weapons on world markets to avoid rising unemployment due to massive layoffs in its arms factories.

Monopoly power, therefore, should not be confused with absolute power. It must be exploited with skill or it will soon be lost. Aware of its power, the United States seems uncertain as to its purpose. Thus the era of monopoly power in weapons making will also present the U.S. with the greatest test of its policy-making ability.

In post Cold War America, it has become fashionable to assert that the U.S. must focus its energies on economic, not military factors. It is true, in the long run that no nation can remain militarily strong while economically exhausted. But America's enemies are unlikely to be impressed by U.S. automobile production or diplomatic skills, especially if the latter are divorced from military strength. So, while the current U.S. administration is trying to deeply cut military expenditures as part of its National Military Strategy, president Clinton is being pressured to provide the assurance that the United States is capable of waging two Gulf War- sized conflicts at once. Traditionally, U.S. military doctrine stipulates that the United States must be able to fight two major conflicts at the same time. This strategy is aimed at preventing one nation from attempting to profit militarily while the United States is tied up in another conflict.

The United States has proven that the main prerequisites to develop and maintain a sophisticated arms industry are: an economy capable of absorbing the costs of research, development and manufacturing, and long-term financing capabilities. The Strategic Defense Initiative (SDI) remains the

During the 1970s and early 1980s, Brazil tried to build a world-class arms industry and soon it was selling hardware to Iraq, Libya and other countries. As it tried to build more sophisticated weaponry, the financial burdens associated with research and development became excessive. Further, buyers of big-ticket weapons usually obtain help with financing from the seller. Brazil - cut off by its debt crisis from access to hard currency- was unable to offer its customers attractive financial deals. Today the industry lies in bankruptcy and Brazilian companies still owe money to many former clients.

There are lessons to be learnt from the Brazilian example, not just by other Third World nations but by industrialized nations as well. Inefficient industries are kept alive at the expense of more potentially dynamic activities. Even when protected under the guise of national security, they are often maintained due to special-interest pleading.

Nuclear Weapons

When the United States used nuclear bombs against Japan it became clear that any country with an advanced industrial base can develop nuclear arms if it has the political will to do so. The question became how to prevent the proliferation of such weapons. The idea for the U.S. was to maintain a policy of secrecy regarding the technical know-how of manufacturing nuclear weapons while making available to other countries the scientific advantages of nuclear technology. But the question of the thin line that separates the use of nuclear energy for peaceful purposes from its military applications quickly surfaced.

For the U.S., the issue became more urgent with the development of Soviet and Chinese nuclear weapons. the Soviet Union went ahead and developed one of the most sophisticated nuclear arsenal at immense economic and political costs. This, however, did not secure its survival. Some political economists have asserted that: Had the U.S.S.R. diverted some of its resources it spent on the production of nuclear arms for its economic development, perhaps it would still be around today.

China has apparently been seized by the Russian lesson that excessive defense spending does not provide increased security, only economic ruin. As a result, China may seek to purchase its security without burdening its economy by building or buying weapons of mass destruction only.

A similar strategy might appeal to regional powers, but they face more daunting obstacles: a lack of cash, insufficient technological capacity and greater distinctiveness for violating U.S. non-proliferation policies. The point is that nuclear weapons, impressive as they are, only provide one element of

pick up, the industry will face big layoffs and the loss of its technological edge. Pushing weapons sale is a natural moneymaker because up to 80% of the Russian economy is militarily related. So, in a break from the past, the Russians are offering some of their most modern weapons systems. Still, Russiaís arms merchants have to overcome some big problems. The most troubling is the discouraging display of the Soviet-made arms in the hands of the Iraqi army during the Gulf War. Potential clients also worry that if they buy a weapon now, the Russian manufacturer may not be around to provide support and ammunition later. Another problem is that many of Russia's traditional clients are now undermined or broke and other longtime clients, including Iraq and Libya, are off-limits because of U.N. embargoes. Altogether, unpaid weapons bills are an important part of the $120 billion that other countries owe Russia. By contrast, Russia owes Western banks $80 billion.

Today the prospective market is open to the United States. Once the U.S. becomes the virtual monopoly supplier of advanced conventional weapons, small sales still available to other countries will hardly be sufficient to maintain increasingly costly domestic arms industries. It is ironic that the greatest arms-sale show on earth coincides with the end of the Cold War. During the six-week war to liberate Kuwait, the U.S. demonstrated the awesome capacity of its ships, missiles, planes and tanks. Since the war, sales of American military equipment have boomed.

The trend towards American dominance of the arms trade should not be surprising. From a purely economic perspective, the U.S. obviously has an advantage in weapons production. It has a large domestic market for armaments and its defense-related research, development and manufacturing can not be matched. The U.S. is standing on the verge of a revolution in military technology, as demonstrated in the Gulf War. Its integration of new naval, ground and aerial systems, places it years ahead of any would-be competitors. This revolution is the product and the result of Americaís superior levels of investment in military research and development.

The number and variety of buyers will enable American defense firms to maintain production runs during periods when procurement budgets are falling. As countries give up their inefficient armaments industries, they will free resources for more productive purposes. Today, many countries engage in the development and production of defense hardware in which they have no comparative advantage. The result is a direct loss for the economies in question as well as for world trade.

The case of the Brazilian defense industry provides a good example.

fraction of the American defense effort estimated at $260 billion a year. By some accounts, the Chinese are now increasing their investments in the defense industry. The Chinese defense budget is perhaps 10% of America, but given its rapid economic growth Beijing could prove to be a long-term challenger in the arms market.

Modern weapons are expensive because of large up-front costs in research and development that can only be recouped through fairly long production runs. As production runs shorten, unit costs must increase. For example, in 1990 the U.S. government devoted almost $40 billion to defense-related research, development, training and evaluation. In addition, the large defense contractors made significant investments of their own.

The aerospace industry provides a telling example of stub bornly rising costs. In 1970, U.S. firms shipped 3,500 military aircraft with a value of $4 billion to foreign and domestic customers. In 1985 the number dropped to 919 but the value has risen to $18 billion.

A similar story can be told for the European defense industry. Take the European Fighter Aircraft (EFA), a project by a consortium of Britain, Germany, Italy and Spain to produce a multi-role jet for the next century. Only five years ago, the Europeans believed the aircraft development would cost about $5 billion. Today cost estimates are running as high as $47 billion, leading to ruptures between consortium members. When fielded 10 years from now, the EFA will still be inferior to current American products and it will not even posses stealth technology. The EFA project also reveals the problems countries face when they engage in international arms collaboration. Squabbling over designs, costs and control of production renders most of these programs as disaster. Collaboration may be good in theory, but it is problematic in practîce. Even the industrious Japanese have yet to produce high-tech weaponry cheaply.

The worldwide decline, in both domestic defense spending and the length of production runs, could presumably be offset by increased arms export. But here too the picture has been relatively bleak. World arms exports peaked in 1984 at $64 billion. By 1989 they had fallen to $45 billion. The United States government analysts expect the market to stabilize at $40 billion per year or less for the remainder of the decade. In the past, this market was dominated by the Soviet Union and the United States, with West Eastern Europe, China, and some Third World producers all obtaining relatively small shares.

Not long ago, the Russians were the worldís largest weapons exporters. But now, with the Cold War over, business is slumping badly. Unless orders

are intended to enable survival of development and production facilities. Their aim is to intensify business activities, and they are thus a potential threat to arms export restrictions. It is, however, not at all certain that this trend will gather momentum or that it will have the intended effect of revitalizing the Russian defense industrial base.

With reference to other regions in the world, except the USA, one could generalize that the international arms trade market is similar to that of Russia and Western Europe, it is facing the threat of vanishing.

Status of the USA

For the first time in modern history, one country is on the verge of monopolizing the international arms trade. As explained previously, rising costs and declining defense budgets are putting pressure on the worldís inefficient defense producers, and more are collapsing under the strain.

Expectations for the future manifest that the world-wide armaments industry will be nearly unrecognizable. By the early twenty-first century, the U.S. will be the sole producer of the world's most advanced conventional weaponry. As other countries discover -like the Soviets did- that the costs associated with financing new defense programs are too heavy to manage. Some American scholars argue that a United States monopoly would be good for the world economy. Their justification is that with inefficient defense firms put out of their costly ventures, governments will be able to put scarce resources to more productive pursuits. Throughout the Western alliance, defense budgets have been falling for several years and the downward plunge will continue for several more. In the U.S., defense spending fell by 13% between 1986 and 1991. The projected defense budget in 1997 will be almost 40% smaller than it was in 1985. Similar if not larger cuts are underway in Britain and Germany.

Among the Western allies, only France and Japan have been trying to maintain the size of their defense budgets in real terms. Even after these cuts, the U.S. defense market will continue to be much bigger than the markets of all the allies combined. In fact, it would be bigger even if one were to include the markets of Russia and China. At present, the combined expenditure of all NATO allies are only one-half of those of the United States. Roughly the same ratio exists for procurement budgets.

During the Cold War, the only other country that financed a defense budget equivalent to America was the Soviet Union, which spent far more as a percentage of its gross national product. Now, Russiaís defense spending has fallen sharply to less than $30 billion a year and has become a small

seems that industry is now prepared to take the necessary action. In several of the declarations that company representatives have issued in the media, they emphasized that while governments in Europe are still at the level of discussing a restructured and streamlined European arms industry, a European arms procurement agency within the Western European Union, and harmonized export regulation in the European Union (EU), industry is not prepared to wait for such agreement, but it is acting now, out of economic necessity, by engaging in intensified international linkages, particularly through foreign direct investments (FDI).

For many companies, the route to survival is sought in new cooperation structures that go beyond the previously well-known single program collaborations of the concentrations on family products. These traditional types of cross-boundary activity could be seen as main alliance to concentrate on major projects. It seems that the Western European Arms companies are facing severe problems, and they have decided to concentrate their production in certain sectors and they are thinking about monopolizing special lines to remain internationally competitive.

Russian arms projects

Faced with drastic military procurement cuts in Russia and limited scope for conversion to nonmilitary production, Russia's arms plants are desperately trying to prevent closures and to secure their existence by implementing two strategies beside non-military production: export of finished products and cooperation with Western firms in selected technological fields.

Both of these strategies have their limitations. Despite strenuous efforts, the actual number of deals has been limited, and exports of arms from Russia are but a small fraction of the previous exports by the Soviet Union. An attempt to venture with international cooperation has its limitation due to two factors. First, the political and legal situation in Russia has constrained investments by Western companies. Second, the business prospective of Western companies are suffering from over capacity makes such an approach unattractive.

The Russian arms export policy has changed in several important ways. Soviet arms deliveries were seen as a foreign policy instrument in struggle between the two military blocs. The situation is, of course, totally different today, and currency income is the over riding goal. There is a policy dilemma of economic pressures for expanded exports and technology cooperation versus political motives for restraint. International cooperative agreements

same time, of the two dominant factors shaping the arms trade system and state behavior in it, the pursuit of wealth has gained in prominence, at least temporarily, over the pursuit of power. During the Cold War, the United States and the USSR were technologically dominant in the military sphere, but they allowed some diffusion of technology, through licenses and coproduction among allies or close political associates. These smaller power allies developed distinctly a more commercial approach to distributing arms than that of the superpowers, out of the necessity of supporting military research and development with far smaller domestic markets and resources, Thus arms technologies gradually proliferated, proving progressively more difficult to control.

Western Europe and Arms production

Declining arms purchasing budgets and shrinking arms exports have made it impossible in Western Europe to sustain the arms industrial base of the 1970s and 1980s and to maintain several industrial competitors for each weapons requirement of the armed forces. In Russia, procurement cuts have been dramatic and the scope for conversion to nonmilitary production has proved limited. Internationalization of the arms industry is one of the strategies applied in these countries. In Western Europe, a variety of strategies were adopted by companies since the downsizing of industry began at around 1988-89, ranging from an emphasis on exports and promotion of the core defense business to diversification, conversions, and plant closures.

The kind of strategies varied widely in the different European countries, but even more so in a comparison of small and large companies. A study of the situation in the European arms industry concluded in 1992 that there are two strategies, first, national concentration and, second, internationalization. These are the typical reaction of big companies. Major companies tried to improve their business position by increasing their share in a shrinking market at the expense of small and medium size companies. Smaller arms-producing companies were purchased at the national level, and cross-border mergers and acquisitions occurred to an unprecedented degree within the arms industry.

If this is to continue, the results will be major consequences for the future structure of the industry and for exports and export control. It seems that , for the first time, the 1990s might see the emergence of an integrated West European arms industry. A coordinated Western European approach to weapons development, production, procurement, and industry has been attempted for decades. It has never materialized, despite promises and political action plans. Since the need for adjustment has become apparent, it

Third World and arms production

Those that were targeted by arms control had different interpretations and argued that the denial of arms was a conspiracy against their sovereignty and an attempt by the West for neocolonialism. The alternative for arms control in the technically advanced Third World countries was to develop their own indigenous arms capabilities. The relatively high levels of capabilities found in countries such as Israel, India, Pakistan, Argentina, South Africa, Brazil, North and South Korea, and Taiwan.

As for the situation today, economic and political changes are forcing Third World leaders to assess the utility of defense production in a post-Cold War world. Falling defense budgets and contracted demand have had serious negative consequences for Third World exports and military industrial infrastructure. Some military industries are consolidating while others are going out of business. Worldwide, military production of major weapons is falling (estimate by 20-30 percent during the 1990s) and that figure may underestimate the situation, particularly in the Third World. This mean that the ability of small and medium size states to produce sophisticated weapons is shaky.

In the current world economy, arms production is seen to have more liabilities than advantages for Third World countries. In all probability, Third World governments that have the resources to produce weapons will strive to maintain what they can, rather than submit to externally imposed controls, these countries are likely to decide that the additional resource commitment is a necessary price to pay for security.

Arms exporters in the international system

In changing this course of analysis, a shift to relations between suppliers is important. Such relations are only part of a systemic analysis of the arms trade, but they are important in shaping the basis of actors' behavior. For instance, substantial restrictions on global arms exports can come about only if the major exporters agree on it. The likely out-come of restriction by one supplier is a mere redistribution of market shares. This has happened numerous times in the past; an example is the case of Iran in the 1980s, when the United States arms exports were substituted with arms from a number of European and third-tier suppliers.

All in all one could assert that the network of international arms production and transfers is a subsystem of the larger international system, with many links and hierarchies. After the Cold War, the United States was the sole superpower with global security interests and military reach. At the

export arms and the demand for weapons is increasing in the new and old conflict regions. Third World countries can not afford to pay the high costs of modern weaponrs. Most regional conflicts today, however, do not use the high-tech instruments displayed during Desert Storm but rather rely on the traditional instruments of small arms, mortars and artillery.

Arms transfer as a policy

There has been an enduring debate as to the wisdom of increased arms transfer and trade over the past sixty years. Most American statesmen have traditionally regarded arms transfer as a necessary adjunct of national policy and strategic doctrine. Yet at the same time, they argue that with peace the sale of arms to undemocratic countries strengthen corrupt dictators, promote aggressive regional behavior, and deplete scarce economic resources that could be used more productively and humanely on other endeavors.

Historically, World War I saw the rapid growth of the American Amunitions industry and exemplified what President Franklin D. Roosevelt later called the "arsenal of democracy". By 1920 the United States dominated the world's arms market, commanding as much as 50 percent of the trade. As a matter of fact it was American involvement in the Amunitions trade that marked their participation in World War I. In the aftermath of World War II, only the United States retained the economic and military strength to challenge the dual threats posed by the consolidation and expansion of Soviet power in Europe and the communist struggle for control in China.

Towards the end of the 1950s, the United States and, to a lesser extent, Britain and France were competing with the Soviet Union for arms sales and aid to the Third World or "nonaligned countries," especially in the Middle East and South and South-East Asia. Arms diplomacy in the form of aid reached a climax with the war in Vietnam in the mid-1960s. But, before that period, the United States had begun to increase its sales of arms to richer industrial countries in Europe and the Far East. As an example, American involvement in the Vietnam war according to prominent scholars was the result of the close day-by-day working relationship between the United States Military Advisory Mission and the leaders of South Vietnam. The Vietnam war coincided with a number of wars throughout the Third World, including the Indo-Pakistani war of 1965, the Arab-Israeli war of 1967, the Algerian-Morocco conflict, and the Nigerian civil war. In all cases, foreign arms, or the lack of them, played a central role in determining the fortunes of the adversaries, that is why pressure was exerted to control the arms trade.

renewed mutual threat among major power require continued expenditure on expensive strategic nuclear weapons? Do developed societies economic interests in less developed countries, including access to important raw material (oil), requires continued expenditure on conventional forces that can be employed to tame these countries? And what is important for this article is the question: Should arms sales outside of Europe and the United States _ for example, to areas of continuing rivalries such as the Middle East _ be promoted so as to maintain prosperous arms industries in the exporting countries? How much weapons should be exported in order to maintain a low cost production of arms produced for domestic needs?

It is worth noting that President Eisenhower in 1994, had warned about the political influence of the then emerging powerful "military-industrial complex", He said:

We have been compelled to create a permanent arms industry of vast proportions. Added to this, three-and-a-half million men and women are directly engaged in the defense establishment. We annually spend on military security alone more than the net income of all United States Corporations.

Now this conjunction of an immense military establishment and a large arms industry is new in the American experience. The total influence - economic, political, even spiritual _ is felt in every city, every state house, every office of the federal government...In the councils of government. we must guard against the acquisition of unwarranted influence, whether sought or unsought - by the military- industrial complex. The potential for the disastrous rise of misplaced power exists and will persist.

Military-industrial complex in the United States, broadly speaking, include investors, labor unions and politicians whose districts would benefit directly from military spending. The question is whether or not the economic system of a given country will benefit from aggressive foreign or military policies, certainly particular interest groups do benefit. It is certain that major powers have a special take in this, this is why arms transfers and trade between states have all along been a key issue and a controversial ingredient in international relations.

Many political analysts would argue that American military supplies were instrumental in bringing up the status of the United States to become dominant and prevailing in World War II and the Cold War. There is also the assertion that increased limits on arms sales on the grounds have caused war and have led to disastrous, entangling confrontations, including the Middle East and the Vietnam. Economic problems are causing pressures to

World Arms Trade After the Cold War
The United States Domination

Michel Nehme and
Nassib Ghobril

Arm races lead to an increase in Arms trade and this process affect both rich and poor nations alike. Few have been able to resist maintaining expensive military forces and weapons systems. The most powerful countries were, during the second half of the twentieth century, caught up in both an escalating arms race and the development in kind and size of more sophisticated weapons _ conventional, nuclear, chemical, radiological, and bacteriological. Poor countries accept military aid from the rich and spend great sum of their own on military preparation. Of the ten countries that in 1990 spent 9 percent or more of their gross national product (GNP) on military preparation, all were developing countries, half of which had per capita GNPs of less than $1,800. Obviously this is a questionable use of resources for countries whose economic and social needs are so great.

Though the military budjets of great powers has been on the decline since 1987, however, those powers still spend more than ten times on military purposes than they spend on official economic and social aid. The end of the cold war has brought renewed debate over the importance of military expenditure and what was once referred to by president, General Dwight Eisenhower "The military-industrial complex". Questions have arisen from this debate. Will there be a "peace divident" of money, formerly spent on the arms race, to meet the needs of the civilian economy? Does the risk of a

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Dr. Nassim EL-KHOURY
Dr. Adnan AL-AMIN
Dr. Ilham MANSOUR
Dr. Michel NEHME
Dr. Hassan MNEIMNE
Dr. Abdallah FARHAT

Rédacteur en Chef: **Ghassan CHEDID**

L'Europe de l'Est:

Géopolitique et Mutation Economique ..... **Dr. Mouin HADDAD** **148**

World Arms Trade After the Cold War

The United States Domination ..... **Dr. Michel NEHME** **160**

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

LEBAN LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

DEFE NATIONAL LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

NAT

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANES

L DEFENCE LEBANESE NA

AL DEFENC LEBANESE TIO